

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير  
تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

## فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية (1995 - 2015)

إشراف الأسناذ:

- د. عقبة مريمي
- أ. عبدالحق طير

إعداد الطلبة:

- إدريس جيلي
- الصادق عاشور
- خالد غديب أحمد

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر (أ)
مشرفا	أستاذ محاضر (أ)
مشرفا مساعدا	أستاذ مساعد (أ)
مناقشا	أستاذ مساعد (أ)

- د. رياض ريمي
- د. عقبة ريمي
- أ. عبد الحق طير
- أ. علي ذهب

الموسم الجامعي

2017 . 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي العزيز وأخوتي وأخواتي  
إلى معلمي عبد الوهاب أميسه وكل الأصدقاء والأحباب  
إدريس

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما حبا وإجلالا  
وعرفانا بالجميل

إلى ولدي يونس وجميع إخوتي وإلى كل الأقارب  
والأصدقاء

وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل

الصادق

إلى والدي العزيزين وإلى كل الأقارب والأصدقاء وكل  
الأساتذة الذين درسوني

خالد



# شكر و عرفان

لا لله والحمد الشكر

وفقنا لإتمام

لا شر

لا

لا

# فهرس المحتويات

الصفحة	البيان	الرقم
أ-ج	المقدمة	01
01	الفصل الأول السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة نظرية)	02
02	تمهيد	03
03	المبحث الأول: السياسة المالية : مفاهيم أساسية	04
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها	05
03	أولاً: مفهوم السياسة المالية	06
05	ثانياً: أهداف السياسة المالية	07
05	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها على النشاط الإقتصادي	08
05	أولاً: سياسة النفقات العامة وآثارها	09
09	ثانياً: سياسة الإيرادات العامة وآثارها	10
14	ثالثاً: السياسة الميزانية ( الموازنة العامة للدولة)	11
16	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر : الإطار النظري	12
16	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وأشكاله	13
16	أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	14
17	ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	15
20	ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	16
21	المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	17
22	أولاً: نظرية التحركات الدولية لرأس المال	18
22	ثانياً: نظرية عدم كمال السوق، ومدخل المنشأة الصناعية، ودورة حياة المنتج	19
24	ثالثاً: نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع	20
25	رابعاً: النظرية الانتقائية	21
26	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	22
26	أولاً: المحددات الخارجية	23
27	ثانياً: المحددات الداخلية	24
31	المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر	25
31	المطلب الأول: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر	26
31	أولاً: العلاقة بين الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر	27
32	ثانياً: الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي	28
35	المطلب الثاني: سياسة النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر	29

35	أولاً: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار	30
36	ثانياً: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار	31
37	ثالثاً: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار	32
37	رابعاً: حجم النفقات العامة ومناخ الاستثمار	33
38	خلاصة الفصل	34
39	<b>الفصل الثاني: السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)</b>	35
40	تمهيد	36
41	المبحث الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).	37
41	المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	38
41	أولاً: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (1995-1999)	39
43	ثانياً: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	40
46	المطلب الثاني: سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	41
46	أولاً: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (2000-2015)	42
47	ثانياً: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (2000-2015)	43
52	المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)	44
52	المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	45
52	أولاً: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	46
53	ثانياً: تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	47
56	المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	48
56	أولاً: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	49
58	ثانياً: تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	50
61	المطلب الثالث: تدابير السياسة الضريبية المدعمة للاستثمار في الجزائر	51
61	أولاً: الامتيازات الضريبية المتعلقة بالنظام العام	52
61	ثانياً: الامتيازات الضريبية المتعلقة بالنظام الاستثنائي	53
64	المبحث الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)	54
64	المطلب الأول: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	55
64	أولاً: تعريف الموازنة ومراحل إعدادها في الجزائر	56
66	ثانياً: رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-1999)	57
67	المطلب الثاني: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	58
67	أولاً: صندوق ضبط الإيرادات	59
69	ثانياً: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2015)	60
71	خلاصة الفصل	61

72	الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : قياس أثر السياسة المالية في جذبه خلال الفترة (1995-2015)	62
73	تمهيد	63
74	المبحث الأول: تطور مناخ الاستثمار في الجزائر	64
74	المطلب الأول: أهم التطورات التشريعية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر	65
74	أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية	66
75	ثانياً: المرحلة الثانية: مرحلة بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها	67
79	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر	68
79	أولاً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	69
80	ثانياً: المجلس الوطني للاستثمار	70
80	ثالثاً: الشبائيك الوحيدة اللامركزية	71
80	رابعاً: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار	72
81	المبحث الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1995-2015)	73
81	المطلب الأول: تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)	74
83	المطلب الثاني: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعه القطاعي	75
83	أولاً: الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	76
86	ثانياً: الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر	77
88	ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	78
90	المبحث الثالث: قياس أثر السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).	79
90	المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	80
90	أولاً: التعريف بنموذج (ARDL)	81
90	ثانياً: نموذج الإطار العام للـ (ARDL)	82
92	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية	83
92	أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة	84
93	ثانياً: إجراء اختبار جذر الوحدة	85
93	ثالثاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	86
94	رابعاً: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير	87
96	خامساً: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)	88
98	خلاصة الفصل	89

99	الخاتمة	90
101	النتائج	91
102	التوصيات	92
104	المراجع	93
105	المراجع باللغة العربية	94
113	المراجع باللغة الأجنبية	95
114	الملاحق	96

# فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
42	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	01
43	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	02
45	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	03
46	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	04
48	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	05
49	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	06
51	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)	07
52	تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	08
53	تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (1995-1999)	09
55	هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	10
56	تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	11
58	تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (2000-2015)	12
60	هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	13
66	رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	14
69	رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	15
81	تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)	16
84	أهم عشرة دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1998-2001)	17
85	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الدول المستثمرة ما بين جانفي 2003 و ماي 2015	18
87	أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر بين جانفي 2003 و ماي 2015.	19
88	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	20
89	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين جانفي 2003 و ماي 2015.	21
93	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	22
94	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	23
94	نتائج تقدير معاملات نموذج الأجل الطويل (المتغير التابع (INV))	24
95	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) (المتغير التابع (linv))	25

الصفحة	البيان	الرقم
42	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر (1995-1999)	01
47	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر (2000-2015)	02
52	تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر 1995-1999	03
57	تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2015	04
66	رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1995-1999)	05
69	رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2015)	06
82	تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2009)	07
89	الاستثمارات الواردة للجزائر حسب التوزيع القطاعي بين جانفي 2003 و ماي 2015.	08
96	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	09
97	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	10

## المخلص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي، وذلك من خلال الخصائص التي يتميز بها كإدخال التكنولوجيا، وتحسين أساليب الإدارة. ولجذب هذا النوع من الإستثمار يجب إتباع مجموعة من السياسات، من أهمها السياسة المالية.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، لمعرفة فعالية السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ( 1995-2015)، حيث تناولنا فيها الأسس النظرية للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما، ثم تعرفنا عن السياسة المالية المتبعة في الجزائر والتحفيزات المقدمة، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لأثر السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن الزيادة في نفقات التجهيز، ساهمت في توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أثبتت وجود علاقة طردية بينهما.
2. إن تقديم إعفاءات وتحفيزات جبائية ساهمت في توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أثبتت وجود علاقة عكسية بينهما.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة.

### Summary :

Foreign direct investment is one of the most important sources of external financing, with characteristics such as the introduction of technology and the improvement of management methods. To attract this kind of investment, a set of policies must be pursued, the most important of which is fiscal policy.

Hence, the importance of this study is to study the effectiveness of fiscal policy in attracting foreign direct investment in Algeria during the period 1995-2015, where we discussed the theoretical foundations of the policy of finance and foreign direct investment and the relationship between them. Then we learned about the fiscal policy in Algeria and the incentives provided, We then discussed the reality of the investment climate in Algeria, and in the end we conducted a standard study of the impact of fiscal policy in attracting foreign direct investment.

Through this study we reached the following results:

1. The increase in processing expenses contributed to the creation of an attractive environment for foreign direct investment, which was confirmed by the standard study which proved a positive relationship between them.
2. The provision of exemptions and incentives to the military contributed to providing an attractive environment for foreign direct investment, as confirmed by the standard study, which proved an inverse relationship between them.

**Key words:** investment, foreign direct investment, investment climate, fiscal policy, public expenditure, public revenue.



# المقدمة

## المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا كبيرا من الاهتمام والدراسة من طرف الخبراء، والاقتصاديين، وحكومات مختلف دول العالم خاصة خلال السنوات الأخيرة، لما له من أهمية ودور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، وإسهامها في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية، تلك المميزات جعلت دول العالم سواء المتقدمة أو النامية تتسابق إلى وضع التدابير ومنح التحفيزات وتحديث تشريعاتها لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي سارعت من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها بأهميته كبديل لأشكال التمويل الأخرى، ومكمل للاستثمار الوطني العام منه والخاص، فقامت بتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، سواء في المجال التشريعي والتنظيمي المتعلق بالاستثمار، وذلك بالتعديل في قوانين الاستثمار خاصة قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وما جاء به من تحفيزات وامتيازات داعمة للاستثمار، كما تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار. أو الإصلاح في السياسات الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها السياسة المالية.

وبتتبع السياسة المالية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 إلى الآن، نجد هناك منهجين مختلفين، ففي الفترة الأولى من سنة 1994 إلى 1999، انتهجت الجزائر سياسة مالية فرضتها عليها المؤسسات الدولية، وذلك بسبب العجز في الموازنة العامة، وتزايد لجوء الدولة للإقتراض الخارجي، وذلك بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي، الداعية إلى تخفيض النفقات العامة (خاصة نفقات التسيير)، والرفع من الإيرادات الجبائية، وإعطاء دور مهم للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي. ولكن مع دخول الألفية الجديدة وارتفاع أسعار المحروقات، انتهجت سياسة مالية توسعية، وذلك بالرفع من حجم النفقات العامة سواء نفقات التسيير وخاصة المرتبات والأجور وما يتضمنه من تكوين للكوادر المهنية والفنية، أو الرفع من مخصصات التعليم والتكوين... إلخ، أو زيادة المخصصات المالية لنفقات التجهيز، وذلك من خلال مخصصات كل قطاع في كل سنة، أو في إطار المخططات الخماسية والتي تشمل برامج دعم النمو الإقتصادي، قابل ذلك منح العديد من التحفيزات الجبائية، كل هذا ساعد على توفير بيئة جديدة مناسبة للاستثمار، ساهمت في الرفع من التدفقات للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم ازداد الاهتمام بمحاولة قياس مدى تأثير السياسة المالية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### 1- إشكالية الدراسة :

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى فعالية السياسة المالية المتبعة خلال الفترة (1995-2015)  
في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الجزائر ؟

## وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية يجب الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية :

- ✓ ما هي المنطلقات النظرية المفسرة للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وما العلاقة بينهما؟
  - ✓ كيف تطور هيكل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)؟ وما هي الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي؟
  - ✓ ما هي أهم التطورات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر؟
  - ✓ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وكيف تطور توزيعه الجغرافي والقطاعي خلال الفترة (1995-2015) ؟
  - ✓ هل يوجد علاقة بين مؤشر نفقات التجهيز ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
  - ✓ هل يوجد علاقة بين مؤشر الإيرادات الجبائية ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- 2- فرضيات الدراسة :

من أجل تفسير مشكلة البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية :

- ✓ للسياسة المالية دور مهم في عملية إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالإعتماد على أدواتها حيث يمكن للجانب الإنفاقي والجانب الجبائي أن يقدم الكثير من الحوافز والضمانات من جهة، ويساهما في التقليل من التكاليف والتأثير على عوائد الإستثمار من جهة أخرى.
- ✓ إن السياسة المالية المتبعة في الجزائر عرفت تغيرا من سياسة مالية تقشفية بتوصية من المؤسسات الدولية، إلى سياسة مالية توسعية، ومشجعة للإستثمار من خلال منح العديد من التحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب.
- ✓ سعت الجزائر لإصلاح الجوانب التشريعية والتنظيمية للإستثمار، وذلك من خلال التعديلات في قوانين الاستثمار، وكذا إصلاح ودعم المؤسسات المنظمة والداعمة له.
- ✓ عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تطورا من حيث حجمه، مصدره والقطاعات المستهدفة، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم القطاعات الجاذبة، وأهم مصدر دول الإتحاد الأوروبي.
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نفقات التجهيز ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الإيرادات الجبائية ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

**3- أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية البحث من منطلق أن الإستثمار يعتبر الأداة والوسيلة الأساسية في عملية التنمية، ولهذا تسعى الدول لتوفير الظروف المناسبة لتشجيعه وتنشيطه، سواء كان محليا أو أجنبيا، ولذلك حظي الإستثمار الأجنبي المباشر بإهتمام متزايد من طرف الإقتصاديين وأصحاب القرار، باعتباره أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الدول النامية، وخاصة أن جذبه يحتاج إلى سياسة مالية بشقيها الإنفاقي والجبايي، هذا الأمر يتطلب رؤية حديثة للموضوع وتقديم معطيات جديدة حوله، وهذا ما تعكسه الدراسة.

**4- الهدف من الدراسة:**

إنَّ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:

- ✓ توضيح الجوانب النظرية للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما.
- ✓ معرفة معالم السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).
- ✓ معرفة تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوزيعه الجغرافي والقطاعي في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية لأثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

**5- حدود الدراسة:**

حُددت دراسة الموضوع في إطار مكاني وإطار زمني، فيما يتعلق بالإطار المكاني تم دراسة السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين سنتي 1995 و 2015.

**6- منهج البحث وأدواته :**

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا محاولة اختبار الفرضيات الموضوعية، اعتمدنا على جملة من المناهج، بداية باستخدام المنهج الوصفي لتفسير كل من السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وتشخيص طبيعة العلاقة بينهما، ثم تم الاعتماد على المنهج التحليلي عند تحليل هيكل السياسة المالية المتبعة في الجزائر، وكذا تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، من خلال تحليل حجمه، مصادره وتوزيعه القطاعي، وأخيرا تم الاعتماد على المنهج القياسي وذلك عند قياس أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تركزت على جملة من المراجع الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل، والدوريات، والمؤتمرات والملتقيات والندوات، وكذلك الاستعانة بالتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية. وتم الاستعانة كذلك ببعض الأدوات والبرامج الإحصائية مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وبرنامج *Eviews9* لتقدير النموذج.

## 7- الدراسات السابقة :

- ✓ دراسة بوزيان عبد الباسط بعنوان " دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004) " وهي رسالة ماجستير بجامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، سنة (2007)، بدأها بتوطئة نظرية لأثر السياسة المالية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، ثم قام بتطبيقه على الجزائر من خلال دراسة قياسية، وتوصل إلى أن الارتباط بين السياسة المالية والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، كان ضعيفا للغاية.
- ✓ دراسة الدكتور سامي أحمد غنيم غباشي بعنوان " الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية 2004، حيث قام الباحث من خلال هذه الدراسة بمقارنة الحوافز الضريبية الممنوحة لتشجيع وتنمية هذا النوع من الاستثمار في الدول العربية، ومن ثم معرفة نقاط التقاطع، ووجوه التقارب الموجودة فيما بينها، وإمكانيات التنسيق بينها.
- ✓ دراسة سالكي سعاد بعنوان " دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول المغرب " وهي رسالة ماجستير بجامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، سنة (2011)، بينت من خلالها كل من السياسة المالية ومناخ الإستثمار في كل من الجزائر وتونس، مع القيام بدراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (1991-2007) وأعتمد على سياسة النفقات العامة فقط على القياس، وتوصلت إلى أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب، وهذا ما أظهرته الدراسة التطبيقية، حيث لم تكن نفقات التجهيز ذات معنوية والتي من المفروض أنها هي التي تؤثر، أما السياسة المالية في تونس فقد أثبتت جدواها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ دراسة محمد إبراهيم مادي بعنوان " فعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010) " وهي أطروحة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، سنة (2013)، بين فيها واقع وأثر السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وخصص دراسته على الجزائر من خلال عرض لمناخ الإستثمار والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، وقد قام بدراسة قياسية لفعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر، وتوصل إلى أن فعالية السياسة المالية نسبية في ترشيد الإستثمار في الجزائر بشكل عام، علاوة على الإستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنها لم تحقق الأهداف المسطرة والمرجوة.

## 8- محتويات الدراسة :

فلإلام بجوانب الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المحددة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

في الفصل الأول نتعرض فيه الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها، وآثارها على النشاط الإقتصادي، أما المبحث الثاني سنتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته، أشكاله، محدداته، والنظريات المفسرة له، أما المبحث الثالث سنتطرق إلى علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتحليل السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، بداية تحليل سياسة النفقات العامة في الجزائر وهذا في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني سنعرض فيه سياسة الإيرادات العامة في الجزائر، أما في المبحث الثالث سنتناول فيه سياسة الموازنة العامة في الجزائر.

أما الفصل الثالث خصص لدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2015)، وهذا من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول سنتطرق فيه إلى التطورات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، أما المبحث الثاني سنحلل فيه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال تحليل حجمه، أهم الدول والشركات الأجنبية المستثمرة وتوزيعه القطاعي، أما المبحث الثالث فقد تم فيه قياس أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

# الفصل الأول

السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر  
(دراسة نظرية)

## تمهيد :

تحتل السياسة المالية بالاهتمام من طرف الاقتصاديين، كونها الآلية التي تمكن الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها. وذلك من خلال الأدوات التي تملكها الحكومة والتي تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والنفقات، وتسعى السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، ومن بين أهم هذه الأهداف هو جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية كبيرة على مستوى النمو الإقتصادي، من خلال توفيره للنقص في الموارد المحلية ونقله للتكنولوجيات المتقدمة. ولإلمام بموضوع السياسة المالية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة هي:

**المبحث الأول: السياسة المالية : مفاهيم أساسية**

**المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: الإطار النظري**

**المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر**

## المبحث الأول

### السياسة المالية: مفاهيم أساسية

للسياسة المالية موقع هام بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، وتأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مستعملة بذلك كل من سياسة النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة.

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

##### أولاً: مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية " Fisc " و تعني بيت المال أو الخزانة (1)، أما عن السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية فلقد اختلف الباحثون في تعريفها، ونذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة (2).
- ✓ وتعرف بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار. و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية " (3).
- ✓ أوهي "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة". وهذا يعنى أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط النفقات العامة وتبدير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة (4).
- ✓ كما يمكن تعريفها على أنها " أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في الأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري " (5).

ومن خلال التعاريف السابقة للسياسة المالية يمكن استخلاص التعريف الآتي: " هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تضعه الحكومة بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية مستخدمة بذلك الإيرادات

<sup>1</sup> طارق الحاج: المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

<sup>2</sup> وجدي حسين: المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص43.

<sup>5</sup> Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: Dictionnaire des sciences économiques, P.U.F, Paris. 2001, p 77

العامة والنفقات العامة، قصد تحقيق عدة أهداف في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية".

### ثانياً: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### 1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>. ولكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف متمثلة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول، وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي<sup>(2)</sup>. تعد السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة النفقات العامة<sup>(3)</sup>.

#### 2. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تساهم السياسة المالية بشكل إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بإستخدام الأدوات والوسائل والإمكانات لتوفير التمويل اللازم لتحقيق هذا الهدف، متجنباً بذلك الوسائل التمويلية التضخمية، وتعتمد السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنشيط الإستثمار، سواء المحلي وذلك من خلال المدخرات المحلية، أو الأجنبي من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية<sup>(4)</sup>.

#### 3. الكفاءة في تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع<sup>(5)</sup>. وهذا يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية واستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه، للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبالتالي التوازن الاقتصادي<sup>(6)</sup>، وذلك عن طريق منح الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو بتقديم إعانات للإستثمارات<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية) الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص 75، 74.

<sup>2</sup> - جيمس جوارتيني، ترجمة " حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان": الاقتصاد الكلي " الاختيار العام والخاص"، دار المريخ، السعودية، 1999، ص 195.

<sup>3</sup> - عبد الحميد محمد القاضي: مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986، ص 235.

<sup>4</sup> - طارق الحاج: مرجع سابق، ص 206، 207.

<sup>5</sup> - كمال حشيش: أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 42.

<sup>6</sup> - عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص 45.

<sup>7</sup> - دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 86.

#### 4. إعادة توزيع الدخل الوطني:

هي تلك التعديلات التي تجرى على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن السوق كثيراً ما تخفق في الوصول إلى ذلك التوزيع الأمثل<sup>(1)</sup>. لذلك تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيعه من جديد. فمن خلال سياسة النفقات العامة تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخل المنخفضة، ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعديّة التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها على النشاط الإقتصادي

تعني السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية<sup>(3)</sup>. وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في:

##### أولاً: سياسة النفقات العامة وآثارها:

##### 1. تعريف النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها: مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام<sup>(4)</sup>. كما تعرف النفقة على أنها: مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام<sup>(5)</sup>. من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أركان النفقة العامة وهي أن النفقة العامة مبلغ من النقود، ويجب أن تصدر النفقة عن الدولة أو أحد سلطاتها، وأن يقصد بالنفقة تحقيق نفع عام<sup>(6)</sup>.

##### 2. تقسيمات النفقات العامة:

تصنف النفقات العامة إلى تقسيمات مختلفة، بعضها علمي (نظري) والآخر وضعي (عملي)<sup>(7)</sup>:

##### 2-1 المعيار العلمي في تصنيف النفقات العامة:

ويقصد بها التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، وقد قسمت إلى<sup>(8)</sup>:

##### 2-1-1 التقسيم من حيث مقابلتها : تقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

<sup>1</sup> - بوزيان عبد الباسط، عزوز علي: التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية "في إطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج"، جامعة باجي مختار، الجزائر، 05/04 نوفمبر 2006، ص 07.

<sup>2</sup> - قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص 198.

<sup>3</sup> - خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي: مدخل إلى علم الاقتصاد " التحليل الجزئي والكلّي"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 397

<sup>4</sup> - مصطفى الفار: الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص 50.

<sup>5</sup> - علي لطفي: المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 182.

<sup>6</sup> - سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 33.

<sup>7</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 28.

<sup>8</sup> - عادل فليح العلي : المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 55.

- ✓ **النفقات الحقيقية:** ونعني بالنفقات الحقيقية التي تتم بمقابل، أي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، كالأجور وأسعار السلع والخدمات إلى جانبي النفقات الاستثمارية.
- ✓ **النفقات التحويلية:** هي النفقات التي تتم دون مقابل كالإعانات الاقتصادية، فهدفها ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخل على مختلف فئات المجتمع، والأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد.

### 2-1-2 التقسيم حسب انتظامها ودوريتها: تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية<sup>(1)</sup>

- ✓ **النفقات العامة العادية:** هي التي تظهر بصفة دورية محددة أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة، أي خلال كل سنة مالية، وتستخدم لإشباع حاجة دائمة.

- ✓ **النفقات العامة غير العادية:** فهي ذات طبيعة استثنائية، ولكن تدعو الحاجة إليها بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

تعرض هذا التقسيم للنقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية. ولذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات هي:

- ✓ **النفقات العامة الجارية:** وهي نفقات ذات طابع عادي ودوري منتظم ومتكرر عادة وتهدف لتسيير أمور الجهاز الإداري العام، وحصولها على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتلبية متطلبات الأعمال الجارية<sup>(2)</sup>.

- ✓ **النفقات الاستثمارية (الرأسمالية):** وهي نفقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية التي تنفذها الحكومة ووحداتها وتصرف بهدف الحصول على تجهيزات رأسمالية لزيادة الخدمات العامة (كمشاريع التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية) ونفقات البحث والتطوير والبعثات الدراسية أو لزيادة الإنتاج السلعي (مشاريع إنتاجية)<sup>(3)</sup>.

### 2-1-3 تقسيم النفقات حسب وظيفتها أو أهدافها: تقسم إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية<sup>(4)</sup>:

- ✓ **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن، الأجور...

- ✓ **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وتشمل نفقات التعليم والصحة والنقل والسكن.

- ✓ **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية.

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد : السياسة المالية العامة، منشورات الطلي الحقوقية، لبنان، 2003، ص46.

<sup>2</sup> - قحطان السيوفي : السياسة المالية في سورية " أدواتها ودورها الاقتصادي"، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة للكتاب، سوريا، 2008 ، ص95.

<sup>3</sup> - عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010 ، ص 105 .

<sup>4</sup> - محمد عباس محرز: اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، الجزائر، 2005، ص 82، 83.

## 2-2 المعيار الوضعي في تصنيف الإنفاق الحكومي:

ويقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة<sup>(1)</sup>. وعلى كل فإن الدراسة المقارنة لتلك الميزانيات تظهر اعتماد عدة عوامل ومعايير في تقسيم وتبويب النفقات العامة نذكر منها خاصة<sup>(2)</sup>:

✓ **المعيار الإداري:** ويقسم على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

✓ **المعيار الوظيفي:** حيث تظهر فيه وظائف الدولة في أشكال قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع.

✓ **المعيار الإقتصادي:** ويقوم على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي بالقول بنفقات إقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعها بحسب أنواع هذا النشاط.

والإتجاه الحديث في الدول المختلفة هو الجمع بين التقسيمين الإداري والاقتصادي.

ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيمات النفقات العامة عند فرنسا وبريطانيا والجزائر.

### 2-2-1 تقسيم النفقات العامة في فرنسا: تنقسم النفقات العام في فرنسا إلى قسمين رئيسيين<sup>(3)</sup>:

✓ **نفقات نهائية:** وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية ونفقات رأسمالية.

✓ **نفقات ذات طبيعة مؤقتة:** وهذا يتم عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية، ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري الوزارات، الهيئات، المصالح الحكومية.

### 2-2-2 تقسيم النفقات في بريطانيا: تقسم النفقات العامة في بريطانيا إلى نفقات جارية وغير جارية<sup>(4)</sup>:

✓ **النفقات الجارية:** تمول من مصادر ضريبية وتنقسم بدورها إلى نفقات ذات إعمادات دائمة أي لا تحتاج إلى تجديد سنوياً من قبل البرلمان، وهناك إعمادات تقرر سنوياً من قبل السلطة التشريعية.

✓ **النفقات غير الجارية:** وهي عادة نفقات عامة ذات صفة رأسمالية، كقروض تنمية الإسكان في المدن الحديثة، قروض الصناعة المؤممة، قروض السلطات المحلية.

### 2-2-3 تقسيم النفقات العامة في الجزائر: يقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)

✓ **نفقات التسيير ومكوناتها:** ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب... الخ، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة.

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 167.

<sup>2</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 37، 38.

<sup>3</sup> - François DERUEL & Jacques BUISSO: finances publiques « budget et pouvoir financier », 13e édition, édition Dalloz, Paris, 2001, p 16.

<sup>4</sup> - قحطان السيوفي: السياسة المالية في سورية " أدواتها ودورها الاقتصادي "، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2008، ص 95.

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب<sup>(1)</sup>:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: وتضم كل من الديون القابلة للإستهلاك والديون الداخلية والخارجية، والضمانات، والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العمومية: وهي عبارة عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتضم الموظفون (مرتبات العمال، والمعاشات والمنح، والتكاليف الإجتماعية)، والأدوات وتسيير المصالح، وأشغال الصيانة، وإعانات التسيير.

- التدخلات العمومية وفيها ستة أقسام هي: التدخلات العمومية والإدارية، والنشاط الدولي، والنشاط التربوي والثقافي، والنشاط الاقتصادي (التشجيعات والتدخلات، تدخلات ومساعدات)، النشاط الاجتماعي (المساعدة والتضامن، والوقاية).

✓ نفقات التجهيز ومكوناتها: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وتدون نفقات التجهيز على النحو التالي:

- العناوين: وتقسم إلى ثلاثة عناوين (أبواب)، فالعنوان الأول هو الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، والثاني هو إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، أما الثالث فهو نفقات برأس المال<sup>(2)</sup>.

- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات)، مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

- الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع أصلي، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

### 3. الآثار الاقتصادية لسياسة النفقات العامة:

تستخدم سياسة النفقات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة نذكر منها:

#### 3-1 الأثر على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال<sup>(3)</sup>، وذلك برفعها للقدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> جمال لعمارة: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، الجزائر، 2004، ص 53.

<sup>2</sup> قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، الصادرة بتاريخ 10/07/1984، المادة 35، ص 1043.

<sup>3</sup> حمزة سيلام وفاتح لدبزيو: فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ألكلي محند أولحاج، الجزائر، 2014، ص 17.

<sup>4</sup> محمد عباس محرز: مرجع سابق، ص 100.

### 3-2 الأثر على معدل النمو الاقتصادي:

إن زيادة النفقات العامة الاستثمارية يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد<sup>(1)</sup>.

### 3-3 الأثر على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة بزيادة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية، أو بصورة غير مباشرة فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية<sup>(2)</sup>.

### 3-4 الأثر على المستوى العام للأسعار:

يكون أثر النفقات العامة على الأسعار محدودا إذا دخلت الحكومة مشتريات لبعض السلع والخدمات من الأفراد، ويكون أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى التضخم في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر النفقات العامة على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي، فزيادة النفقات العامة خلال فترات الكساد يكون أثره ضعيفا، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة الراج<sup>(3)</sup>.

### 3-5 الأثر على مستوى التشغيل:

إن العلاقة بين النفقات العامة والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها<sup>(4)</sup>.

### ثانيا: سياسة الإيرادات العامة وآثارها

#### 1. مفهوم الإيرادات العامة:

هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية، أو من مصادر أخرى، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية<sup>(5)</sup>.

#### 2. تصنيفات الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية:

#### 2-1 الإيرادات العامة العادية:

هي مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب الرسوم، وإيرادات ممتلكات الدولة:

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 199.

<sup>2</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 41، 42.

<sup>3</sup> - عبد الجليل شليق: إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 32.

<sup>4</sup> - حميد مقراني: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2015، ص 27.

<sup>5</sup> - نبيل معتوق: أثر برامج التنمية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 57.

## 2-1-1 الضرائب:

أ- **تعريفها: تعرف بأنها:** مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبرا، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع<sup>(1)</sup>.

**وتعرف أيضا بأنها:** اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية<sup>(2)</sup>.

أما النظام الضريبي فيمكن تعريفه بأنه مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية<sup>(3)</sup>.

أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة من جهة ثانية<sup>(4)</sup>.

ب- **القواعد التي تحكم الضريبة:** وهي مجموعة القواعد والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها و مراعاتها بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة وتتمثل في: العدالة والمساواة، ومبدأ اليقين (واضحة) والملائمة في الدفع (تاريخ وطريقة التحصيل)، وفي الأخير قاعدة الإقتصاد في النفقات<sup>(5)</sup>.

ج- **أنواع الضرائب:** يمكن تقسيم الضرائب إلى ما يلي<sup>(6)</sup>:

✓ **الضريبة على الأشخاص وعلى الأموال:** الضريبة على الأشخاص و تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة وتحت رعايتها. أما الضريبة على الأموال فتفرض على الأموال والممتلكات التي يحوزها الأشخاص كأرض أو عقار أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية (أسهم وسندات).

✓ **نظام الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:** نظام الضريبة الواحدة والتي بمقتضاها لا تفرض إلا ضريبة وحيدة على الشخص وتتسم بالبساطة والعدالة وسهولة أدائها واقتضائها. أما نظام الضريبة المتعددة فهي التي بمقتضاها تفرض عدة ضرائب على الشخص تتنوع بتنوع موارده وممتلكاته ونشاطه.

✓ **ضرائب المباشرة و ضرائب غير مباشرة:** فالضرائب المباشرة هي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال<sup>(7)</sup>، ومن مزاياها أنها ثابتة ومستقرة ومنتظمة وتحقق العدالة، ومن عيوبها عدم المرونة الكافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها، وتعقد وطول إجراءات التحصيل. أما الضرائب غير المباشرة وتسمى بضرائب الإنفاق وتفرض على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة، وعليه فإنها تفرض وتشمل

<sup>1</sup> - محمد طاقة، هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 89 .

<sup>2</sup> - Raymond MUZELLE: Finances Publiques, 8ème édition, édition Dalloz, Paris, 1993, p 423.

<sup>3</sup> - يونس أحمد البطريق: النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 18-19.

<sup>4</sup> - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 139.

<sup>5</sup> - أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 79، 80.

<sup>6</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 69-72.

<sup>7</sup> - السيد عطية عبد الواحد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 222 .

جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات<sup>(1)</sup>، ومن مزاياها أنها تتسم بالمرونة الكافية وسهولة دفعها، ولكنها مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها.

✓ **الضريبة على رأس المال والضريبة على الدخل والضريبة على الإنفاق:** فالضريبة على رأس المال هي الضريبة التي تفرض على الزيادة في قيمة الأصول على قيمة الخصوم. أما الضريبة على الدخل فهي تفرض على كل زيادة في الذمة المالية. أما الضريبة على الإنفاق فهي الضرائب غير المباشرة وتفرض على مختلف مظاهر إستعمال الدخل، وتأخذ صور متعددة تتمثل في الضريبة على التداول (ضرائب الطابع والتسجيل)، والرسوم الجمركية<sup>(2)</sup>.

**2-1-2 الرسوم:** هي مبالغ تتحصل عليها الدولة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم مثل رسوم بعض الوثائق كطابع جواز السفر ورسوم الالتحاق بالجامعة، وتعرف أيضا بأنها مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد<sup>(3)</sup>.

**2-1-3 إيرادات أملاك الدولة (الدومين):** ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة<sup>(4)</sup>، ويمكن تقسيم الدومين إلى<sup>(5)</sup>:

✓ **الدومين العام:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعاً عاماً، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، حيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلاً للتملك من طرف الأفراد كالطرق والموانئ والمطارات...إلخ.

✓ **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون الخاص، وتضم الدومين العقاري، والدومين المالي، والدومين الصناعي والتجاري.

**2-2 الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة):**

**2-2-1 تعريف القروض العامة:** هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمجابهة عجز حقيقي يرجع إلى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات

<sup>1</sup> حمدي أحمد الغاني: اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1992، ص 244.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 69-72.

<sup>3</sup> حنان عبدلي: دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة (1990-2011) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الجزائر، 2014، ص 76.

<sup>4</sup> محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 54.

<sup>5</sup> عبد الجليل شليق: مرجع سابق، ص 36.

العامة<sup>(1)</sup>. وقد تشكل مصدر عادي للإيرادات العامة في حالة العجز المزمّن للميزانية، رغم أنها ليست كذلك، وأن الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات يعتمد على مدى قدرة الدولة على الاقتراض<sup>(2)</sup>.

إن الاقتراض العام ينشأ عنه ظاهرة المديونية وهو ما يطلق عليه بالدين العام، فالدين العام هو الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة، أو الهيئات العامة، والذي تظل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداؤه للدائنين<sup>(3)</sup>.

2-2-2 تصنيفات القروض العامة: تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع تبعاً للمعايير المعتمدة<sup>(4)</sup>:

✓ **حسب النطاق المكاني: تنقسم إلى قروض داخلية:** وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة نوعاً ما بحرية بهذا النوع من القروض، لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها ملائمة، كتحديد أجل القرض ومعدل الفائدة وكيفية السداد<sup>(5)</sup>. وأخرى **خارجية:** وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج البلد أو من حكومات أجنبية وتلجأ الدولة لمثل هذه القروض عندما تكون بحاجة لرؤوس أموال أو حاجة الدولة للعملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات<sup>(6)</sup>.

✓ **حسب حرية الإكتتاب في القرض:** وتنقسم إلى **قروض الاختيارية** بمعنى يكون للأفراد حرية الإكتتاب في القرض، وذلك وفقاً للظروف المالية والاقتصادية. وأخرى **إجبارية** والتي تلجأ الدولة لها عندما تخشى عدم إقبال الأفراد أو الهيئات فتعتمد أسلوب الإلزام والضغط للإكتتاب فيها<sup>(7)</sup>.

✓ **حسب توقيت القرض:** وتنقسم إلى **قروض مؤقتة:** وهي التي يلتزم المقترض بالوفاء في الآجال والأوضاع الواردة في قانون إصدارها، وتأخذ صورة قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وقد تكون **القروض مؤبدة** أي التي لا تلتزم الدولة بالوفاء بها في أجل معين بل بدفع فوائدها لحين الوفاء بها<sup>(8)</sup>.

### 3. تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر:

تصنف الإيرادات العامة في الجزائر حسب ما نص عليه القانون 84-17 المتعلق بقانون المالية في

مادته 11 إلى:

✓ إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

<sup>1</sup> - عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي: الاقتصاد المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 253

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007، ص 295.

<sup>3</sup> - خالد عبد الوهاب البندراوي: الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص 242.

<sup>4</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 78.

<sup>5</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان: مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، 1997، ص 397.

<sup>6</sup> - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط 3، الأردن، 2007، ص 239.

<sup>7</sup> - عبد الجليل شليق: مرجع سابق، ص 38.

<sup>8</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 80.

- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
  - ✓ الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
  - ✓ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
  - ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
  - ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.
4. الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإيرادات العامة:
- 4-1 الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

إن تطبيق السياسة الضريبية قد ينشأ عنه عدة آثار اقتصادية نذكر منها:

- 4-1-1 الأثر على الإستهلاك: إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الإستهلاك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات خاصة السلع غير الضرورية<sup>(1)</sup>.
- 4-1-2 الأثر على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإدخار، الإستهلاك والاستثمار) وتأثيرها على عناصر الإنتاج<sup>(2)</sup>.
- 4-1-4 الأثر على الأسعار: يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب، وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي، وذلك تشجيعا لزيادة الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب، فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاعا في الأسعار<sup>(3)</sup>.
- 4-2 الآثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام: وينجم عن هذه القروض آثارا اقتصادية متعددة هي:
- 4-2-1 الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية: يلعب الدين العام دورا هاما ومؤثرا في الاقتصاد الوطني، وينجم عن تزايد حجمه آثارا عديدة، فمنها المالي المتمثل بمدفوعات الخدمة الدين من فوائد وأقساط ومالها من تأثير على إعمادات الموازنة العامة، بالإضافة إلى ذلك يؤدي الاقتراض الحكومي من خلال طرح السندات الحكومية من مزاحمة للاستثمار الخاص وخاصة في ظل ندرة الأموال المتاحة للإقراض مؤديا بذلك إلى التأثير على اتجاهات الاستثمار ومنها على المستوى النشاط الاقتصادي ككل، بجانب ذلك يترتب على الدين العام آثار توزيعية تتمثل في تحديد من يتحمل تكلفة الاقتراض الحكومي، وكيف يتم توزيع الأعباء المترتبة على ذلك بين الأفراد بالنسبة للجيل الحالي والأجيال المقبلة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد طاقة، هدى العزاوي: مرجع سابق، ص123.

<sup>2</sup> - عادل فليح العلي : مرجع سابق، ص143 .

<sup>3</sup> - سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص223 .

<sup>4</sup> - عبد الله الصعيدي: دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 20.

وأخيرا يلاحظ أن قدرة الدولة على الاقتراض لها حدود تتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تقديم القروض وعلى استيعابها وعلى تحمل عبئها المالي والاقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### 4-2-2 أثر القروض الخارجية:

- ✓ تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- ✓ قد يكون القرض الأجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقات الإنتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي.
- ✓ في حالة عدم قدرة الدولة على التسديد تنخفض جدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية... الخ) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الإجراء من آثار سلبية على المجتمع.
- ✓ تلجأ الدولة لسداد الديون الخارجية بزيادة الضرائب ورفع الدعم عن الأسعار الأساسية وتخفيض قيمة عملتها أو بيع الدولة لأملكها وحصصها في المشاريع الإنتاجية كي تفي بشروط القرض، ويمكن أن تصل إلى جدولة ديونها وهو من بين الآثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- ✓ تحميل الأجيال القادمة الأعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها<sup>(2)</sup>.

#### ثالثا: السياسة الميزانية ( الموازنة العامة للدولة)

##### 1. مفهوم الموازنة العامة

و يقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات الدولة و نفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض هذه الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى حالات ثلاث وهي توازن أو عجز أو فائض<sup>(3)</sup>.

وعرف المشرع الجزائري الموازنة " بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا"، ومضمون هذه التعاريف لا تختلف بين الدول، وللميزانية نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول المختلفة لتعبئة طاقاتها الاقتصادية وتحقيق التكامل وزيادة الإنتاج الوطني<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - انتصار جابر السيد: الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2004، ص 01.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 224.

<sup>3</sup> - عطا الله أبو سيف ابادير و جابر محمد عبد الجواد الجزائر: اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006، ص 263 .

<sup>4</sup> - علي زغود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 69- 71 .

وأصبحت موازنة الدولة أداة الحكومية في رسم سياساتها العامة في مجالات الاستثمار والعمالة والادخار والاستيراد والتصدير والإنفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتوفير خدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية<sup>(1)</sup>.

## 2. مبادئ الموازنة العامة:

1-2 مبدأ السنوية: ويعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية<sup>(2)</sup>.

2-2 مبدأ الوحدة: أي أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها<sup>(3)</sup>، وهناك بعض الاستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة وأهمها<sup>(4)</sup>:

✓ الموازنة الملحقة: وهي منفصلة عن ميزانية الدولة، وتمثل الهيئات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة.

✓ الموازنة الاستثنائية: تعد لأغراض مؤقتة أو غير عادية وبموارد استثنائية وتضم إلى جانب الموازنة العادية.

✓ حسابات خارج الموازنة: هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة، وتشرف عليها الخزينة العمومية للدولة.

2-3 مبدأ الشمولية: يعني أن تدرج في الموازن كل النفقات وكل الإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما وذلك لتسهيل الرقابة<sup>(5)</sup>.

2-4 مبدأ عدم التخصيص: ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق.

2-5 مبدأ التوازن: ويقصد بالتوازن في الموازنة العامة هو تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة<sup>(6)</sup>.

## 3. الآثار الاقتصادية للسياسة الموازنة العامة:

سياسة الموازنة العامة قد تحدث آثارا تبعا للآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي أو سياسة الإيرادات العامة.

<sup>1</sup> - عبد الباسط أحمد رضوان : اتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز "الاقتصاد والإدارة"، المجلد 14، العدد 01، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 124، 125.

<sup>2</sup> - محمد عباس محرزى : مرجع سابق، ص 392.

<sup>3</sup> - باهر عتلم وسامي السيد: المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، بدون دار النشر، وبدون سنة نشر، ص 417.

<sup>4</sup> - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2007 ص 278-280.

<sup>5</sup> - باهر عتلم ، سامي السيد: المرجع السابق، ص 419.

<sup>6</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 95-98.

## المبحث الثاني

### الاستثمار الأجنبي المباشر : الإطار النظري

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماماً لدى العديد من الاقتصاديين و المفكرين، ورجال الأعمال وكذلك الدول، خاصة بعد بروزه بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة عبر تطوّر طبيعته، وأشكاله، وتوجّهاته، الأمر الذي دفع بالكثير من الباحثين، والاقتصاديين إلى محاولة إيضاح مفهومه، وأهميته، ودوره، وكذلك تعميق تفسيره من خلال نظرياتهم، وأطروحاتهم المختلفة.

#### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وأشكاله

##### أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

##### 1. تعريف الإستثمار وأشكاله:

✓ يعرف الاستثمار: بأنه ذلك الإنفاق الممثل في شراء أو تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وعقارات..) وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، و سلع نهائية) خلال فترة زمنية معينة (1).

✓ أشكال الاستثمار: هناك عدة أنواع وأشكال للاستثمار، وذلك راجع إلى اختلاف المعايير، فيصنف حسب النوع إلى استثمار مالي، و استثمار حقيقي، ونميّز بين ثلاثة أنواع حسب معيار المدة ، وتكمن في الاستثمار قصير الأجل و متوسط الأجل والنوع الأخير هو الاستثمار طويل الأجل. ويقسم حسب التقسيم الجغرافي إلى نوعين من الاستثمار هما الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي والذي يقسم بدوره إلى الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر.

##### 2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرفه صندوق النقد الدولي على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر)، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " (2).

ويعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالباً 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية " (3).

<sup>1</sup> - محمد مروان السمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 210.

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة ، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2008، الكويت، ص10.

<sup>3</sup> - World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد ركزت في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع، وهذا ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار الحافطة<sup>(1)</sup>.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرفه على أنه ذلك "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة، وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"<sup>(2)</sup>.

إلى جانب ما ذكرناه من تعاريف لبعض الهيئات، والمؤسسات الدولية، سنعرض بعض التعاريف الأخرى لعدد من الخبراء الاقتصاديين، والباحثين، فنجد على سبيل المثال:

**Bertrand-Raymond** الذي عرفه على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رقيقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"<sup>(3)</sup>.

أما كل من **Hess&Ross** فهما يعرفانه بأنه "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)"<sup>(4)</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي يقيمها المستثمر في بلد آخر بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، وموارده المالية والتكنولوجية إلى الدولة المضيفة.

### ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادي العالمي بشكل واضح، منذ فترة الثمانينيات من القرن 20، وبصفة خاصة في الدول النامية، وهذا راجع إلى عدد من الأسباب منها:

- ✓ الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية<sup>(5)</sup>.
- ✓ تقاوم أزمة المديونية الخارجية وما ترتب عليها.

<sup>1</sup> حسن بن رقدان الهجوج: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 55.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الأسرج: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر (1992-2004) وسياسات تنميته إلى الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 34، القاهرة، جوان 2007، ص 98.

<sup>3</sup> Raymond Bertrand: Economie Financière Internationale, Paris, édition PUF, 1997, P 91

<sup>4</sup> Hess .P and C. Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997 , p490.

<sup>5</sup> حسين عبد المطلب الأسرج: إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد 213، مصر، أغسطس 2005، ص 20.

- ✓ قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية لإحلال نظام إقتصاد السوق، ترتب عن ذلك التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات إليها.
- ✓ توجهات العولمة، وتحرير التجارة العالمية.
- ✓ تغير نظرة الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من اعتباره تدخلا في الإقتصاد القومي إلى تشجيع تلك الاستثمارات باعتبارها تسد فجوة الادخار، والاستثمار، ومورد لتمويل التنمية الاقتصادية.
- على ضوء ما سبق، تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين<sup>(1)</sup>، وأصبح الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية.
- وبالإضافة إلى تلك الأسباب التي أدت إلى تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وتسابق كافة الدول على اجتذابه، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية بالغة تكمن في الآتي:
1. أهميته على مستوى النمو الإقتصادي في الدولة المضيفة: حيث يعتبر تدفقه زيادة في المصادر المالية للدولة، وهذا يساهم في زيادة الاستثمار مما يرفع من معدل النمو الإقتصادي.
  2. أهميته كعنصر تكميلي للموارد المحلية: إن قصور الموارد المحلية عن تغطية متطلبات البرامج التنموية، يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب الدور المكمل لتلك الموارد لأجل تغطية تلك النقائص. خاصة عندما يكون هناك طلب متزايد وباستمرار على مشروعات البنية الأساسية العامة<sup>(2)</sup>.
  3. أهميته في نقل التكنولوجيا: هذا الأثر من العوامل الرئيسية التي أدت بالدول النامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(3)</sup>، وهذه التكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجاريا، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيعها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة<sup>(4)</sup>.
  4. أهميته على مستوى العمالة: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الحلول الناجعة لدى الدول النامية للتخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة، ويؤدي كذلك إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية، وزيادة قدراتهم الإنتاجية<sup>(5)</sup>.
  5. أهميته في تحسين وضع ميزان المدفوعات: يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة خاصة، من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال، (بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية)، وتحسين وضع الميزان التجاري، (بزيادة نمو الصادرات من خلال

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص 22.

<sup>2</sup> - البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم (1999-2000)، البلدان النامية و النظام المالي العالمي، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط 4، القاهرة، 2000، ص 81.

<sup>3</sup> - بنك مصر: قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر البحثية، العدد الثاني، القاهرة، 1997، ص 17.

<sup>4</sup> - يمن الحمادي وآخرون: محاضرات في الإقتصاد التطبيقي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 458.

<sup>5</sup> - عبد المجيد أونيس: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق في الدول العربية، الملحق الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، أبريل 2008، ص 253.

الاستفادة من شبكات التسويق الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك حدوث تخفيض في جانب الواردات<sup>(1)</sup>.

6. مزايا أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

✓ الاستفادة من المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، وقنوات الاتصال بالأسواق العالمية، مما يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية<sup>(2)</sup>.

✓ زيادة الإنتاج، والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، إلا أنه هناك من يعارضون تدفقه لأنهم يرون أنه يسبب خسائر للدول النامية، واعتباره صورة من صور الاستعمار الجديد الذي يزيد من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، ويستند هذا الفريق إلى الحجج التالية :

✓ الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات لا تلبث أن تنقلب إلى آثار سلبية، وذلك للزيادة في واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، وكذلك تحويل الأرباح للخارج<sup>(4)</sup>.

✓ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته بدلا من تشجيعه.

✓ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة<sup>(5)</sup>، خاصة إذا قامت بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات.

✓ يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة مستوى البطالة، بسبب التقنية التي تستخدمها، والتي لا تتلاءم مع ظروف الدولة المضيفة من حيث المواصفات، والمستلزمات، والاستخدام.

✓ أحيانا يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة<sup>(6)</sup>.

إذا كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له مزايا كثيرة فله عيوب أيضا، إلا أننا ما نراه في السنوات الأخيرة، والسائد حاليا هو تزايد في العالم، بل هناك تسابق بين الدول على جذبها.

<sup>1</sup> محمد ساحل: تجربة إسقاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008، ص 32.

<sup>2</sup> عبد المجيد أونيس: مرجع السابق، ص 253.

<sup>3</sup> أمير الفونس عريان: السياسات الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر بعنوان إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المجلد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر 2007، ص 189.

<sup>4</sup> يمن الحماقي وآخرون: مرجع سابق، ص 459.

<sup>5</sup> Hess .P and C.Ross:Op.Cit,pp.495-479

<sup>6</sup> خليل محمد خليل عطية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 438/437، السنة الخامسة والثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو/أكتوبر، 1994، ص 150.

### ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التوجّهات، والتطوّرات التي عرفتها الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميّزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتّخذ أنواعاً، وصوراً، وأشكالاً مختلفة نوضحها فيما يلي:

#### 1. الاستثمار المشترك:

هو "عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية"<sup>(1)</sup>.

ويعتبر الاستثمار المشترك بالنسبة للدول النامية من أكثر الأشكال قبولا حيث تقل فيه درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، كما يعمل على خلق مجموعة جديدة من المستثمرين المحليين.

#### 2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات من أكثرها تفضيلاً لدى هذه الشركات، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع. في حين تتردد الدول النامية كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية والسياسية. ولكن بسبب زيادة حدة المنافسة بين الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أدى ذلك لانتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية<sup>(2)</sup>.

#### 3. عمليات أو مشروعات التجميع:

تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، ويتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والتخزين، والصيانة، وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم الطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي<sup>(3)</sup>.

#### 4. الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركياً امتداداً للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 24.

<sup>2</sup> - محمد صقر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص 159-160.

<sup>3</sup> - محمد صقر وآخرون: المرجع السابق، ص 160.

المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات<sup>(1)</sup>، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة<sup>(2)</sup>، ويتم فيها كذلك تداول البضائع المحلية، والخارجية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

#### 5. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة، تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز<sup>(3)</sup>.

#### 6. الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتعتبر أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها "مؤسسة لها فرع أو أكثر تستثمر أموالها في الأصول الاستثمارية أو الإنتاج أو المبيعات"<sup>(4)</sup>. وبالإضافة إلى أنها الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل مظهرا آخر للعولمة الاقتصادية بحكم نموها، وتوسّعها وانتشارها في شتى أنحاء العالم، حيث أضحت لها دورا بارزا في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي.

#### المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت المعالجات النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفكر التقليدي، عنه في الفكر الاقتصادي الحديث، ويرجع ذلك لحدثة ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الدولي، حيث لم تتعد نسبتها 10% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم، وذلك حتى عام 1914، إلا أن هذه النسبة تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(5)</sup>.

ومن أبرز نقاط الخلاف بين النظرية الكلاسيكية، والنظرية الحديثة، هو أن النظرية الكلاسيكية ترى بأن الاستثمارات الأجنبية تستفيد منها دائما الشركات الأجنبية وليس الدول المضيفة، بينما تقوم النظرية الحديثة على افتراض أساسي مؤداه أن كلا الطرفين تربطهما علاقة المصلحة المشتركة<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد صقر وآخرون: المرجع السابق، ص 160.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 185.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 186.

<sup>4</sup> - محمد بسيوني وآخرون: التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 413.

<sup>5</sup> - محمد بسيوني وآخرون: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 420.

<sup>6</sup> - عبد السلام أبو حقف: اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي لحديث، الإسكندرية، 1991، ص 22.

لقد فسرت العديد من النظريات الحديثة الاستثمار الأجنبي المباشر بوجهات مختلفة، وفيما يلي سنعرض أهم هذه النظريات:

### أولاً: نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

تقوم هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال، وأنها تنشأ نتيجة لاختلاف أسعار الفائدة بين الدول، والذي يؤدي إلى انتقال رأس المال من الدول ذات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات العوائد المرتفعة، وقد واجهت إنتقادات أهمها<sup>(1)</sup> :

- ✓ إن هذه النظرية مبنية على افتراض المنافسة الكاملة، وهو بداية افتراض غير واقعي.
- ✓ اختلاف توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة جغرافياً، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على الجزء الأكبر من رأس المال المباشر، وذلك على عكس ما تتوقعه النظرية.
- ✓ كذلك لم تستطع تفسير وجود استثمارات أمريكية مباشرة في أوروبا، وفي نفس الوقت وجود استثمارات أوروبية مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس النشاط الاستثماري.

### ثانياً: نظرية عدم كمال السوق، ومدخل المنشأة الصناعية، ودورة حياة المنتج:

تبني هذه النظرية تحليلها على أساس افتراض عدم واقعية المنافسة الكاملة، ومن ثم يعني عدم كمال للسوق الناتج عن عدم توفر المعلومات، ومن هنا تعرضت هذه النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من منظورين: الأول يتمثل في دوافع المنشآت الصناعية وهو منظور ساكن. والثاني يتمثل في دورة حياة المنتج وهو منظور متحرك.

#### 1. مدخل المنشأة الصناعية:

يعتبر كل من ستيفن هايمر وشارل- كندلبرغر أن انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى في صورة استثمارات أجنبية، يلزمه لكي يتحقق شرطان هما<sup>(2)</sup>:

- ✓ أن تزيد الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في الخارج عن التي يمكن أن تحققها في الداخل.
- ✓ أن تتمتع الشركات الأجنبية بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في مواجهة الشركات الوطنية بالدولة المضيفة منها.

لقد لقيت هذه النظرية جملة من الانتقادات نذكر منها ما يلي<sup>(3)</sup>:

- ✓ اعتمادها في التفسير على الشركات الكبرى (وعلى عدد محدود جداً منها) دون الشركات الأخرى.

<sup>1</sup> - محمد نظير بسيوني : اقتصاديات الاستثمار، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003، ص 115.

<sup>2</sup> - محمد نظير بسيوني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1995، ص 54.

<sup>3</sup> - فارس فضيل: أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 72.

- ✓ اعتمادها في التفسير أيضا على ميزة واحدة لهذه الشركات، وهي ميزة التكنولوجيا.
- ✓ إهمالها للإستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية، وتدويل الاستثمار المباشر إلى مناطق أخرى.

## 2. نظرية دورة حياة المنتج لـ Raymond Vernon 1966:

فسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وركز أيضا على المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنه يعطي اهتماما خاصا للتفوق التكنولوجي. وقد افترض أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة، يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى مع مضي الزمن، وذلك نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة، والتي قسمها إلى ثلاثة مراحل (1):

**المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد:** تقوم الدولة الأم بابتكار منتج جديد، يتم تسويقه داخليا، لكن نجد أن حجم الإنتاج هنا يفوق مستوى الطلب المحلي، مما يستدعي ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية، وهنا تقوم بتصدير كميات قليلة إلى الدول المتقدمة الأخرى، وتعد هذه المرحلة مرحلة تجريبية للمنتج.

**المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج:** تتميز هذه المرحلة بنمو الأسواق، ووجود زيادة في الطلب على المنتج، وبالتالي شيئا فشيئا تصبح التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج المنتج معروفة نسبيا، ويزيد احتمال ظهور منافسين جدد خاصة في الدول المتقدمة، ومنه تأخذ المزايا التكنولوجية للشركة المخترعة في الانخفاض. وفي هذه المرحلة تقوم الشركات بنقل نشاطها إلى الخارج، وذلك دعما لمركزها الاحتكاري والمحافظة على أسواق التصدير التي اكتسبتها في المرحلة الأولى.

**المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج النمطي** يصبح المنتج في هذه المرحلة منتجا نمطيا، حيث تشتد المنافسة من جانب الشركات الأخرى، وتصبح نفقات الإنتاج أو التكلفة هي العامل الرئيس في تحديد نشاط المؤسسة، وبالتالي تضطر الشركات المكتشفة، والمخترعة إلى توطين هذا المنتج في الدول النامية، حيث تنخفض فيها تكلفة العمل، والمواد الأولية، ويتم فيها الإنتاج، وإعادة التصدير للدولة الأم.

من أهم مميزات نظرية دورة حياة المنتج، أنها تؤكد على أن انتقال رؤوس الأموال، يتوقف على كل من المزايا المكانية للدولة المضيفة، والتقدم التكنولوجي للدولة الأم.

ولكن أهم ما يؤخذ على هذه النظرية، ما يلي:

- ✓ قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها على بعض المنتجات، ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها " سلع التفاخر " أي السلع التي يصعب على دول أخرى تقليدها أو إنتاجها بسهولة.
- ✓ اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتوج الجديد فقط، دون الموجودة في الأسواق مسبقاً.

<sup>1</sup> Raymond Vernon: The Manager in the International Economy, Seventh Edition, Prentic-Hall international, Inc, London, 1996 p31-33.

- ✓ اعتبارها وجوب مرور المنتج الجديد بالمراحل المحددة التي تم الإشارة إليها سابقا، دون أخذها بعين الاعتبار أن بعض الشركات لها إمكانيات وإستراتيجيات تسمح بالتفاوت الطفيف في الزمن<sup>(1)</sup>.
- ✓ اهتمت النظرية بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، ولكن مع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور، والطلب المحلي لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابهة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب جذب الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(2)</sup>.

### ثالثا: نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع:

#### 1. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تعود هذه النظرية إلى كل من " بكلي وكاسون ودانينج ورجمان"، وتركز هذه النظرية على أهمية امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج، حيث تقوم فكرتها على أساس أن عدم كمال الأسواق لا يؤدي إلى قيام تجارة دولية متميزة بالكفاءة، وبالتالي فإن استخدام، وامتلاك المزايا الاحتكارية يمكن الشركات الدولية من التغلب على القيود المختلفة التي تفرضها الحكومات على الأسواق، وبالتالي يضمن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عدم دخول منافسين جدد للأسواق، وتظل تلك المزايا ملك المنشأة. ولكن ما يعاب على هذه النظرية ما يلي :

- ✓ أن شرط امتلاك المزايا الاحتكارية، ليس شرطا كافيا للقيام بالاستثمار في الخارج، بل هناك اعتبارات أخرى هامة منها المزايا المكانية، والقيود على التجارة الخارجية، وسياسات الدول المضيفة.
- ✓ النظرية عاجزة عن تفسير التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### 2. نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة :

1-2 نظرية الموقع: تعود هذه النظرية إلى كل من " باري ودنج"، وتهتم النظرية بموضوع اختيار الدول المضيفة التي ستكون مكانا للاستثمار الأجنبي المباشر، لممارسة العملية الإنتاجية، والتسويقية الخاصة بالمشروع، وكما يرى " باري"، إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب<sup>(3)</sup>. ويمكن ذكر العوامل الأساسية في الآتي:

- ✓ العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة، حجم السوق، التقدم التكنولوجي، منافذ التوزيع...الخ.
- ✓ العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: المواد الأولية، توفر اليد العاملة، مستوى الأجور، توفر الأموال...الخ.
- ✓ الإجراءات الحمائية مثل: التعريف الجمركية، نظام الحصص...الخ.
- ✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي...الخ.
- ✓ الحوافز، والتسهيلات، والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> - فارس فضيل: مرجع سابق ، ص75.

<sup>2</sup> - عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2008، ص 115.

<sup>3</sup> - United Nations Center on Transnational Corporations: The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence, United Nations, New York 1992 , p58-59.

✓ عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي،... الخ.

## 2-2 نظرية الموقع المعدلة:

تطورت هذه النظرية من خلال جهود كل من ( ريبوك، وسيمونسن)، حيث أضافا بعض العوامل أو المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، وتمحورت أفكارهما حول أن الأعمال، والنشاطات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى العوامل الشريطية، وتشمل خصائص المنتج أو السلعة، والخصائص المميزة للدولة المضيفة والعلاقات السياسية، والاقتصادية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى، والمجموعة الثانية العوامل الدافعة، وتشمل الخصائص المميزة للشركة، والمركز التنافسي، أما المجموعة الثالثة فهي العوامل الحاكمة أو الضابطة، وتشمل الخصائص المميزة للدولة المضيفة من قوانين، ولوائح، ونظم إدارية وسياسات، وحوافز الاستثمارات، وكذلك الخصائص المميزة للدولة الأم، وأخيرا العوامل الدولية وتشمل الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدولة الأم، والدولة المضيفة، بالإضافة إلى الاتفاقيات والمبادئ الدولية المرتبطة بالاستثمار<sup>(1)</sup>.

## رابعا: النظرية الانتقائية

يتضح من النظريات السابقة، أنها تناولت تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية واحدة، من هنا كانت الحاجة إلى نظرية شاملة تكون لها القدرة على تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما قدمه دانينج 1979 في نظريته التي عرفت بالنظرية الانتقائية. وفيها عرض نموذج شامل عرف بنموذج (الملكية / الموقع / الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية). وفيه افترض أنه لابد من توفر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج، وتتمثل في<sup>(2)</sup>:

**الشرط الأول:** أن تتمتع الشركة ببعض المزايا الاحتكارية التي تقوي مركزها التنافسي في مواجهة الشركات المحلية في الدولة المضيفة.

**الشرط الثاني:** أن تزيد المزايا الناجمة من الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر في الخارج، عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا الاحتكارية، مثل التصدير أو التراخيص.

**الشرط الثالث:** وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار، ويجب أن تفوق نظيرتها في الدولة الأم، ومن هذه المزايا اتساع السوق، انخفاض معدل الأجور، توافر المواد الخام والمصادر الأخرى من مصادر الطاقة الرخيصة.

## وما يستنتج من النظرية الانتقائية هو:

✓ أن النظرية تميزت بربطها بين البدائل المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية (الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التراخيص).

✓ يعتبر الشرط الأول (المزايا الاحتكارية) شرطا أساسيا، وضروريا في كل البدائل.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص183.

<sup>2</sup> - خليل محمد خليل: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد العشرون، ديسمبر 1994، ص57.

- ✓ تتجه الشركات إلى الاستثمار في الخارج في حالة توافر الشرطين الآخرين.
- ✓ تتجه الشركات إلى التصدير أو بيع التراخيص في حالة عدم وجود مزايا للاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، بالإضافة إلى عدم وجود مزايا مكانية للدولة المضيفة، أو توفرها بدرجة غير كافية.

### المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده وأيضاً قرارات اختيار مواقعها. وهذا ما يعني بصورة واضحة، أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، إمّا بالشركات الأجنبية أو الظروف التي تميّز الدول المضيفة والتدابير العامة التي تتخذها هذه الأخيرة. وعليه في هذا السياق سيتم بلورة هذه المحددات، وفقاً للتقسيم التالي<sup>(1)</sup>:

#### أولاً: المحددات الخارجية:

وهي تلك العوامل، والمحددات المتعلقة بالشركات الأجنبية وتتمثل أهم هذه المحددات في ما يلي:

##### 1. رأس المال:

يتمتع المستثمر الأجنبي بمصدر أموال أحسن من بقية منافسيه في البلد المضيف، بسبب الشبكة المالية التي تربطه بالمؤسسة الأم، ووصولها على شروط تفضيلية في مجال منح القروض، وكذلك توجه الفرد للاستثمار في هذه المؤسسات (الأسهم) بسبب صورة وعلامة الشركات المتعددة الجنسيات، أو بسبب ارتباطها بالبنوك الدولية الموجودة في البلد المضيف، وبالتالي تعتبر وفرة رؤوس الأموال عامل مهم في توجهه، وتدفق، وتوسع المؤسسات الأجنبية إلى البلدان الأخرى.

##### 2. ضخامة الحجم:

تتميز الشركات القائمة بالاستثمار المباشر بضخامة حجمها، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال، وحجم استثماراتها، وتنوع إنتاجها، وأرقام المبيعات، والإيرادات التي تحققها، وهذا ما يجعلها تتمتع بمزايا احتكارية، إذ تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من المزايا التي تنجم عن اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليفها.

##### 3. خطر الصرف الأجنبي:

تتمتع الشركات الأجنبية بالقدرة على تقادي أخطار معدلات الصرف، وذلك باستخدام العديد من الوسائل مثل تحويل أرباحها إلى الدولة الأم وبمعدل صرف مرتفع، بصفة خاصة في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح، ورؤوس أموالها المستثمرة إلى الخارج<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحق طير: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص36.

<sup>2</sup> جمال محمود عطية عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، القاهرة، 2006، ص 51، 52.

#### 4. الإدارة والتنظيم :

إن ما يميز الشركات الأجنبية هو استخدامها للأساليب الحديثة والمتطورة على مستوى الإدارة والتنظيم، حيث تمتلك مهارات إدارية متميزة مما يساعدها على تحقيق برامجها وأهدافها، ويتمتع أفرادها بقدرات إدارية ذات مستوى عالي بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية، وهذا ما يجعل هذه الشركات تتميز وتتفوق عن الشركات المحلية، وتعد هذه الشركات الأجنبية مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية، والإدارية، والتنظيمية<sup>(1)</sup>.

#### 5. التفوق والتطور التكنولوجي:

تتمتع الشركات الأجنبية بالقوة، وذلك بإحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا، ضامنة عن طريقها وضعاً احتكاريًا تستغله للوصول إلى الأهداف، وتحقيق الأرباح والتفوق على الشركات المحلية. إن السيطرة على عمليات البحث والتطوير، تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات إلى السعي للبحث عن الإنجازات العلمية والتكنولوجية، ما ينجم عنها من تقلص التكاليف وزيادة الفاعلية، وتطوير المنتجات، وزيادة الفرص التجارية، وخلق مصادر دخل إضافية بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات تستأثر أكثر من 50% من إنتاج العالم من أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبه المواصلات، في حين تستأثر شركة واحدة فقط بحوالي 75% من السوق العالمية للهياكل الأساسية للحاسبات الإلكترونية<sup>(2)</sup>.

#### 6. التسويق:

إن من أهم المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية هي المزايا التسويقية، حيث تساهم في تحسين موقفها التنافسي في مواجهة الشركات الوطنية، وتعتبر هذه المزايا أحد الأسباب الرئيسية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ثانياً: المحددات الداخلية:

وهي تلك العوامل والمحددات التي يمكن أن نعبر عنها بالمزايا المكانية التي تتميز بها الدولة المضيفة، والتي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات:

#### 1. المحددات السياسية والقانونية:

- تلعب هاته المحددات دورا هاما ورئيسا في اتخاذ القرار بالاستثمار في الخارج، وتشمل ما يلي:
- ✓ **درجة الاستقرار الأمني والسياسي:** إن البيئة السياسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي، وبدولة القانون، ويتوافر الأمن، كلها عوامل إيجابية بالنسبة للشركات الأجنبية، وتشجعها على الاستثمار فيها.
  - ✓ **التشريعات والأطر القانونية:** يستدعي تفعيل تدفق هذه الاستثمارات، تهيئه الأطر القانونية، والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار، والملكية للمشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال وحدة

<sup>1</sup> عبد الحق طير: مرجع سابق، ص 37.

<sup>2</sup> مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية: الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، الدراسة الثالثة، نيويورك، 1990، ص 65.

وضوح وشمولية قانون الإستثمار، ويحوي ضمانات كافية في حالة النزاع وكذلك توفر نظام قضائي مستقل ونزيه<sup>(1)</sup>.

## 2. المحددات الاقتصادية:

تعتبر من أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرار بالاستثمار في الخارج، بالإضافة لما لها من تأثير كبير على اختيار المستثمر لدولة دون الأخرى للاستثمار فيها، وقد استعرض تقرير الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 1998 بعض النتائج التي توصل إليها "الأونكتاد" فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي اشتملت على ما يلي<sup>(2)</sup>:

- ✓ حجم السوق المحلي، ويقاس هذا المتغير بالنتاج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر.
  - ✓ معدل النمو الاقتصادي للقطر المستقبل للاستثمار، ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
  - ✓ متوسط دخل الفرد، ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات.
- بالإضافة إلى هذه العوامل الأساسية، هناك عوامل أخرى مؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر من أهمها :

- ✓ **الانفتاح الاقتصادي** : خاصة إذا كانت الدولة المضيفة تتميز بضيق السوق، بالإضافة إلى عدم توافر عناصر الإنتاج والمنتجات الوسيطة في تلك الدولة، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية، كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ **السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة**: إن وجود سياسة اقتصادية واضحة وتتمتع بالاستقرار تعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكون حافزا على القيام به.
- ✓ **القطاع المالي**: أظهرت التجارب بأن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية، وحققت أداء اقتصاديا أفضل<sup>(3)</sup>.

- ✓ **معدل الصرف الأجنبي**: إن الشركات المتعددة الجنسيات، تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار<sup>(4)</sup>.

- ✓ **معدل التضخم** : إن معدل التضخم له تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما نجد أن ربحية السوق تتأثر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة<sup>(5)</sup>، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، وأوضحت دراسة قام بها كل من Schneider and fery (1985)، شملت 54 دولة نامية، وتوصلت إلى

<sup>1</sup>- أميرة حسب الله: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 120.

<sup>2</sup>- محمد صقر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية (FDI)، مرجع سابق، ص 161.

<sup>3</sup>- حسين عبد المطلب الأسرج: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مرجع سابق، ص 43، 42.

<sup>4</sup>- عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 53، 52.

<sup>5</sup>- عبد السلام أبو حقف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص 76.

أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الاقتصاد الوطني، وبالتالي فهو يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة (1).

✓ **مدى توافر الأيدي العاملة:** إن توفر اليد العاملة المدربة والماهرة ذات الكفاءة العالية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك حتى الأيدي العاملة غير المدربة ذات التكاليف المنخفضة، يعتبر عامل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **مدى توافر المواد الخام:** يعتبر مدى توفر المواد الخام من المحددات المهمة، والرئيسية للميزة النسبية التي تمثل أحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يزيد من الأثر الإيجابي لهذا المحدد وجود هذه المواد بوفرة، وبأسعار منخفضة (2).

✓ **توافر البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، وكلما توفرت وبشكل أكثر حداثة كلما كان ذلك حافزا للمستثمر الأجنبي بأن يفضل موقع عن آخر ليس فقط لوجودها، بل لتأثيرها الكبير والإيجابي على العملية الإنتاجية، وما يتعلق بها من تكاليف.

### 3. المحددات البيئية والاجتماعية والثقافية:

هناك محددات أخرى لعبت دورا في المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، تتمثل في المحددات البيئية، والاجتماعية، والثقافية.

✓ **المحددات البيئية:** وتتمثل هذه المحددات في المعايير البيئية التي تتبعها الدول، والملاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بمدى تشدد الدول المضيفة بهذه المعايير أو التساهل معها، فالتساهل قد يحفز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (3).

✓ **المحددات الاجتماعية والثقافية:** ونعني بها المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية.

وتتصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الاجتماعي والثقافي للدول المضيفة، من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، ونظم التعليم ومستوياته، والأمية، ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ومعدلات نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي، بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، والفقر، والبطالة، وكذلك العادات والتقاليد السائدة، ومستوى الإعلام، واللغات المستخدمة، والتاريخ، والدين... الخ (4).

بالإضافة إلى ذلك، العصبية، والتفرقة العنصرية داخل الدولة، وكذلك الصراعات النقابية والاجتماعية

<sup>1</sup> ميلان براهيمبات و يوري دادوش: " أوجه التفاوت في التكامل العالمي"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996، ص50

<sup>2</sup> World Bank 1991:OP.Cit,P6.

<sup>3</sup> جمال محمود عطية عبيد: مرجع سابق، ص 70-71.

<sup>4</sup> Claude de nehme: stratégies commerciales et techniques internationales, éd: organisation, paris, 1992, p 88.

تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثرة الإضرابات الملاحظة في بعض الدول، كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات، كذلك نجد أنه في حالة وجود تعارض بين الثقافات، وعدم وجود توافق بين الثقافة المحلية وثقافة المستثمر الأجنبي، فذلك عامل طرد وليس جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدولة.

وبالتالي فالمحددات الثقافية والاجتماعية، تلعب الدور الكبير في جذب، واستقطاب، وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب هذه المحددات يمكن أن نستنتج سبب عدم توافد الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، وسيطرة حوالي 20% من دول العالم على حوالي 80% من الاستثمارات الأجنبية.

## المبحث الثالث

### علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن أدوات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، تؤثر مباشرة على مناخ الإستثمار بشكل عام، والإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، ومنه تؤثره في جاذبيته، ولمعرفة الدور الذي تقوم به كل أداة من أدوات السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ندرس الآتي:

#### المطلب الأول: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر النظام الضريبي من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي، ذلك أنه يراعي الجانب الضريبي ويهتم به كثيرا قبل المباشرة في المشروع الاستثماري. وهذا ما يدفعه إلى البحث عن الأنظمة الضريبية الأكثر ملائمة بين الدول المنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فالسياسة الضريبية المطبقة في دولة ما تحتل مكانة هامة في مناخ الاستثمار.

#### أولاً: العلاقة بين الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر

لقد توصل لافر إلى أن الضريبة تقتل الضريبة، إذ يشير إلى أن ارتفاع معدل الضريبة ينتج عنه ارتفاع الحصيلة الضريبية، إلى أن تصل إلى نقطة معينة يؤدي بعدها ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبة (محنى لافر)<sup>(1)</sup>، وبذلك نستطيع أن نقول أن المستثمر (كممول ضريبي) ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار<sup>(2)</sup>، لأن ذلك سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، لأن اقتطاع الضرائب من الأرباح الصافية يؤثر على الميل للاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح، ومنه يقل الميل للاستثمار<sup>(3)</sup>.

وعليه فالمستثمر الأجنبي يراعي جانب الإخضاع واحتمال ارتفاعه وأيضا يراعي وجود أو عدم وجود اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلد المضيف والبلد الأصلي<sup>(4)</sup>. لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار، وعلاوة على الإخضاع الضريبي يراعي المستثمر ويعطي اهتماما بالغا للامتيازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضييفة.

<sup>1</sup> - عبد الباسط بوزيان: دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (1994-2004) جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2007، ص137.

<sup>2</sup> - فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة: أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص85.

<sup>3</sup> - عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص115، 116.

<sup>4</sup> - فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 113.

## ثانياً: الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي

يعتبر التحفيز الضريبي من أهم الأساليب المعتمدة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، لذلك انتهجت الكثير من دول العالم هذا الأسلوب، من خلال السماح للمستثمرين بالاستفادة من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية والمالية. وتتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال أكثرها شيوعاً هي:

### 1. التحفيزات الجبائية الخاصة بالاستثمارات:

#### 1-1 الإعفاءات الضريبية:

1-1-1 تعريف الإعفاء الضريبي: هو عدم إخضاع المؤسسة للضريبة قصد تشجيعها وحثها على اتخاذ قرار الاستثمار<sup>(1)</sup>. وهناك من يسميه بالفراغ الضريبي أي التخفيض الجزئي أو الكلي لضرائب الدخل أو للضرائب الأخرى لفترة محدودة، ويختلف مداه حسب رأس مال المستثمر والمنطقة المرغوب الاستثمار فيها ونوع الصناعة والأهمية المعطاة لها<sup>(2)</sup>.

1-1-2 مشاكل استخدام الإعفاء الضريبي: لقد لقي استعمالها الكثير من الجدل نتيجة المحاذير التي يجب مراعاتها من طرف الدولة عند تقرير سياسة الإعفاءات الضريبية وهي: التهرب تحت مظلة القانون، نقص حصيلة الضرائب، ضالة المنافع والمكاسب الناتجة عن الإعفاءات، توقف المشروعات بعد فترة الإعفاءات، عدم توفر العدالة والفاعلية، البعد عن الموضوعية<sup>(3)</sup>.

كما يترتب على استخدام الإعفاء الضريبي العديد من المشاكل أهمها<sup>(4)</sup>:

✓ مشكلة تحديد بداية سريان فترة الإعفاء الضريبي، حيث يمكن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع أو من بداية فترة الإنتاج... الخ، وسوف تختلف فاعلية الإعفاء الضريبي وفقاً لاختلاف طريقة احتسابها.  
✓ تحديد الفترة الزمنية للإعفاء وما هو الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد هذه المدة. لذلك نجد أن المتخصصين في هذا الميدان ينصحون بعدم منح فترة إعفاء ضريبي محددة سلفاً لجميع المشاريع الاستثمارية، بل يجب أن تختلف فترة الإعفاء من مشروع لآخر وفقاً لاستمرار المشروع في تحقيق الأهداف المرجوة منه، أو توقفه عن تحقيق هذه الأهداف<sup>(5)</sup>.

1-2 التخفيضات الضريبية: تعرف بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، وتلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار. ويكون التخفيض الضريبي في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء

<sup>1</sup> عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز: النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص 193.

<sup>2</sup> عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1987، ص 149.

<sup>3</sup> عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص 120، 121.

<sup>4</sup> يونس احمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 101.

<sup>5</sup> حنا نعيم فهيم: تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة انتقادية لتجربتي مصر وسوريا"، مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الإسكندرية، مصر، 13/11 سبتمبر 2003، ص 23.

الضريبي، وقد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة<sup>(1)</sup>.

### 1-3 نظام الإهلاك المعجل:

يعرف الإهلاك على " أنه توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر له و بشكل منتظم"<sup>(2)</sup>، ويقصد به كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية. ولقد لجأت الكثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى اعتماد نظام الإهلاك المعجل، وذلك من خلال السماح للمستثمر باحتساب أقساط إهلاك الأصول الرأسمالية الواجب خصمها عند احتساب وعاء الضريبة على الأرباح التجارية. ولقد أثبتت تجارب تلك الدول بما لا يدع مجالاً للشك تفوق هذا الحافز الضريبي على كافة الحوافز الضريبية الأخرى وعظم فعاليته وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع<sup>(3)</sup>. كما يمكن استخدامه لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتوجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والتي تحدد مزيداً من الفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية.

### 1-4 المعاملة الضريبية للخسائر:

هي وسيلة يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بل أيضاً لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة. فالمعدلات العالية للضرائب يمكن أن يترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة، يتعذر الدفاع عنها إذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصاً تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية.

تختلف فاعلية وتأثير نصوص السماح بترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمار الخاص باختلاف نمط واتجاه ترحيل الخسائر (إلى الأمام - الخلف - أو كليهما). بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التوقعات التفاؤلية والتشاؤمية التي تحيط بعملية اتخاذ قرار الاستثمار<sup>(4)</sup>.

### 2. التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل:

سعيًا من الدول لحل مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل، إعتمدت العديد من الدول على منح تحفيزات ضريبية موجهة خاصة إلى تشجيع التشغيل، وتشمل هذه الحوافز التخفيضات الضريبية على أساس كل شخص مشغل، وفيه تمنح للمؤسسات المشغلة إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله أو كل منصب عمل تم توفيره في المشروع الاستثماري، هذا المبلغ الذي يمكن خصمه قد يحدد بالتناسب مع كل منصب عمل أو لعدد المناصب الإجمالية التي يوفرها، فهذا الإجراء من شأنه أن

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 247، 246.

<sup>2</sup> - مسعد محمود الشراوي: مبادئ المحاسبة المالية ج2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006، ص28.

<sup>3</sup> - حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، مرجع سابق، ص 167، 268.

<sup>4</sup> - عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص 145.

يخفض من تكلفة اليد العاملة، وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليه<sup>(1)</sup>. وكذلك تمنح التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية.

### 3. التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير:

تلعب التحفيزات الضريبية دورا كبيرا في تشجيع الصادرات وخاصة إذا كانت حصص المصدرين في الأسواق العالمية قليلة وتجربتها محدودة فيكون في حاجة ماسة إلى تخفيض أي عبء ضريبي من شأنه أن يخفض في تكلفة المنتج المصدر. ويأخذ التحفيز الضريبي الخاص بالصادرات الأشكال التالية<sup>(2)</sup>:

✓ **الامتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل:** تستفيد المؤسسات التي تقوم بتصدير منتوجاتها من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن تصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء لطبيعة المنتج المصدر، والتي تكون عادة المنتجات المصنعة وليست المواد الأولية الخام، أو على أساس حجم الصادرات.

✓ **الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية:** تمنح تخفيضات من الحقوق الجمركية بالنسبة لعملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات الضرورية، التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي تصدر إضافة إلى هذا الإجراء، هناك بعض الدول التي تمنح للمصدرين نظام الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير، أو إعادة تصديرها مباشرة، ويكون ذلك بالمناطق الحرة، أين يتم إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب والرسوم الجمركية.

✓ **الامتيازات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وبعض الضرائب الأخرى:** تمنح الدولة إعفاء السلع من TVA عندما تكون بصدد عملية التصدير. كما تشمل هذه الامتيازات على بعض الضرائب، كالتي تفرض على الآلات والمعدات أو المواد الأولية التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج الموجه للتصدير.

### 4. الحوافز التمويلية:

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة<sup>(3)</sup>، ويمكن تلخيص في ما يلي<sup>(4)</sup>:

1-4 **عون حكومي:** مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية جزء من تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.

2-4 **اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة:** قروض مدعومة، ضمانات قروض.

<sup>1</sup> -رمضاني لعلا: أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية "حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص46.

<sup>2</sup> -رمضاني لعلا: المرجع سابق، ص 48.

<sup>3</sup> -محمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 السداسي الثاني، الجزائر، 2004، ص120.

<sup>4</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص 77.

3-4 مشاركة حكومية في رأس المال: مشاركة برأس مال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.

4-4 تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية: متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة و الفوضى السياسية.

#### 5. حوافز غير مباشرة :

تمنح العديد من الدول المضيفة تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة، كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، أو بمنح الشركة الأجنبية امتياز تفضيلي بخصوص المشتريات الحكومية، وحمايتها من منافسة الواردات، كما قد تلجأ إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء والخاصة باستخدام المرافق العامة وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة محليا (1).

#### المطلب الثاني: سياسة النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر

بناء على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وظيفية، ونفقات تحويلية، ونفقات رأسمالية، وانطلاقاً من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولاً: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار

تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصاريف الإدارية والمرتببات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة. والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي تؤثر على الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك يمكن القول أن النظام الإداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار. سواء بتقليل زمن الحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري أو تقليل البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، والرفع من كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمور الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار (2).

إن انخفاض حجم النفقات العامة على القطاع الإداري (مرتببات ودورات تكوينية...) وانعدام فاعليته هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (كوكالات ترويج الاستثمار مثلاً) وبالتالي التأثير سلباً على مناخ الاستثمار، في حين نجد أن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابياً على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة

<sup>1</sup> عيو هوده: آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية " خلال الفترة 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2008، ص72.

<sup>2</sup> يعقوب علي جانقي: تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل و الاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 06.

بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد بالنفقة<sup>(2)</sup>. ويمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل الشيء الذي يسهل على المستثمرين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. ويمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج (محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية.

ومن بين أهم أشكال النفقات التحويلية هي<sup>(4)</sup>:

- ✓ **منح البحث والتطوير:** تقدمها الدولة للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.
- ✓ **منح التوظيف:** وتعني تقديم منحة نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- ✓ **منح النقل:** تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- ✓ **توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة:** دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.
- ✓ **منح التنمية:** تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة.
- ✓ **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة المتوسطة.

<sup>1</sup> - سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011، ص 133، 134.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، مرجع سابق، ص 374.

<sup>3</sup> - بوزيان عبد الباسط: مرجع سابق، ص 132، 133.

<sup>4</sup> - سالكي سعاد: المرجع سابق، ص 135، 136.

من المتوقع أن تؤدي النفقات التحويلية التي تمنحها الدولة إلى المستثمر وخاصة المستثمر الأجنبي إلى ارتفاع معدلات الاستثمار ويزداد حجم التوظيف فتقل نسب البطالة ويزداد النشاط الاقتصادي في المجتمع. ولعل هذه الخصائص هي التي تؤكد لنا أهمية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام كعنصر فعال في التأثير على مناخ الاستثمار.

### ثالثا: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار

تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة، والذي يظهر جليا من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية<sup>(1)</sup>، وتحسين وضعيتها وخدماتها. وتوفير بنية تحتية قوية ومناسبة يعتبر من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين. وهذا ما برره الاقتصادي بارو Barro سنة 1990، إذ توصل إلى أن الإنفاق على البنية التحتية يعظم من إنتاجية رأس المال الخاص، وهذا ما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجي لهذه الاستثمارات الخاصة<sup>(2)</sup>، كما أن الدول التي نجحت في استقطاب هذا الاستثمار ركزت بشكل كبير على تحسين البنية التحتية خاصة المادية منها<sup>(3)</sup>.

### رابعا: حجم النفقات العامة ومناخ الاستثمار

يعبر حجم النفقات العامة عن مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها، فكلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك إلى إشباع أفضل وأكثر لحاجات أفراد المجتمع، وإلى فعالية أكبر للدولة وقدرة على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها<sup>(4)</sup>. فارتفاع حجم النفقات العامة قد يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار، لكن نمو هذه النفقات لدرجة تجاوزها للإيرادات العامة وبالتالي ارتفاع حجم العجز الموازي سيؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، ذلك أن نمو العجز الموازي كثيرا ما يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار. لذلك فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> علي الخليفة الكواري: دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية "مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة لنفط، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 41.

<sup>2</sup> Ahmed ZAKANE, dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003, p 25.

<sup>3</sup> زايري بلقاسم، بلحسن هواري: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 572.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 182.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص 159.

## خلاصة :

تعتبر السياسة المالية برنامج عمل مالي تضعه الحكومة تستخدم فيه الإيرادات العامة والمتمثلة في الضرائب والقروض العامة الداخلية والخارجية، والتي تخصص لمواجهة النفقات العامة، ويوضع كله في بيان تفصيلي وتقديري للسنة المقبلة وتسمى بالموازنة العامة. ويتم عرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى حالات ثلاث وهي توازن أو عجز أو فائض.

وتسعى الدولة من خلال أدوات السياسة المالية لتحقيق عدة أهداف منها تحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل الوطني، والعمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية، في النمو الإقتصادي ونقل التكنولوجيا، وتوفير العمالة، والتحسين في وضع ميزان المدفوعات. ويكون الإستثمار الأجنبي المباشر في أشكال متعددة منها ما يكون مشتركاً، أو مملوكاً كله للأجانب أو في شكل شركات متعددة الجنسيات، وتتحكم هذا النوع من الإستثمارات مجموعة من العوامل تؤثر على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده وأيضا قرارات اختيار مواقعه. وتكون هذه العوامل في حدّ ذاتها مرتبطة بأطرافه المختلفة، إمّا بالشركات الأجنبية أو الظروف التي تميّز الدول المضيفة والتدابير العامة التي تتّخذها هذه الأخيرة. ولأجل ذلك تسعى الدول إلى وضع تدابير محفزة وجاذبة للإستثمارات، من خلال إصلاح لأنظمتها الضريبية وذلك بتخفيف الضغط الضريبي والامتيازات والحوافز الضريبية وعدم وجود الازدواج الضريبي، أو الرفع من النفقات الوظيفية أو التحويلية أو نفقات الإستثمار.

## الفصل الثاني

السيد- مكي- مبي- ي- جزائر  
خلال الفترة (1995-2015)

## تمهيد:

إن دخول الجزائر في أزمة المديونية فرض عليها اللجوء للمؤسسات الدولية للاقتراض، والتي بدورها تفرض برامج إصلاح إقتصادي وتعديل هيكلي، تجلى ذلك في إتباع الجزائر لسياسة مالية تعتمد على ترشيد في النفقات العامة والرفع من الجباية لتغطية عجز الموازنة العامة. ولكن ومع إرتفاع أسعار المحروقات، إنتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال التوسع في النفقات العامة، ومحاولة زيادة الإيرادات العامة وتوزيع مصادرها. ولتتبع السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة في هذا الفصل نقوم بتقسيمه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).
- المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).
- المبحث الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).

## المبحث الأول

### سياسة النفقات العامة في الجزائر (1995-2015)

لقد تغيرت سياسة النفقات العامة وهيكلها في الجزائر مع تغير النظام الاقتصادي والسياسي، وما نتج عنهما، من إتباع الإصلاحات الهيكلية التي اتفقت الجزائر فيها مع مؤسسات النقد الدولي خلال التسعينات. أو السياسة الإنفاقية المتبعة في الألفية الجديدة.

#### المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):

لقد شهد الإقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إختلالات متعددة، وذلك لإنخفاض أسعار البترول (أزمة النفطية 1986)<sup>(1)</sup>، وهذا ما دفع بالجزائر للجوء للمؤسسات الدولية، من أجل الحصول على قروض وتمديد آجال الدفع مقابل القيام بإصلاحات إقتصادية صارمة بتنفيذ برنامج الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي وإمتدت خلال الفترة (1994-1998)<sup>(2)</sup>، وكان يهدف هذا البرنامج إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الإقتصادي، وهي بذلك تتجه إلى إصلاح النظام الإقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل<sup>(3)</sup>. كذلك من بين البنود التي تم التركيز عليها خلال البرنامج، هو تحجيم عجز الموازنة العامة وذلك من خلال الضغط على النفقات العامة<sup>(4)</sup>، فما هي خصائص السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة؟

#### أولاً: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (1995-1999):

يعكس تطور النفقات العامة بمختلف بنودها تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة، وفي الجزائر خاصة والتي تنازعتها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من الخفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظيف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - باغوس عبد القادر: دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 41.

<sup>2</sup> - روابح عبد الباقي: المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، 2006، ص 217، 218.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 274.

<sup>4</sup> - أحمد ضيف: إنعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2005، ص 143.

<sup>5</sup> - دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 354.

ولقد إختارت الجزائر خلال هذه الفترة إتباع سياسات التقشف المالي المنصوص عليها في برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي<sup>(1)</sup>، ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول التالي الذي يعرض تطور حجم النفقات العامة ومعدل نموها، وكيفية تقسيمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**الجدول رقم(01): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)**

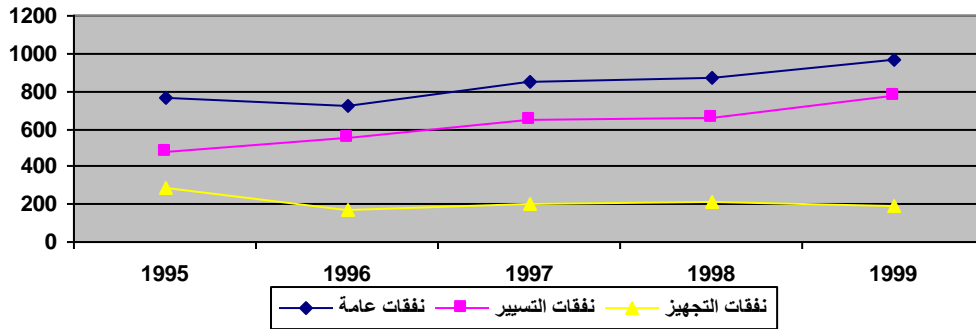
الوحدة: مليار د.ج

السنة	النفقات العامة		نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	النسبة
1995	759.6	34.13	473.7	43.37	285.9	37.65
1996	724.6	- 4.6	550.6	16.23	174	24.02
1997	845.1	16.63	643.46	16.9	201.64	23.86
1998	876	3.65	663.46	3.11	211.88	24.19
1999	961.7	9.78	774.9	16.8	187	19.44

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005, P 119.

**الشكل رقم(01) : تطور حجم النفقات العامة في الجزائر (1995-1999)**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ: أن معدل نمو النفقات عرف إنخفاضا كبيرا وذلك بنزوله من 34.13% سنة 1995، ليصل إلى -4.6% سنة 1996. وذلك بخفض نفقات التجهيز بنسبة 39.14% وذلك لقدرة الدولة على تخفيضها عكس نفقات التسيير. أما سنة 1997 فقد شهدت تحسنا ملحوظا في معدل نمو النفقات وصل إلى 16.63%، إنعكس ذلك في نمو نفقات التجهيز بنسبة 15.9%، ثم رجعت للانخفاض بنسبة -11.74% في سنة 1999، وعلى الرغم من ذلك فقد عرفت نسبة نمو النفقات العامة ارتفاعا بحوالي 10%، وهذا راجع إلى الزيادة في نفقات التسيير بنسبة 16.8%.

<sup>1</sup> - بخة سعدي: أثر وانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر خلال (1990-2005)، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005، ص 40.

وبالنظر إلى هيكل هذه النفقات، يتضح جليا الاختلال و اللاتوازن الموجود بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز إذ إستحوذت نفقات التسيير بنسبة تفوق 74% خلال الفترة، ويعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة... الخ<sup>(1)</sup>. وقدرة الدولة على الضغط على نفقات التجهيز وتقليلها. وللتحليل أكثر في مكونات نفقات التسيير والتجهيز نقوم بدراسة الآتي:

**ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز وهيكلها في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):**

### 1. تحليل تطور نفقات التسيير (1995-1999):

إن إتباع الجزائر للسياسة التقشفية والتي ظهرت من خلال تباطؤ نمو النفقات العامة، هذا نجم عنه إنخفاض في معدل نمو كل مكونات نفقات التسيير وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(02): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)**

الوحدة: مليار دج

السنة	الرواتب والأجور			منح المجاهدين			معدات وأدوات			التحويلات			فوائد الدين العام	
	النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسبة
1995	24	39,58	187,5	3,29	3,29	29,4	6,21	6,21	149,7	31,6	31,6	62,2	13,13	13,13
1996	19	40,46	222,8	52-	3,43	34,7	18	6,30	185,3	24	33,65	89	43	16,16
1997	10	38,10	245,2	32	3,89	43,5	25	6,76	220,4	19	34,25	109,4	23	17
1998	10	40,45	268,6	52	5,71	47,5	9	7,15	199,3	10	30,01	110,8	1	16,68
1999	7	36,93	286,1	58	7,73	53,6	13	6,92	248,7	25	32,1	126,4	14	16,32

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 241.

- Banque d'Algérie: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, Annexe, N 10.

من ملاحظة الجدول السابق رقم (02) نلاحظ أن:

✓ **الرواتب والأجور:** من الجدول السابق يتضح أن الرواتب والأجور لها نسبة معتبرة من نفقات التسيير تصل إلى 40%، لكن ما نلاحظه أن معدل النمو تناقص وذلك بسبب إتباع برامج الإصلاح الداعية لتخفيض نفقات الأجور، وذلك إما عن طريق خفض الحد الأدنى للأجور (وذلك يثير احتجاجات العمال ونقاباتهم)، أو تخفيض مناصب العمل، وهذا ما إتبعته الجزائر سواء بتجميد مناصب العمل، أو تطبيق التقاعد المسبق، وهذا ما جعل معدل نمو العمالة في القطاع الإداري سالبا (خاصة سنة 1997)<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - نذير ياسين: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 30.

<sup>2</sup> - أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سابق، ص 149، 150.

- ✓ **منح المجاهدين:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المنح للمجاهدين رغم نسبتها القليلة من حجم نفقات التسيير لكنها، شهدت نموا كبيرا وذلك راجع لحجم الإمتيازات التي أصبح يحصل عليها المجاهدون.
- ✓ **معدات وأدوات:** لا تحظى المعدات والأدوات إلا بنصيب قليل من قيمة النفقات ورغم ذلك شهد معدل نموها إنخفاضا إلى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 1998.
- ✓ **التحويلات:** وتتحصل على نصيب كبير من نفقات التسيير تقارب الثلث، إلا أنه حين نتتبع معدل نموها نجد أنه إنخفض وذلك بسبب شروط برنامج الإصلاح الإقتصادي، الذي ينص على تخفيض التحويلات.
- ✓ **فوائد الدين العام:** لقد إرتفعت مدفوعات خدمة الدين من 62.2 مليار دج إلى 126.4 مليار دج، وذلك بسبب إرتفاع خدمة الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي، فقد زادت فوائد الدين العام الخارجي وذلك بسبب إجراءات إعادة الجدولة للديون، فقد إرتفعت خدمة الدين الخارجي من 4.37 مليار دولار سنة 1995 لتصل في سنة 1999 إلى 5.1 مليار دج<sup>(1)</sup>. كما عرفت مدفوعات خدمة الدين العام الداخلي زيادة كبيرة سواء الدين الجاري (أذون وسندات الخزينة) والفوائد المترتبة عنها، أو الفوائد الناجمة عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية<sup>(2)</sup>.

## 2. تحليل تطور نفقات التجهيز (1995-1999):

خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تذبذبا حيث انخفضت سنة 1996 إلى 174 مليار دج، وذلك بمعدل نمو 39.14-%، وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده والتي تدخل ضمن الإتفاق المعقود مع المؤسسات الدولية في برنامج الإصلاح الإقتصادي المطبق الداعم للسياسة المالية التقشفية، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنتي 1997، 1998 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربة... الخ بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية<sup>(3)</sup> وارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني. وخلال سنة 1999 انخفضت نفقات التجهيز مرة أخرى مقارنة بسنتي 1997 و 1998 ويمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا، غير أن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة، وبعد استئناف أشغال المشاريع المتوقفة فإن التكلفة الأولية تضاعفت، وأحسن دليل مترو الجزائر ومطار الجزائر<sup>(4)</sup>.

ولمعرفة القطاعات التي إهتمت بها الجزائر وخصصت لها مبالغ مهمة لتوسيع حجم الإستثمار فيها خلال هذه الفترة، سنقوم بدراسة نسب كل قطاع من ميزانية التجهيز، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> عبد الباقي روابح: المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2006، ص 229.

<sup>2</sup> أحمد معيوف: الدين العام الداخلي وتدخلات الخزينة العمومية في السوق النقدية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 76.

<sup>3</sup> ONS: Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997, Edition Septembre, 1998, P 39.

<sup>4</sup> درواسي مسعود: مرجع سابق، ص 360.

الجدول رقم(03): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)

الوحدة: %

السنوات	الزراعة والصيد البحري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية	البناء والتهيئة العمرانية	التربية والتعليم
1995	15.87	6.15	0.2	35.13	23.59	19.06
1996	16.38	4.35	6.05	32.83	22.12	18.27
1997	20.21	4.74	0.14	33.96	21.27	19.68
1998	16.99	3.93	5.01	25.38	33.42	15.27
1999	15.85	3.55	5.4	25.81	34.78	14.61

المصدر: أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص246.

من خلال الجدول السابق نلاحظ إن الإستثمار في مشاريع البنية التحتية قد حاز على النسبة الأكبر من ميزانية التجهيز في جل السنوات بنسبة متوسطة فاقت 30% ، وقد عرفت أقصى نسبة لها في سنة 1995 حيث بلغت حوالي 35.13% من إجمالي نفقات التجهيز، ثم بدأت في التناقص لتصل في آخر الفترة لنسبة 25.81%، وهذا النسبة المرتفعة من إجمالي تكاليف التجهيز تبرر توجه الدولة نحو التوسع في البنية التحتية لتشجيع الإستثمار.

أما القطاع الذي حل في المرتبة الثانية فهو قطاع البناء والتهيئة العمرانية بنسبة متوسطة بلغت حوالي 27%، غير أن نسبتها السنوية فقد عرفت السنوات الأولى إنخفاضا قليلا فبعد أن كانت النسبة تبلغ 23.59 % سنة 1995، وصلت في إلى 21.27% سنة 1997، ثم قفزت في سنتي 1998 و1999 لتبلغ النسبة 33.42% و 34.78 % على التوالي، وهذا بسبب توجه الدولة نحو تحسين التهيئة العمرانية وتطبيق برامج للإسكان لتعويض الخسائر التي سببتها الأزمة السياسية.

ويأتي قطاع التربية والتعليم في المركز الرابع بنسبة متوسطة بلغت 17%، أما نسبتها السنوية فقد عرفت إنخفاضا من 19.06 % سنة 1995، لتبلغ 14.61 % سنة 1999. أما قطاع الزراعة والصيد البحري والموارد المائية فقد بلغ نسبة متوسطة 17%، في حين أن قطاعي الصناعة والطاقة والسياحة فقد عرفت نسب متدنية من إجمالي نفقات التجهيز حيث بلغ قطاعي الصناعة والطاقة 4.5% والسياحة 3.36% وهذا يبرر بأن الدولة عن تطبيقها لسياسة التقشف في النفقات إستطاعت أن تضغط على هذه النوعية من النفقات، دون قدرتها على تقليل نفقات التجهيز والتي تمس الجانب الإجتماعي.

### المطلب الثاني: سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

يمكن القول أن الدولة استطاعت تحقيق أغلب توصيات مؤسسات النقد الدولي من خلال تطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، إذ تحسنت المؤشرات المالية للدولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل معدل التضخم إلى 0.3% سنة 2000 بعدما كان 29% سنة 1994، لكن هذا التحسن في المؤشرات كان على حساب الوضع الاجتماعي، إذ ارتفع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من 29% سنة 1999<sup>(1)</sup>. ولكن بدخول سنة 2000 عرفت أسعار البترول تحسنا كبيرا، ولاعتبارات سياسية أخرى، حاولت الدولة إنعاش الاقتصاد من حالة الركود، وذلك بانتهاجها لسياسة مالية توسعية تتنافى إلى حد ما مع منطق الإصلاحات الهيكلية السابقة، تجسدت هذه السياسة في الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة.

#### أولاً: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (2000-2015):

لقد عرف حجم النفقات العامة خلال هذه الفترة زيادة كبيرة مما إنعكس ذلك على حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين.

#### الجدول رقم(04): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دج

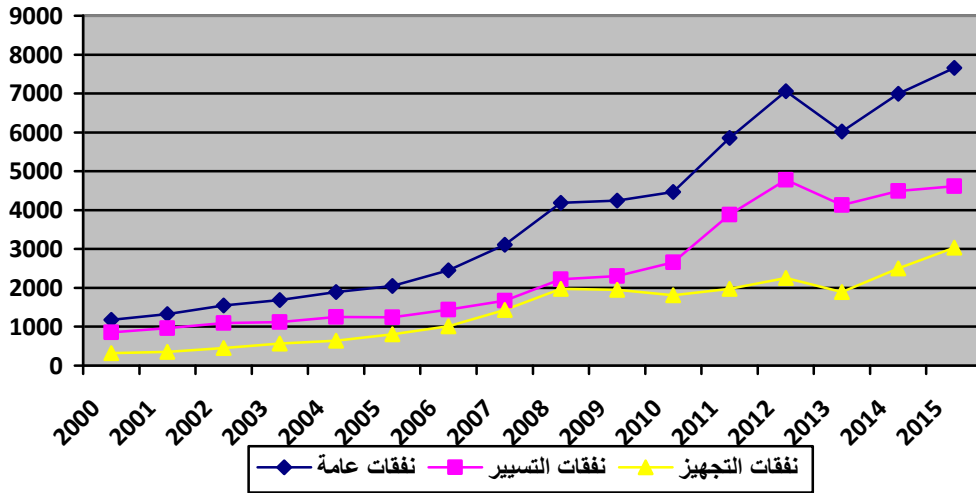
نفقات التجهيز			نفقات التسيير			النفقات العامة		السنوات
النسبة	معدل النمو	القيمة	النسبة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	
27.32	72.14	321.9	72.68	10.5	856.2	22.5	1178.1	<b>2000</b>
27.06	11.03	357.4	72.94	12.54	963.6	12.13	1321	<b>2001</b>
29.21	26.72	452.9	70.79	13.92	1097.7	17.36	1550.3	<b>2002</b>
33.57	25.3	567.4	66.43	2.3	1122.8	9.02	1690.2	<b>2003</b>
33.87	12.92	640.7	66.13	11.43	1251.1	11.93	1891.8	<b>2004</b>
39.32	25.94	806.9	60.68	0.48-	1245.1	8.47	2052	<b>2005</b>
41.38	25.8	1015.1	58.62	15.5	1437.9	19.54	2453	<b>2006</b>
46.15	41.33	1434.6	53.83	16.41	1673.9	26.72	3108.5	<b>2007</b>
47.08	37.55	1973.3	52.92	32.49	2217.7	34.82	4191	<b>2008</b>
45.84	-1.37	1946.3	54.16	3.71	2300	1.32	4246.3	<b>2009</b>
40.47	-7.11	1807.86	59.53	15.61	2659.07	5.20	4466.93	<b>2010</b>
33.73	9.2	1974.4	66.27	45.89	3879.2	31.04	5853.6	<b>2011</b>
32.25	14.34	2257.5	67.75	23.23	4782.6	20.58	7058.1	<b>2012</b>
31.4	-16.16	1892.6	68.6	-13.61	4131.6	-14.65	6024.2	<b>2013</b>
36.8	32.17	2501.4	63.2	8.78	4494.3	16.12	6995.7	<b>2014</b>
40.2	21.5	3039.3	59.8	2.7	4617	9.45	7656.3	<b>2015</b>

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

<sup>1</sup> Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation économique et financière en 1999, Octobre 2000, p 48.

الشكل رقم(02) : تطور حجم النفقات العامة في الجزائر(2000-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين: أن ما يميز سياسة النفقات العامة في هذه الفترة الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بنسبة 27.32 % لتصل إلى 47.08 % سنة 2008 . وهذه الزيادة المعبرة كانت نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2009-2001) حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول، للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدتها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز... الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق - غرب... الخ. وارتفاع نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني انخفاض نفقات التسيير، فهذه الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يعكسه معدل نموها خلال هذه الفترة، ولكن مع نهاية سنة 2008 بدأت عودة ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات و الإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية . وبالتالي ارتفعت نفقات التسيير بمعدلات عالية ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة<sup>(1)</sup>. أما نفقات التجهيز فبعد سنة 2008 شهدت تذبذبا بسبب الأزمة المالية العالمية ومخلفاتها، ثم إنهيار أسعار النفط في آخر الفترة مما قلل من معدل نموها.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (2000-2015):

#### 1. تحليل تطور نفقات التسيير(2000-2015):

لتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) يجب تحليل نتائج الجدول الموالي، والذي يعكس حجم نفقات التسيير وهيكلها ونسبها المئوية.

<sup>1</sup> - أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سابق، ص 243.

الجدول رقم(05): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرواتب والأجور		منح المجاهدين		معدات وأدوات		التحويلات		فوائد الدين العام	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
2000	33,82	289,6	6,74	57,7	6,38	54,6	34,10	292	18,96	162,3
2001	33,62	324	5,65	54,4	4,80	46,3	40,62	391,4	15,31	147,5
2002	27,43	301,1	6,74	74	6,36	69,8	35,32	387,7	13,03	143
2003	27,51	329,9	5,27	63,2	4,88	58,5	46,45	556,9	9,51	114
2004	31,28	391,4	5,53	69,2	5,73	71,7	50,64	633,6	6,81	85,2
2005	33,61	418,5	6,41	79,8	6,10	76	48,00	597,6	5,88	73,2
2006	31,14	447,8	6,43	92,5	6,66	95,7	51,00	733,3	4,77	68,6
2007	36,81	616,2	6,07	101,6	5,60	93,8	46,71	781,8	4,81	80,5
2008	37,82	838,7	4,64	103,0	5,04	111,7	49,73	1102,9	2,77	61,4
2009	39,60	910,9	5,68	130,7	4,89	112,5	48,20	1108,5	1,63	37,4
2010	45,60	1212,6	5,69	151,3	4,58	121,7	42,88	1140,2	1,25	33,2
2011	45,75	1774,7	4,21	163,2	3,34	129,7	45,73	1773,9	0,97	37,7
2012	41,54	1988,4	3,9	185,3	2,83	135,2	50,83	2431,7	0,9	42
2013	44,9	1855,3	5,5	226,5	3,6	149,1	44,93	1856,5	1,07	44,2
2014	44,65	2007,2	3,5	218,4	4,26	161,9	46,83	2104,9	0,85	37,8
2015	47,02	2170,9	4,83	223	3,89	179,7	43,34	2000,8	0,92	42,6

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

✓ **الرواتب والأجور:** نلاحظ أن نسبة الرواتب والأجور تجاوزت الثلث من ميزانية التسيير، وهي نسبة جد معتبرة، وهذا يوضح أن الدولة توجهت نحو توظيف عدد كبيرا في القطاع العام، ومع ملاحظة قيمتها نجد تزايداً مضطرباً في حجمها وهذا راجع لحملة توظيف كبيرة، قصد تخفيض البطالة، وقد وصلت الجزائر بفضل هذه البرامج إلى نسبة بطالة تقدر بحوالي 10%. ويرجع كذلك تزايد قيم المرتبات والأجور إلى الإضرابات العمالية المتتالية والتي تطالب برفع الأجور، وقد إستجابت الدولة لذلك وهذا ما يفسره تصاعدها الكبير خاصة بعد سنة 2007 لتصل في سنة 2014 إلى 1986.6 مليار دج. وقد وصل معدل نموها خلال الفترة إلى ما يقارب 585%.

✓ **المنح للمجاهدين:** رغم نسبتها القليلة من الميزانية التي لا تتعدى 6%، ولكن قيمتها كبيرة مقارنة بالفئة التي تخص بها هاته النفقة، وقد شهدت معدل نمو وصل إلى ما يقارب 275% خلال الفترة. وهذا يفسر بتوجه الدولة نحو الوفاء للمجاهدين.

✓ **التحويلات:** تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيبها في نفقات التسيير وصلت أقصاها في سنة 2006 بنسبة 51%، ويرجع إرتفاع نسبتها لأنها تضم تحويلات للإدارات الوطنية والمستشفيات، وكذلك تحويلات جارية خارج خدمات الإدارة منها الأعمال التربوية والثقافية، ودعم المواد الغذائية، وصندوق الضمان الإجتماعي وصندوق دعم الشباب بالإضافة إلى عدة تحويلات أخرى.

✓ **فوائد الدين العام:** نلاحظ أنه في بداية الفترة كانت لفوائد الدين العام المبالغ المعتبرة، ولكن مع الأريحية المالية وإنتهاج الجزائر لإستراتيجية الدفع المسبق للديون الخارجية، تضاعلت مدفوعات خدمة الدين العام

الخارجي، ولكن مع ذلك مازالت الجزائر تسدد مدفوعات خدمة الدين الداخلي والمتمثلة أساسا في أذون وسندات الخزينة ومديونية التطهير المالي.

## 2. تحليل تطور نفقات التجهيز (2000-2015):

لقد إتبعنا الجزائر في هذه الفترة برامج مخصصة لدعم النمو الإقتصادي وذلك من خلال دعمها لعديد من القطاعات الأساسية لتحقيق تنمية كبيرة وشاملة، فقامت بوضع برامج إقتصادية وإجتماعية ضخمة، وهذا ما رفع من مخصصات ميزانية التجهيز لتصل إلى 3039.3 مليار دج سنة 2015.

### 1-2 برامج النفقات العمومية المدعمة للنمو الإقتصادي للفترة (2001-2014):

لقد إتبعنا الجزائر سياسة إقتصادية جديدة، تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، وكان نتاج هذا التوجه الجديد إقرار كل من البرامج التالية:

1-1-2 برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004): وقد أقر هذا البرنامج في أبريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار<sup>(1)</sup>، ويهدف هذا البرنامج إلى توفير بنية تحتية ملائمة لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم النمو الإقتصادي ويحافظ على استدامته، والعمل على تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية<sup>(2)</sup>.

ويتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم عدة مجالات، يوضحها الجدول الموالي:

### الجدول رقم (06): مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة من المجموع	المجموع البالغ	السنوات				القطاعات
		2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
<b>100</b>	<b>525.0</b>	<b>20.5</b>	<b>113.9</b>	<b>185.9</b>	<b>205.4</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

<sup>1</sup> عبد الكريم دحماني: تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص 78.

<sup>2</sup> ساعو باية: الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 132.

يلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي، وسيأتي تحليل هذه المخصصات وستبدأ الدراسة بأول قطاع له أكبر المخصصات (1).

✓ **الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية:** وخصت له أكبر قيمة وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة مما يزيد في الطلب الكلي. وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية متمثلة في التجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج، وتنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج، وكذلك السكن والعمارة بقيمة 35.6 مليار دج.

✓ **التنمية المحلية والبشرية:** جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية ثانيا في البرنامج مشكلا ما نسبته 38.8 % من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي (2):

- **برنامج التنمية المحلية:** يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المحلية وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، والتي تدعم الاستقرار على المستوى الكلي. - **برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية:** حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية.

- **برنامج تنمية الموارد البشرية:** يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.

### 1-2 برنامج دعم النمو (2005-2009):

أكد هذا البرنامج توجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى والتي تهدف لرفع العوائد غير النفطية، بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري. ويمكن توضيح توزيع البرنامج حسب كل باب (3) في الجدول التالي:

<sup>1</sup> عبد الكريم بودخدخ: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص 198.

<sup>2</sup> زكرياء مسعودي: واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص 144، 143.

<sup>3</sup> بوهزة محمد وبراج صباح: أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2009)، المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 5.

الجدول رقم (07): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

البرامج السنوات	مخطط الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
<b>المجموع</b>	<b>1071</b>	<b>5394</b>	<b>432</b>	<b>668</b>	<b>1140</b>	<b>8705</b>	<b>8705</b>

المصدر: عبد الكريم بودخدخ : أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص 203.

إن البرنامج الوطني لدعم النمو خصص له مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 2311 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية، حيث أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه البحر، فضلا عن طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب.

2-3 برنامج التنمية الخماسي (برنامج توظيف النمو) (2010-2014):

رصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار)<sup>(1)</sup>.

وتستهلك مشروعات التنمية المحلية والبشرية حوالي 45.42% من قيمة المبالغ المسخرة للبرنامج أي ما يعادل 9903 مليار دينار جزائري، في حين خصص مبلغ 8400 مليار دج وبنسبة 38.52% من البرنامج، أما قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل فقد حصلت على غلاف مالي قدره 3500 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص38.

<sup>2</sup>- نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 256.

## المبحث الثاني

### سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

عمدت سياسة الإيرادات العامة في الجزائر على تنمية وتنويع مصادرها وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن على الرغم من ذلك فقد ظلت الجزائر تعتمد في إيراداتها على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في جل السنوات 60 % من إجمالي الإيرادات العامة، ويهدف فهم تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة نتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

**المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):**

**أولاً: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):**

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبير من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية، والتي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعده تلك الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية وهذا ما يوضحه الجدول والشكل الموليين:

**الجدول رقم (08): تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)**

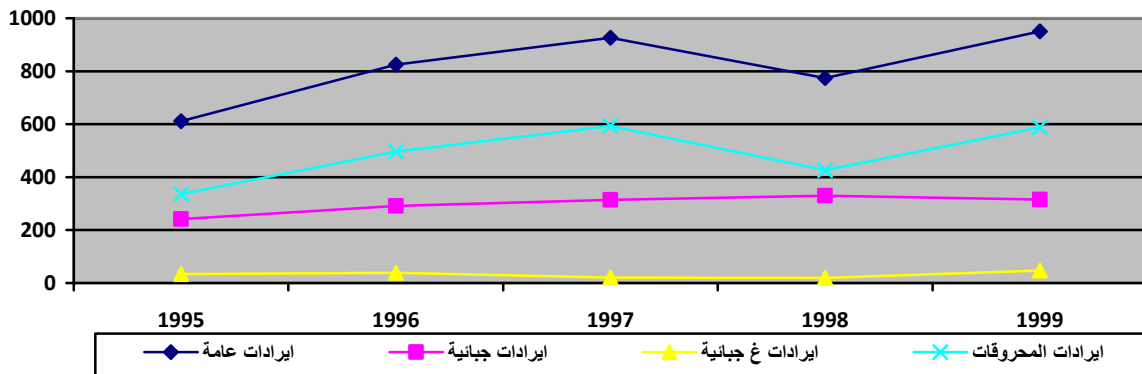
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة		إيرادات جبائية			إيرادات غير جبائية			إيرادات المحروقات	
	م. القيمة	م. النمو	م. القيمة	النسبة	م. النمو	م. القيمة	النسبة	م. القيمة	النسبة	م. النمو
1995	611.6	28,2	242	39,56	7,15	33,6	5,49	336	54,95	51,30
1996	825.2	35	290.8	35,22	20.2	38.58	4,67	496	60,11	47,62
1997	926.6	12.1	313.9	33,9	7.94	20.2	2,2	592.5	63,9	19.46
1998	774.6	-16,4	329.8	42,6	5.07	18.9	2,4	425.9	55,0	-28.12
1999	950.5	22.7	314.8	33,1	-4.55	47.5	5	588.3	61,9	38.13

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005, P 119.
- Banque d'Algérie: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, Annexe, N 10.

**الشكل رقم (03): تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر 1995-1999**



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (08)

لقد شهدت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة كبيرة خاصة خلال السنتين الأوليتين وذلك بمعدل نمو 28.2% و 35% على التوالي، وهذا راجع لإرتفاع الإيرادات النفطية التي وصلت إلى 496 مليار دج سنة 1996، وذلك بنسبة مساهمة تفوق 60%، وكذلك إرتفاع الإيرادات الجبائية بنسبة 7.15% و 20.17%. أما سنة 1998 فبالرغم من تزايد حجم الإيرادات العامة إلا أن وتيرة النمو إنخفضت نسبيا حيث وصل معدل نموها إلى نسبة 12.13%، إستمر هذا الإنخفاض ليصل إلى -16.4% في سنة 1998، وهذا راجع للتدني الكبير في حجم الإيرادات النفطية التي وصلت 425.9 مليار دج بمعدل نمو سالب بلغ 28.12%. ومع التحسن في أسعار المحروقات تزايد قيمة الجباية البترولية لتصل إلى 588.3 مليار دج في نهاية الفترة، وذلك بمعدل نمو فاق 38% ونسبة 62% من الإيرادات الإجمالية والتي وصلت إلى 950.5 مليار دج.

ثانيا: تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):

### 1. إيرادات المحروقات (1995-1999):

إن إعتقاد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول، فبانخفاض هذه الأخيرة إنخفضت إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي إجمالي الإيرادات العامة للدولة<sup>(1)</sup>. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (1995-1999)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البرميل (دولار للبرميل)	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
إيرادات المحروقات (مليار دج)	336	496	592,5	425,9	588.3
الإيرادات الإجمالية (مليار دج)	611.6	825.2	926,6	774,6	950,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

- OPEC : annual statistical bulletin 2007,p 21.
- Office National Des Statistiques,«Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005,P 121.
- Banque d'Algérie: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, Annexe, N 09

قد عرفت أسعار البترول في فترة التسعينيات تدني كبير وذلك بسبب الأزمات النفطية، وقد شهدت أقل مستوى لها في سنة 1998، وذلك للانكماش الذي مس اقتصاديات دول النور الآسيوية جراء الأزمة المالية وكذلك زيادة المخزون البترولي عام 1998 بشكل كبير، مما أثر على الأسعار، وتجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج البترول بسبب مشاكلها، والسبب الأخير يتمثل في عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء وهذا الاتفاق لا يحدد الكمية<sup>(2)</sup>. وهذا الإنخفاض الكبير في الأسعار رافقه

<sup>1</sup> - ضالع دليلة: فعالية السياسة في مواجهة تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسية بن بوعلي، الجزائر، 2009، ص 135.

<sup>2</sup> - قويدري قوشيح بوجمة: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسية بن بوعلي، الجزائر، 2009، ص 99-100.

إنخفاض في الإيرادات الإجمالية مما يؤكد اعتماد الدولة في تمويل ميزانيتها على الإيرادات النفطية، في ظل ضعف الإيرادات الجبائية العادية.

## 2. الإيرادات الجبائية العادية (1995-1999):

### 1-2 سمات النظام الضريبي الجزائري:

لقد اتسم هيكل النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح بتعقده وعدم مرونته، و كذلك كثرة النصوص التشريعية وعدم كفاءة الإدارة الضريبية<sup>(1)</sup>. وعرف كذلك اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها<sup>(2)</sup>، وهذا ما ولد عنها زيادة الغش والتهرب الضريبي.

كل هذه السلبيات للنظام الضريبي السابق، وتوجه الجزائر نحو خيار إقتصاد السوق، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. جعلها تقوم بإصلاحات جذرية لنظامها الضريبي، هدفها الأساسي عصرنة وتبسيط النظام الضريبي على المستوى التشريعي والتنظيمي.

### ومن أهم الإصلاحات المتبعة هي<sup>(3)</sup>:

- ✓ أنه تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، وكذلك التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص بالأشخاص المعنوية.
- ✓ شمل الإصلاح الجانب التشريعي من حيث التشريعات الجديدة والتنظيمية (إعادة تنظيم الإدارة الجبائية).
- ✓ أدخلت ضرائب جديدة، يكون فيها للأشخاص الطبيعيين التعامل مع ضريبة واحدة للدخل، أما الأشخاص المعنويين فأوجب عليهم الضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ كان قانون 90-36 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 في المادة 38 منه قد وضع حد لنظام الضريبة النوعية والتكميلية والتخفيضات المفرطة التي تحرم خزينة الدولة من موارد مالية جد هامة.
- ✓ فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم إنشاء ضريبتين جديدتين على الدخل، الأولى تعلقت بالأشخاص وهي ضريبة أحادية على دخل الأشخاص الطبيعيين وتمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، حيث أدمج فيها عدد كبير من الضرائب المطبقة على المداخيل المختلفة لشخص ما، أما الثانية تفرض هذه الضريبة على الأشخاص المعنويين والمتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والهدف من هذا الإصلاح هو تنظيم اقتصادي بفضّل التخفيض في نسبة الاقتطاعات الضريبية الأمر الذي يعطي تحفيزاً أكبر للاستثمار وذلك بالاستفادة من مختلف الامتيازات الممنوحة في هذا المجال.

<sup>1</sup> عيسى براق: دور السياسة الجبائية في محاربة الغش الضريبي "حالة النظام الرقابي الجزائري"، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001، ص 36.

<sup>2</sup> F.M.I : La réforme fiscale en Algérie, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988 P 6.

<sup>3</sup> دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 366-367.

- ✓ وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة كان العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال ضريبة القيمة المضافة TVA وكانت هذه الضريبة أكثر بساطة من نظام الضرائب غير المباشرة السابقة، وسمحت بتوسيع القاعدة الضريبية وإحداث خفض كبير في المعدلات الأعلى.
- ✓ الرسم العقاري: بموجب قانون المالية لسنة 1992 أنشأ الرسم العقاري الذي يفرض سنويا على الملكيات داخل التراب الوطني باستثناء المعفية منها.
- ✓ الضريبة على الأملاك: بموجب قانون المالية لسنة 1993، أنشأت هذه الضريبة الجديدة التي تفرض على أملاك الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارجها، وهي ضريبة سنوية وتتمثل عناصر الأملاك الخاضعة للضريبة في الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، والحقوق العينية العقارية و الأموال المنقولة مثل السيارات<sup>(1)</sup>.
- ✓ سجلت سنة 1992 وضع خطة إستراتيجية طموحة بهدف إعادة تنظيم الإدارة الجبائية. ولقد جاء المرسومون 90-196 و 91-60 ، اللذين تبنا مبادئ اللامركزية واستقلالية الإدارة الجبائية في تسييرها، كما قامت الإدارة الضريبية بإعداد مخطط معلوماتي بموجب المرسوم 92-210 أين تم إنشاء مديرية مكلفة بقيادة هذه العملية. وللتعرف على أثر هذه التغيرات على هيكل الإيرادات الضريبية نضع الجدول التالي:
- الجدول رقم (10): هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)**

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الضريبية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة			الضرائب على الدخل والأرباح	نسبة الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب غير المباشرة
			المجموع	حقوق التسجيل والطابع	الحقوق الجمركية			
1995	242	57.75	184.25	6.42	78.63	99.2	23.86	76.14
1996	290.8	67.54	223.26	9.16	84.39	129.71	23.23	76.77
1997	313,9	81,8	232.1	10,6	73,5	148,0	26.05	73.95
1998	329,8	88,1	241.7	11,3	75,5	154,9	26.7	73.3
1999	314,8	72,2	242.6	12,7	80,2	149,7	22.95	77.05

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005, P 121.
- Banque d'Algérie: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, Annexe, N09.

<sup>1</sup> - فوزية خلوط: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2004، ص 109، 110.

كل هذه الإجراءات مكنت الدولة من زيادة الإيرادات الضريبية من 242 مليار دج سنة 1995 لتصل 314.8 مليار دج سنة 1999، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير الحاصل في الضرائب على السلع والخدمات حيث إرتفعت بأكثر من 50 مليار دج خلال الفترة، وكذلك إرتفاع الضرائب على الدخل والأرباح، في حين بقيت كل من الحقوق الجمركية والطابع وحقوق التسجيل في نفس القيم تقريبا، وهذا يظل غير كاف.

### 3. الإيرادات غير الجبائية (1995-1999):

لقد عرفت الإيرادات الجبائية تحسنا ملحوظا في آخر هذه الفترة بسبب حصول الجزائر على هبات، ولكن ظلت الإيرادات غير الجبائية غير كافية حيث لم تتجاوز 47.5 مليار دج.

### المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

#### أولا: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

تميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير في حجم الإيرادات الكلية، واعتمادها الكبير على الجباية البترولية وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

#### الجدول رقم(11): تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

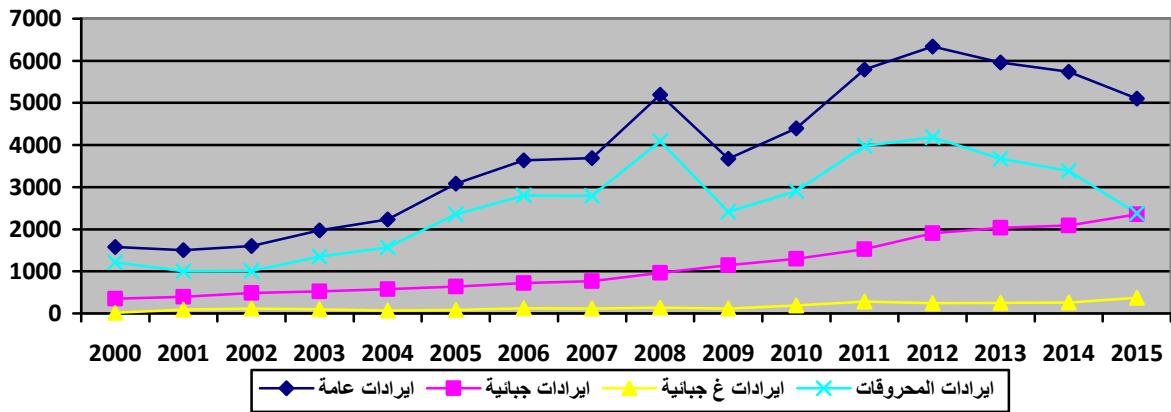
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة		إيرادات جبائية			إيرادات غير جبائية			إيرادات المحروقات	
	م. القيمة	م. النمو	م. القيمة	النسبة	م. القيمة	م. القيمة	النسبة	م. القيمة	النسبة	م. النمو
2000	1578.1	66	349.5	22,1	11.02	15.4	1	234.8	76,9	106
2001	1505.5	-4.6	398.2	26,5	13.9	90.3	6	486.4	66,5	-17.5
2002	1603.3	6.5	483	30,1	21.3	112.2	7,0	24.25	62,9	0.65
2003	1974.4	23.2	524.9	26,6	8.67	99.4	5	-11.4	68,4	33.9
2004	2229.7	12.9	580.4	26,0	10.6	72.1	3.2	-27.5	70,4	16.3
2005	3082.5	38.2	640.3	20,8	10.3	83.8	2.7	16.2	76,3	50
2006	3639.8	18.1	720.8	19,8	12.6	119.7	3,3	42.8	76,9	19
2007	3687.7	1.32	766.8	20,8	6.4	116.2	3,2	-2.9	75,8	-0.1
2008	5190.4	40.7	965.2	18,6	25.9	136.3	2,6	17.3	78,8	46.2
2009	3676.0	-29.2	1146.6	31,2	18.8	115.8	3,2	-15	65,6	-41
2010	4392.9	19.5	1298	29,5	13.2	189.8	4,3	63.9	66,1	20.4
2011	5790.1	31.8	1527.1	26,4	17.6	283.3	4,9	49.26	68,7	37
2012	6339.3	9.49	1908.6	30,1	25	246.4	3,9	-13	66,0	5.14
2013	5957.5	-6.02	2031	34,1	6.4	248.8	4,2	1	61.7	-12.1
2014	5738.4	-3.67	2091.4	36,4	3	258.5	4,5	3.9	59	-8
2015	5103.1	-11.1	2354.7	46,1	12.6	374.9	7,3	45	46.5	-30

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

الشكل رقم (04): تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

لقد عرفت بداية الفترة تزايد كبيرا في حجم الإيرادات الإجمالية وذلك بمعدل نمو إجمالي بلغ 66%، وذلك راجع لإرتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 106% وكذلك نمو الإيرادات الجبائية بنسبة 11%، لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت نمو الإيرادات سلبيا ومتباطئا في سنتي 2001 و 2002. ولكن مع دخول سنة 2003 عادت الإيرادات الكلية إلى الإرتفاع لتصل 5190.4 مليار دج وهذا بسبب إرتفاع الإيرادات النفطية إلى 4088.6 مليار دج، ولكن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سببت إنخفاضا في إيرادات المحروقات بحوالي النصف مؤثرا بذلك على حجم الإيرادات الكلية التي وصلت إلى 3676 مليار دج. ثم عادت الإيرادات الكلية إلى الإرتفاع لتبلغ سنة 2012 حوالي 6339.3 مليار دج، ثم إستمرت بعدها في الإنخفاض نتيجة لإنخفاض في الإيرادات النفطية وكذلك تباطؤ نمو الإيرادات الجبائية.

وما نلاحظه هو أنه رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، والتي كانت تهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية من أجل التقليل من الاعتماد على الجبائية البترولية، إلا أن نتائج الجدول السابق تبين لنا بقاء هيمنة الجبائية البترولية على إيرادات الميزانية.

و يمكن إرجاع أسباب عدم تحقيق هدف إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية إلى عدة أسباب نذكر منها<sup>(1)</sup>:

- ✓ ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية (برامج الإصلاح الاقتصادي)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.
- ✓ كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد و المؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال. وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي.
- ✓ وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة و الوعي الضريبي في المجتمع.

<sup>1</sup>- أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سابق، ص 227.

✓ ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة.

ثانيا: تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

1. إيرادات المحروقات (2000-2015):

تعتمد الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة للدولة اعتمادا كبيرا على إيرادات المحروقات، والتي بدورها تتأثر بالأسعار العالمية للبترول وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر البرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر	94.4	61	77.4	107.4	109.5	105.9	96.2	53.066

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2016، ص 446.

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 168.

إن زيادة الإنتاج العالمي للبترول وانخفاض الطلب عليه نتيجة الأزمات السابقة، أدى بالدول الكبرى المنتجة للنفط (خاصة OPEC) للتقليل من الإنتاج وقد عرفها حينها باتفاق مارس 1999، قابله تزايد في الطلب على النفط بمليون برميل يوميا خاصة في الدول الآسيوية الرئيسية المستهلكة للبترول<sup>(1)</sup>، كل هذا أدى لارتفاع أسعار النفط لتصل 27.6 دولار للبرميل، وهذا ما أدى لزيادة إيرادات المحروقات بنسبة نمو بلغت 106%.

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرها السلبي في انخفاض أسعار البترول الخام والمنتجات البترولية لعدة شهور نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات و الديزل<sup>(2)</sup>. بالمقابل شددت هذه الأحداث من موقف الدول المستهلكة بحيث أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار البترول وحملت الدول المنتجة مسؤولية مواجهة هذا الاحتمال والحيلولة دون وقوعه ولمواجهة الانخفاض في الأسعار أعلنت دول OPEC في 14 نوفمبر تخفيض الإنتاج 130 بحوالي 1.5 م/ب/ي بداية من جانفي 2002 شريطة أن تتبع الدول غير الأعضاء نفس السياسة البترولية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> مشدن وهيبية: أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 107-109.

<sup>2</sup> حسين عبد الوهاب شارب: تقرير عن مؤتمر الوقود الأوروبي الثالث باريس، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 28 العدد 102، مارس 2002 ص 16.

<sup>3</sup> مشدن وهيبية: مرجع سابق، ص 113 .

ومع نهاية الربع الأول من سنة 2003 بدأت أسعار النفط تشهد إرتفاعات متواصلة وغير مسبوقه وكان ذلك بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، وكذلك إضرابات سياسية في فنزويلا سببت إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات النفطية فيها، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجيريا، كل هذا قلل العرض النفطي في السوق العالمية.

ولقد إستمرت أسعار البترول في الإرتفاع إلى غاية سنة 2008، وذلك يرجع للنمو السريع للإقتصاد العالمي والذي تزامن معه زيادة الطلب على النفط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. قابله إنخفاض العرض من البترول بسبب عدم قدرة الأوبك على الزيادة في الإنتاج وذلك لقلة الإستثمارات ونوعية نطها، وكذلك إنخفاض إنتاج الدول خارج الأوبك، وإرتفاع تكاليف إنتاج النفط ونقله وتوزيعه، وسعي الشركات الكبرى لرفعه لتعويض تكاليف تجديد الصناعة النفطية، وكذلك إصدار العديد من القوانين الصديقة للبيئة<sup>(1)</sup>.

إن أزمة الرهن العقاري في أمريكا خلفت إفلاس البنوك المستثمرة في العقارات وهذا خلف خسارة للولايات المتحدة بأكثر من 6.6 تريليون دولار مما جعل المستثمرين يسحبون أموالهم فتراجعت أسعار الأسهم في البورصات الأمريكية، والتي قادت إلى تراجع البورصات العالمية وإضرار أسهم الشركات النفطية فيها، والذي إنعكس على أسعار النفط لتخسر أكثر من 70 دولار في بداية أكتوبر 2008، ثم واصل الإنخفاض ليصل في 5 ديسمبر 2008 إلى 40.12 دولار للبرميل<sup>(2)</sup>.

ثم عادت أسعار البترول إلى الإرتفاع لتصل أقصى قيمة لها وذلك في سنة 2012 بحوالي 109.5 دولار للبرميل وذلك للنمو الإقتصادي الصيني الكبير، ولكن بعد توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الغاز الصخري وبحث الدول الأوربية عن مصادر للطاقات المتجددة في مناطق متفرقة من العالم، والتباطؤ الكبير للإقتصاد الصيني والياباني، عرفت أسعار النفط إنخفاضا كبيرا وصل إلى ما يقارب 53.12 دولار للبرميل في سنة 2015.

## 2. الإيرادات الجبائية (2000-2015):

لقد عرفت الإيرادات الجبائية منذ سنة 2000 تزايد مستمرا حيث بلغت في نفس السنة 349.5 مليار دج، في حين بلغت في سنة 2015 حوالي 2354.7 مليار دج، أي بزيادة تفوق 2000 مليار دج. هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتراع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص، ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات وكذلك الزيادة الكبيرة في حقوق الطابع

<sup>1</sup> حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2009، ص 95،96.

<sup>2</sup> حمادي نعيمة: المرجع السابق، ص 99، 100.

والتسجيل واستحداث ضرائب عالية جدا على السيارات... إلخ. غير أن الجباية العادية مازالت لا تساهم بأكثر من ثلث الإيرادات الإجمالية وهذا، يطرح مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، وضيق قاعدة الجباية العادية، وتجدر الإشارة إلى الخسارة التي تعاني منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي .

وأخيرا يمكن تطوير مردود الجباية العادية أكثر عن طريق متابعة صارمة لكون الجباية العادية أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا يساعد على الاستقرار في الإيرادات العامة.

### الجدول رقم(13): هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الضريبية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة			الضرائب غير المباشرة	نسبة الضرائب غير المباشرة
			الضرائب على الدخل والأرباح	الضرائب على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية		
2000	349.5	82.0	165.0	86.3	16.2	267.5	76.54
2001	398.2	98.5	179.2	103.7	16.8	299.7	75.26
2002	483	112.2	223.5	128.4	18.9	370.8	76.77
2003	524.9	127.9	233.9	143.8	19.3	397	75.63
2004	580.4	148	274	138.8	19.6	432.4	74.50
2005	640.3	168.1	308.7	143.9	19.6	472.2	73.75
2006	720.8	241.2	341.3	114.8	23.5	479.6	66.54
2007	766.8	258.1	347.5	133.1	28.1	508.7	66.34
2008	965.2	331.5	435.2	164.9	33.6	633.7	65.65
2009	1146.6	462.1	478.5	170.2	35.8	684.5	59.70
2010	1298	561.7	514.7	181.9	39.7	736.3	56.73
2011	1527.1	684.7	572.6	222.4	47.4	842.4	55.16
2012	1908.6	862.3	652	338.2	56.1	1046.3	54.82
2013	2031	823.1	741.6	403.8	62.5	1207.9	59.47
2014	2091.4	881.2	768.5	370.9	70.8	1210.2	57.87
2015	2354.7	1034.5	824.3	411.2	84.7	1320.2	56.07

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

### 3. الإيرادية غير الجبائية (2000-2015):

لقد شهدت الإيرادات غير الجبائية تزايد كبيرا خلال الفترة، حيث بلغت سنة 2000 حوالي 15.4 مليار دج في حين بلغت سنة 2015 حوالي 375 مليار دج. وذلك بسبب إرتفاع حقوق أرباح بنك الجزائر حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 إلى ما يقارب 137 مليار دج، وكذلك تزايد حاصل ممتلكات الدولة وحقوق الدخل حيث وصلت في سنة 2015 إلى 247.5 مليار دج. في حين الهبات أصبحت قيمها معدومة في جل الفترة. وعلى الرغم من تزايد قيمة الإيرادات غير الجبائية إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب لتمويل الموازنة العامة للدولة.

### المطلب الثالث: تدابير السياسة الضريبية المدعمة للاستثمار في الجزائر:

إن إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر تكون سنوية من خلال قوانين المالية التي تصدر كل سنة، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار التي تحتوي على عدة إجراءات متعلقة بمنح الامتيازات والإعفاءات الجبائية التي تهدف لتشجيع الاستثمار، و توجه هذه الامتيازات لنوعين من الأنظمة المتعلقة بالاستثمار و هي النظام العام والنظام الخاص و تتمثل هذه الامتيازات تبعا لكل نظام فيما يلي (1):

#### أولا: الإمتيازات الضريبية المتعلقة بالنظام العام

##### 1. مرحلة الإنجاز

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية . تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.

كما تستفيد من هذه الأحكام الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الإستثمارية.

##### 2. مرحلة الإستغلال:

تكون لمدة 3 سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل و بعد معاينة المشروع وبطلب من المستثمر يستفيد من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. و تمتد هذه المدة إلى 5 سنوات، بالنسبة للإستثمارات التي تحدث 101 منصب شغل أو أكثر عند إنطلاق النشاط، و/أو الإستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للإستثمار قائمتها.

#### ثانيا: الإمتيازات الضريبية المتعلقة بالنظام الاستثنائي:

##### 1. المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

###### 1-1 مرحلة الإنجاز: تكون لمدة 03 سنوات

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.

<sup>1</sup> منشورات غرفة التجارة والصناعة ولولاية الوادي: ملخص أجهزة دعم الإستثمار، 2014، ص 10-12.

- ✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية.
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.
- كما تستفيد من هذه الأحكام الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الإستثمارية.

#### 1-2 مرحلة الاستغلال: تكون لمدة 10 سنوات

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني.
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الإقتناء ، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.
- ✓ مزايا إضافية لتحسين و / أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الإستهلاك.

#### 2. المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الإتفاقية)

#### 1-2 مرحلة الإنجاز: تكون لمدة 5 سنوات

- ✓ إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- ✓ إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- ✓ إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.
- كما تستفيد من هذه الأحكام الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الإستثمارية.

2-2 **مرحلة الاستغلال:** تكون لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدّها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- ✓ إعفاء الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.
- ✓ الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تتقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الإستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة، بقرار من المجلس الوطني للإستثمار.
- ✓ مزايا إضافية أخرى، بقرار من المجلس الوطني للإستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

### 3. نظام القانون العام (1):

#### 1-3 للإستثمارات المنجزة في ولايات أدرار، إيزي، تمنراست، تندوف :

- ✓ تخفيض قد يصل إلى 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 05 سنوات بالنسبة للإستثمارات.
- ✓ دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة 15 سنة و تخفيض هذه الإتاوة بنسبة 50% بعد هذه المدة، بالنسبة للإمتياز العقاري الموجه للمشاريع الإستثمارية.

#### 2-3 للإستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا:

- ✓ دفع دينار واحد للمتر المربع إتاوة أملاك الدولة لمدة 10 سنوات، و تخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة، بالنسبة للإمتياز العقاري الموجه للمشاريع الإستثمارية،
- ✓ دفع دينار واحد للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة، و بعد هذه الفترة تخفيض بنسبة 50% بعنوان إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة.

وتخص الإستثمارات المنجزة في الجنوب بتخفيض قدره 4,5% من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة للإستثمارات في المشاريع السياحية، وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

#### 3-3 الإستثمارات التابعة للنظام العام و المنجزة في فروع النشاطات التالية:

- ✓ صناعة الحديد و التعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك و قطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن و إصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج و الألبسة و الجلود و المواد المشتقة، الخشب و صناعة الأثاث، تستفيد إلى جانب مزايا مرحلة الإنجاز بما يلي:

- ✓ إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني.

- ✓ منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

## المبحث الثالث

### سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

انطلاقاً من التطورات التي عرفتتها كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، شهدت على إثر ذلك الموازنة العامة تطورات هي الأخرى. وسنحاول التطرق إلى التطورات التي عرفتتها الموازنة العامة خلال هذه الفترة في هذا المبحث.

**المطلب الأول: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999):**

**أولاً: تعريف الموازنة العامة ومراحل إعدادها في الجزائر:**

1. **تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:**

عرف القانون 84-17 في مادته السادسة الموازنة العامة: على أنها الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

كما تعرف على أنها الوثيقة التي تقدر السنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها<sup>(1)</sup>.

2. **مراحل الموازنة العامة:**

وتتم عمليات الموازنة في دورة مستمرة تتضمن مراحل يمكن تقسيمها إلى أربعة هي:

2-1 **مرحلة إعداد الموازنة العامة:**

تتولى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تقوم بتحديد النفقات العامة التي يتعين إنفاقها في السنة المقبلة، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، وذلك من خلال وضع بيان للنفقات العامة والإيرادات العامة في فترة مقبلة وبصورة منفصلة<sup>(2)</sup>. وتتولى الحكومة تحضير وإعداد الموازنة العامة، وتبدأ هذه المرحلة عادة بقيام أصغر الوحدات الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، كل واحدة منها بإعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات، وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية<sup>(3)</sup>.

وبعد ذلك يتم إعداد المشروع الأولي للموازنة العامة من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الوزراء، وبعد المناقشة يضبط المشروع النهائي للموازنة الذي سيعرض على السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) ويمكن للسلطات السياسية أن تتدخل في تحضير مشروع الموازنة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> قانون 90-21 المؤرخ في 15/08/1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة في 15/08/1990، ص 1132.

<sup>2</sup> جمال لعمارة: أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 109

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ط 3، الأردن، 2007، ص 300

<sup>4</sup> دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 387.

## 2-2 مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

إن مشروع الموازنة العامة الذي أعدته السلطة التنفيذية لا يكون قابل للتنفيذ إلا إذا وافقت عليه السلطة التشريعية، ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة المصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها<sup>(1)</sup>.

و بمجرد إيداع مشروع قانون المالية في مكتب المجلس الشعبي الوطني يحول على الفور للجنة المالية والميزانية لدراسته ومناقشته مع الوزير المكلف بالمالية، وبعد انتهائها تحرر تقريرا نهائيا بمجمل التوضيحات والتعديلات التي تراها مناسبة ثم يحول الملف إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت. كما يقوم مجلس الأمة بمناقشة ومصادقة قانون الميزانية لاحقا، وهنا قد يقبل المشروع ويصادق عليه أو يرفض. بعد المصادقة على الموازنة العامة من طرف السلطات التشريعية، يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية في الجريدة الرسمية<sup>(2)</sup>، يطلق عليه " قانون المالية " الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة. ويكون قانون المالية في عدة أشكال هي:

✓ **قانون المالية السنوي:** تعرفه المادة 3 من القانون 17-84 بأنه: " يقر ويرخص قانون المالية بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائه وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي " .

✓ **قانون المالية التكميلي:** تعرفه المادة 4 من القانون 17-84 بأنه: " يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية " .

✓ **قانون ضبط الميزانية:** تعرفه المادة 5 من القانون 17-84 بأنه: " يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي بمقتضاها تنفيذ قانون المالية، وعند الإقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة لكل سنة مالية " .

## 2-3 مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة إنفاق المبالغ وتحصيل الإيرادات التي أدرجت فيها بعد اعتمادها<sup>(3)</sup>. وتنفذ النفقات عن طريق الإلتزام والتصفية والأمر بالدفع، أما الإيرادات فتتخذ عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل.

## 2-4 مرحلة الرقابة على التنفيذ:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وغاياته، حسبما تحدد في الموازنة العامة، كما تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة العامة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - درواصي مسعود: مرجع سابق، ص 389.

<sup>2</sup> - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء: مرجع سابق، ص 102 - 106.

<sup>3</sup> - جمال بريقي: أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 42.

<sup>4</sup> - عبد الحفيظ يحيوي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) حالة الجزائر (1970-2009)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2001، ص 140.

ويمكن التمييز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، حسب الزاوية التي ننظر منها إلى الرقابة، فحسب وظيفة الأشخاص الخاضعين للرقابة نميز بين الرقابة على الإداريين والرقابة على المحاسبين، كما يمكن التمييز حسب نوع العمليات موضوع الرقابة، بين الرقابة على الإيرادات والرقابة على النفقات، ونميز أيضا بين الرقابة السابقة والرقابة أثناء التنفيذ، والرقابة اللاحقة، ونجد كذلك رقابة حسابية وتقييمية، أما من حيث الجهة المراقبة فنجد الرقابة الداخلية والخارجية، أو الرقابة الإدارية والقضائية والتشريعية<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا: رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-1999):

إن رصيد الموازنة العامة يمثل مدى قدرة تغطية الإيرادات للنفقات، فإذا فاقت الإيرادات النفقات مثل ذلك حالة فائض في الموازنة العامة، وإذا كان العكس، أي أن النفقات المصروفة تتجاوز الإيرادات المحصلة مثل ذلك حالة عجز، ولمعرفة رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال هذه الفترة نضع الجدول والشكل الآتيين:

#### الجدول رقم(14): رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)

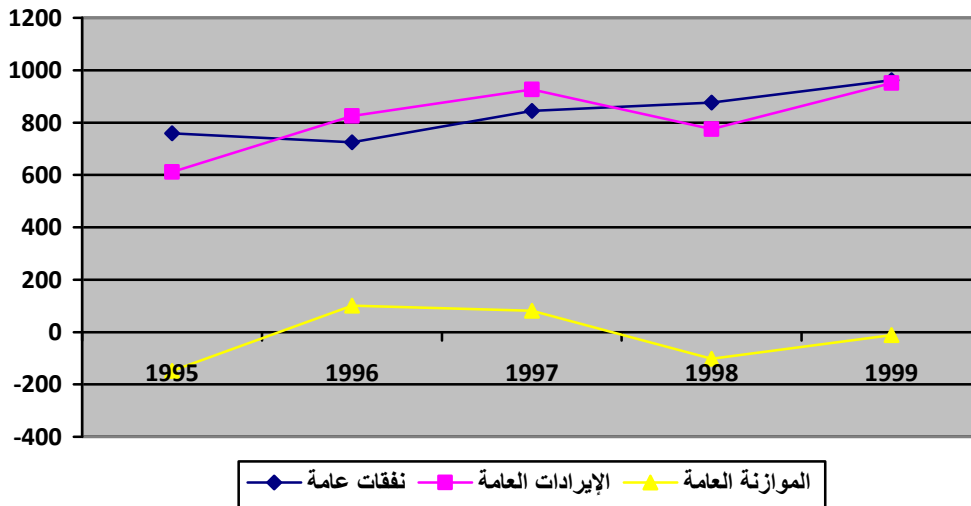
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة
1995	759.6	611.6	-148
1996	724.6	825.2	100.6
1997	845.1	926.6	81.5
1998	876	774.6	-101.4
1999	961.7	950.5	-11.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005, P 119.

#### الشكل رقم(05) : رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1995-1999)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (14)

<sup>1</sup> عبد الجليل شليق: مرجع سابق، ص 46.

من ملاحظة الجدول رقم (14) يتضح أن:

أن رصيد الموازنة العامة سنة 1995 حقق عجزا مقدرا بمقدار 149 مليار دج، وذلك لأن حجم النفقات العامة بلغ حوالي 759.6 مليار دج، في حين شهدت الإيرادات العامة مستوى أقل، حيث بلغت 611.6 مليار دج وهذا لاستمرار إنخفاض أسعار النفط. ولكن برنامج الإصلاح المتبع والمنصوص عليه في الإتفاقيات مع المؤسسات الدولية رفع من حجم الإيرادات العامة في سنة 1996 ووصلت به قيمت 825.2 مليار دج، وكذلك عرفت النفقات العامة إنخفاضا بحوالي 35 مليار دج. إستمر تحقيق الفاض في الموازنة العامة للسنة الثانية على التوالي وذلك برصيد 81.5 مليار دج.

ولكن عاد رصيد الموازنة العامة إلى الرجوع لحالة العجز في سنة 1998، وذلك بسبب الإنخفاض الكبير في الإيرادات بحوالي 152 مليار دج الراجع للإنخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، وكذلك الإرتفاع و لو كان ضعيفا في النفقات العامة، ولقد إستمرت هذه الزيادة في النفقات في سنة 1999 بمقدار 85.7 مليار دج، ولكن مقابل الزيادة في النفقات فقد عرفت الإيرادات العامة تزايدا كبيرا لتصل إلى 950.5 مليار دج، كل هذا خفض العجز في حجم العجز في الموازنة العامة إلى 11.2 مليار دج. لكن مع التحسن في أسعار النفط بدخول الألفية الجديدة، جعلت السياسة الموازنة العامة في الجزائر تختلف عن الفترة السابقة.

### المطلب الثاني: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

إن تعرض الجزائر للعديد من الأزمات في السنوات السابقة (قبل سنة 2000) جعلها، تقوم بعدد من الإصلاحات في مجال السياسة المالية والموازنة العامة والتي تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات، وذلك لتفادي تذبذب أسعار المحروقات المحددة خارجيا، مما يجعل سياسة الموازنة العامة حساسة ومهددة. ومن بين هذه الإصلاحات هو إنشاء صندوق ضبط الموارد، ولقد ظهر ذلك جليا على رصيد الموازنة العامة خلال هذه الفترة.

#### أولا: صندوق ضبط الإيرادات:

##### 1. ماهيته:

لقد كان لإرتفاع أسعار المحروقات في شهر جوان من سنة 2000 السبب في إنشاء الصندوق، والذي أنشأ بموجب القانون 02-2000 في المادة 10 والتي تنص على<sup>(1)</sup>:

يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيّد في هذا الحساب:

#### في باب الإيرادات:

- ✓ فوائض القيم الجبائية الناتجة من مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- ✓ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

<sup>1</sup> - قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 2000/06/27، المتضمن قانون المالية التكميلي سنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 37، المؤرخة في 2000/06/28

## في باب النفقات:

- ✓ ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- ✓ تخفيض الدين العمومي.

بعد صدور هذا القانون، صدرت العديد من القوانين والمراسيم والتعليمات التي حددت وعدلت طريقة تسيير وتنظيم الصندوق. ويعتبر تعديلي سنتي 2004 و 2006 الأهم على الإطلاق فيما يخص عمل 'صندوق ضبط الموارد'، حيث أضافت المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004<sup>(1)</sup> تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية " ليكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق.

والتعديل الآخر أتت به المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، حيث عدل الهدف الرئيس للصندوق ليصبح " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج بمعنى تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز.

وبالتالي فإن صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو<sup>(2)</sup>:

- ✓ صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة.
- ✓ يمول الصندوق من خلال فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية. بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، و تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.
- ✓ يهدف الصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، وتخفيض حجم المديونية العمومية.
- ✓ إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي للصندوق.
- ✓ يتركز عمل الصندوق داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية.

<sup>1</sup> - قانون رقم 03-22 المؤرخ في 2003/12/28، المتضمن قانون المالية سنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 83، المؤرخة في 2003/12/29، ص 28.

<sup>2</sup> - فرحات عباس و سعود وسيلة: حوكمة الصناديق السيادية- دراسة لكل من تجربة النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي العدد 2015/12/04 ،

الجزائر، ص 17.

ثانيا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2015):

لقد عرف رصيد الموازنة العامة خلال هذه الفترة مرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى والممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 وكان فيها الرصيد يحقق فائضا، في حين الفترة الثانية (2009-2015) فقد كان رصيد الموازنة العامة يعرف حالة من العجز، وهذا ما يظهره الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(15): رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

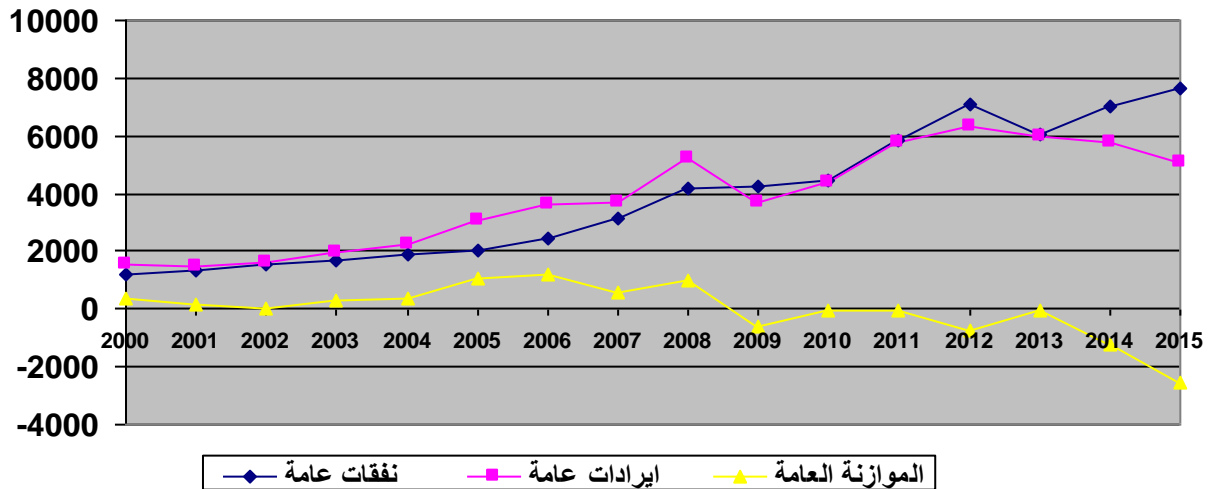
الوحدة: مليار دج

رصيد الموازنة العامة	الإيرادات العامة		النفقات العامة	السنوات
	صندوق ضبط الإيرادات	الإيرادات الإجمالية		
400	453.2	1578.1	1178.1	2000
184.5	115.8	1505.5	1321	2001
53	26.5	1603.3	1550.3	2002
284.2	448.9	1974.4	1690.2	2003
337.9	632.5	2229.7	1891.8	2004
1030.5	1368.8	3082.5	2052	2005
1186.8	1798	3639.8	2453	2006
579.2	1738.8	3687.7	3108.5	2007
999.4	2288.2	5190.4	4191	2008
-570.3	400.7	3676	4246.3	2009
-74.03	1318.3	4392.9	4466.93	2010
-63.5	2300.3	5790.1	5853.6	2011
-718.8	2535	6339.3	7058.1	2012
-66.7	-70.2	5957.5	6024.2	2013
-1257.3	-1155	5738.4	6995.7	2014
-2553.2	-2336	5103.1	7656.3	2015

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

الشكل رقم(06) : رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (15)

ومن ملاحظة الجدول رقم (15) يتضح الآتي:

أن الموازنة العامة حققت فائضا كبيرا قدر بحوالي 4000 مليار دج، وهذا لأن الإيرادات قد ارتفعت بما يقارب 600 مليار دج خلال سنة واحدة، ويعود الفضل الأكبر في ارتفاعها إلى ارتفاع أسعار المحروقات إلى 27.6 دولار للبرميل، ولما أسس صندوق ضبط الإيرادات وجه له في نفس السنة 453.2 مليار دج. ولكن إنطلاق الجزائر في السياسة الإنفاقية التوسعية سواء في ميزانية التسيير أو التجهيز خصوصا برامج الإنعاش الإقتصادي، قابل ذلك إنخفاض في أسعار النفط حيث وصلت في سنة 2002 إلى 24.36 دولار للبرميل، مما خفض في حجم الفائض في رصيد الموازنة العامة إلى 53 مليار دج.

لكن مع الارتفاعات المتتالية لسعر النفط في كل سنة حتى 2008 والتي بلغ فيها 94.4 دولار للبرميل، رفع بشكل كبير من حجم الإيرادات فقد زادت من 2004 إلى نهاية سنة 2008 بحوالي 2960.7 مليار دج، وهذا الإرتفاع القياسي في الإيرادات العامة قابله إرتفاع كبير في حجم النفقات العامة حيث تضاف بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة والتي ساهم في رفعها هو برنامج دعم النمو والزيادة في الأجور والمرتبات والمنح في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية، وكذلك إنطلاق الجزائر في عملية التسديد المسبق للديون الخارجية، مما أثر على رصيد الموازنة وظهر ذلك في الإنخفاض من حجم الفائض إلى 579.2 مليار دج سنة 2007، بعد أن كان الرصيد قد وصل إلى 1186.8 مليار دج سنة 2006.

ومع ظهور الأزمة المالية العالمية وما خلفته على السوق النفطية من إنخفاض في الأسعار حيث وصل سعر برميل النفط 61 دولار للبرميل، هذا أدى إلى إنخفاض الإيرادات لتصل إلى 3676 مليار دج، لكن في المقابل لم تعرف النفقات العامة تناقضا بل زادت لتبلغ 4246.3 مليار دج، مما وضع رصيد الموازنة العامة في حالة عجز وصل فيها إلى 570.3 مليار دج سنة 2009.

أما خلال الفترة (2010-2012) فإنها تميزت بعودة رجوع أسعار النفط في السوق العالمية للمستويات القياسية حيث بلغت في سنة 2012 سعر 109.5 دولار للبرميل في المتوسط، مما رفع في حجم الإيرادات العامة لمستواها القياسي خلال الفترة وصلت فيه إلى 6339.3 مليار دج، قابل ذلك زياد كبيرة في نفقات التسيير والتجهيز وصلت إلى 7058.1 مليار دج، هذا جعل الرصيد في الموازنة العامة سالبا بمقدار 718.8 مليار دج.

ولقد إستمر الرصيد في الموازنة العامة سالبا محققا بذلك عجزا كبيرا بلغ في سنة 2015 مقدار 2553.2 مليار دج، وذلك لعدم قدرة الدولة على التخفيض المناسب في حجم النفقات، والذي يقابل تدهور الإيرادات بسبب تراجع أسعار النفط، و هذين السببين خلفا حالة عجز حتى في صندوق ضبط الإيرادات بمقدار 2336 مليار دج.

## خلاصة :

إن الوضعية الإقتصادية التي خلفتها إنخفاض أسعار النفط في سنوات التسعينات وما صاحبها من إنخفاض في حجم الإيرادات، وبالتالي التأثير على حالة الموازنة العامة للدولة، فرض على الجزائر عقد إتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي والتكليف الهيكلي، والذي فرض على الجزائر إتباع سياسة مالية تقشفية تدعو لخفض كبير في النفقات بإلغاء الدعم وتحرير الأسعار والخصخصة وتقليل العمال، والزيادة في حجم الإيرادات وذلك بالقيام بعدة تعديلات في الهيكل الضريبي.

ولكن ومع إرتفاع أسعار النفط في سنة 2000 إتبعته الجزائر سياسة مالية توسعية، وذلك من خلال الرفع في نفقات التسيير سواء بزيادة الوظائف ورفع الأجور وتنوع المنح ورفع ميزانيات التعليم...إلخ، والزيادة في نصيب نفقات الإستثمار من الموازنة العامة، وذلك بهدف وضع بيئة داعمة للتوجه نحو إقتصاد السوق. أما السياسة الإيرادية العامة فقد عملت الجزائر على إستغلال الفوائض النفطية من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد، سعت من خلاله إلى ضبط النفقات العامة وتسديد الديون العامة سواء الداخلية أو الخارجية، إلا أن الانخفاض في أسعار النفط و إتباع سياسة إنفاقية توسعية، خلف حالة عجز في الموازنة العامة للدولة للسنوات الأخيرة، حتم عليها الرجوع للسياسة المالية الداعية لترشيد النفقات وظهر ذلك جليا بعد ظهور تعليمة الوزير الأول في أواخر سنة 2014.

## الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:  
قياس أثر السياسة المالية في جذب  
خلال الفترة (1995-2015)

## تمهيد:

لقد حاولت الجزائر تحسين مناخها الإستثماري من خلال إجراء العديد من التعديلات والتصحيحات سواء على قوانين الإستثمار وذلك بدعمه بجملة من المزايا والتحفيزات سواء الجبائية وغير الجبائية، أو السياسات الإقتصادية الكلية الداعمة للقطاع الخاص والحرية الإقتصادية، بما فيها السياسة المالية وذلك لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستفادة من مزاياها الإقتصادية والتكنولوجية.

ولمعرفة التطورات التشريعية والتنظيمية سواء في قوانين الإستثمار خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية أو السياسة المالية المتبعة في مجال صرف النفقات العامة أو تحصيل الإيرادات، وما نجم عنها من الزيادة في جذب المزيد من التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة، وذلك بإجراء دراسة قياسية لهذا الأثر، نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة هي:

**المبحث الأول:** تطور مناخ الاستثمار في الجزائر.

**المبحث الثاني:** تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1995-2015)

**المبحث الثالث:** قياس أثر السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).

## المبحث الأول

### تطور مناخ الاستثمار في الجزائر

ضمن التوجه الرامي إلى التكيف مع التطورات، والتغيرات العالمية، وتشجيع استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت الجزائر بتطبيق سلسلة من الإصلاحات لضمان بيئة أعمال مواتية لمتطلبات المستثمرين، وهذا من خلال صياغة إطار قانوني فعال لتطوير الاستثمار، وترقيته أكثر، وحمايته، ومنح العديد من المزايا، ومختلف الضمانات، وكذلك صياغة إطار مؤسسي وتنظيمي، يشرف ويتابع ويراقب المشاريع الاستثمارية. وسنحاول من خلال هذا المبحث، الإشارة إلى أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على بيئة الاستثمار في الجزائر.

#### المطلب الأول: التطورات التشريعية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر

إن المتتبع لمختلف التطورات، والتغيرات التي خصت الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، يرى أنه من الأفضل تناولها، وفق مرحلتين أساسيتين هما:

#### أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية:

تميزت هذه المرحلة بسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ولم يكن للقطاع الخاص دور بارز، خاصة الأجنبي منه، وهذا نتاج بعض السياسات التي تنادي بالتنمية المستقلة، ومع ذلك تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة أربعة قوانين تخص الاستثمار، ورأس المال الأجنبي.

#### 1. قانون الاستثمار 63-277 المؤرخ في 26/07/1963:

وهو يعتبر أول قانون بعد الاستقلال، وكان موجه بالدرجة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر والهدف منه هو المحافظة على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة قبل الاستقلال واستقطاب رؤوس أموال أجنبية أخرى بدافع مساهمتها أكثر في بناء اقتصادها، وتنميته وتطوير البلاد. وقد خول هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب، والمؤسسات المعتمدة، والمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية. ولكن وبالرغم من التسهيلات التي قدمت، إلا أن رؤوس الأموال ظلت تتجه نحو الخارج، وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية، والسياسية المتأزمة وتوجهات الدولة نحو تبني النظام الاشتراكي، وكذلك سياسة التأميمات<sup>(1)</sup>.

#### 2. قانون الاستثمار 66-284 المؤرخ في 15/09/1966:

تضمن هذا القانون تحديد مجال تدخل المستثمرين الأجانب في قطاع الصناعة، والسياحة فقط، في حين لم ترخص لهم المجالات الأخرى باستثناء قطاع المحروقات<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحق طير: مرجع سابق، ص 149

<sup>2</sup> - الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15/09/1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 80، الصادرة في 17/09/1966، ص 1202.

### 3. قانون الاستثمار 82-13 المؤرخ في 28/08/1982:

تم تحديد نسبة المشاركة الجزائرية في المؤسسات المختلطة بنسبة 51% مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا تتجاوز نسبتها 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا، وتكوين المستخدمين<sup>(1)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، حدد هذا القانون الضمانات الممنوحة، مثل الحق في المشاركة، التسيير والقرار وفق قواعد القانون التجاري، وكذلك حق تصدير الأرباح غير المعاد استثمارها، وكذلك الحوافز، والامتيازات المقدمة في إطار الشركات الاقتصادية المختلطة، مثل الاستفادة من القروض، والإعفاء الضريبية المتعددة.

### 4. قانون الاستثمار 86-13 المؤرخ في 19/08/1986:

قدم هذا القانون جملة من الحقوق، والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، وقدم عدة تسهيلات، وامتيازات، ومزايا، وأحدث عدة تغييرات خاصة في قطاع المحروقات، حيث فتح المجال لتدخل الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، وأرسى قواعد التنقيب، والبحث عن المحروقات، وكيفية استغلالها ونقلها، وكذلك حقوق المؤسسات التي تعمل في هذا النشاط<sup>(2)</sup>. واقعيا، هذا القانون لم يحقق الأهداف المسطرة، والنتائج المرجوة، وكان مثل سابقيه مقيدا ببيروقراطية الإدارة، وكذلك سيادة الثقافة السياسية، والاقتصادية التقليدية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية.

### ثانيا: المرحلة الثانية: مرحلة بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها:

في ظل الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، قامت بتنفيذ إصلاحات تشريعية تبنت قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا لاجتذابه وتشجيعه وترقيته، وفيما يلي يمكننا الإشارة إلى مختلف هذه التشريعات.

### 1. قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990:

صدر هذا القانون بهدف تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وتحديد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر). وقد حدد هذا القانون العلاقة بين حركة رؤوس الأموال مع الخارج، وحدد مجموعة من القواعد، والمبادئ نذكر منها<sup>(3)</sup>:

- ✓ التأكيد على اللجوء إلى التحكيم الدولي عند المنازعات.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.
- ✓ حرية تحويل رؤوس الأموال وحرية المشاركة بنصيب رأس مال في حال المشروعات المشتركة.

<sup>1</sup> القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28/08/1982، والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 1982/08/31، ص 1724.

<sup>2</sup> قانون 86-13 المؤرخ في 19/08/1986، يعدل ويتم القانون 82-13، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 27/08/1982، ص 1476.

<sup>3</sup> قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18/04/1990، ص 520.

## 2. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05/10/1993:

جاء هذا المرسوم لاغيا ومعوذا لقانونين سابقين هما: الأول رقم 82-13 الخاص بالشركات المختلطة الاقتصاد والثاني رقم 88-25 الخاص باستثمارات القطاع الخاص الوطني، وصارت النشاطات الاستثمارية الاقتصادية الخاصة و الأجنبية يحكمها قانونا واحدا.

و يعتبر هذا القانون المتعلق بترقية الاستثمار، نقطة تحول في مجال التشريع الخاص بالاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ويعد الإطار المنظم له، بما تضمنه من شروط جاذبه، وتسهيلات وتدابير تشجيعية وتحفيزية، قصد ترقيته وتطويره<sup>(1)</sup>، ومواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة.

وقد نظم هذا القانون مختلف المبادئ، والقواعد، والإجراءات المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب، ومعاملتهم، والنشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها، إلى جانب مختلف الامتيازات، والحوافز، والضمانات الممنوحة لهم، ومن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي: <sup>(2)</sup>

✓ لم يضع سقف لحصة المستثمر الأجنبي عكس السابق حيث كانت النسبة لا تتجاوز 49% من المشروع.  
 ✓ جاء في المادة 12 منه حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه إلى الخارج.  
 ✓ لم يميز هذا القانون بين الأجانب والجزائريين بخصوص النشاط الاستثماري وجاء هذا في المادة 38 منه.  
 ✓ كما جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات و التدابير التشجيعية تتلخص في عنصرين، فالأول يهدف إلى التخفيف من الأعباء الجبائية و شبه الجبائية ذات الصلة بإنجاز المشروع الاستثماري وبالتالي تخفيض تكلفة الاستثمارات. والثاني يهدف إلى التخفيف من أعباء الاستغلال و تعظيم الأرباح خلال فترات زمنية محددة من حياة المشروع الاستثماري<sup>(3)</sup>.

✓ إمكانية التحكيم الدولي : جاء في المادة 41 من هذا المرسوم التشريعي.  
 ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، بموجب المادة 7 من هذا المرسوم.  
 وتوالت بعد ذلك عملية إصدار المراسيم التنفيذية مكملة، ومدعمة للمرسوم السابق، وهي في أغلبها تعلقت بإنشاء الهيئة المخولة لها صلاحية الإشراف على تنظيم الاستثمار، وتسهيل اتخاذ التدابير المختلفة بشأنه، إلى جانب ضبط مختلف أنظمة تحفيزه... الخ.

ولكن على الرغم من التسهيلات المقدمة للمستثمرين، والتي تضمنها المرسوم التشريعي 93-12 وما تلاه من مراسيم، لم يحققوا في الواقع الأهداف المسطرة ، بالإضافة إلى العوائق، التي ظهرت في الميدان من نقل الإجراءات الإدارية، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، وعدم وجود ضمان لتمويل المشاريع الاستثمارية، وعدم توفر الشروط الضرورية التي يحتاجها المستثمرين، والتي يطالبون بها، وعدم ملائمة، ومواكبة المرسوم التشريعي السابق لمقتضيات التطور الاقتصادي، كل ذلك كان دافعا لظهور الأمر 01-03.

<sup>1</sup> - Ahmed Bouyacoub : les investissements étrangers en Algérie (1990-1996), revue- Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, n° 2 Mai 1998, P 42

<sup>2</sup> - المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10/10/1993.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 164.

### 3. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001:

لقد جاء هذا الأمر ليبسط من إجراءات الاستثمار والتوسيع في المجال المسموح بالاستثمار للوطنيين والأجانب دون تمييز بينهم، هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا جديدة.

و فيما يلي نورد أهم العناصر الجديدة و التي جاء بها هذا الأمر مقارنة مع سابقه:

✓ تخضع لأحكام الأمر 01-03 جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة و العمومية و الأجنبية<sup>(1)</sup>، بينما سابقا كانت الاستثمارات الوطنية العمومية تخضع للمرسوم التشريعي 93-12 بطريقة غير مباشرة عن طريق التنظيم و ليس بطريقة مباشرة، مما يعني زوال أي شكل من أشكال التمييز.

✓ لم يتضمن هذا الأمر على استثناء المستثمر الوطني الخاص و المستثمر الأجنبي من الاستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة و الموصوفة بأنها إستراتيجية.

✓ إنشاء للمجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي.

✓ قد منحت الحوافز في إطار هذا الأمر عن طريق نظامين، النظام العام، وتقتصر فيه المزايا الممنوحة على المراحل الأولى، لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، أما النظام الاستثنائي، فهو يخص الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية، والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار.

✓ قدم هذا الأمر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها، من أهمها:

- نصت المادة 11 على تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار، كما نصت على مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني، من خمس سنوات إلى 10 سنوات.

- تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار بعد إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي.

- نصت المادة 7 من هذا الأمر تقليص المدة الممنوحة للوكالة المكلفة بقبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين من 60 يوما إلى 30 يوما. وتكون قراراتها قابلة للطعن القضائي.

بالإضافة إلى هذا تمت المحافظة على الضمانات الموجودة سابقا المتعلقة بالاستثمارات و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، و ضمان تحويل الأرباح إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 22/08/2001، ص5.

#### 4. الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003:

وأهم ما جاء في هذا الأمر، فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر<sup>(1)</sup>:

✓ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك، ومؤسسات مالية لوحدهم، أو بالمساهمة مع المقيمين، وذلك بموجب المادة 84 و 85 من هذا الأمر.

✓ السماح بتحويل المداخيل، والفوائد، وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصّت عليه المادة 126.

#### 5. قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005:

إن أهم ما جاء به هذا القانون يمكن تلخيص في ما يلي<sup>(2)</sup>:

✓ تم تبني مبدأ الأسعار الحرة حسب قواعد العرض والطلب، سواء تعلّق الأمر بالتصدير، أو بالاستيراد.

✓ قام المشرع الجزائري، بموجب قانون المحروقات الجديد بمراجعة شاملة للجباية البترولية.

✓ تحرير سوق الصرف المتعلّق بالمحروقات.

✓ تبسيط إجراءات الاستثمار في قطاع المحروقات.

✓ الرجوع إلى عهد الامتياز.

✓ تسوية منازعات المتعاقدين مع سلطة النفط عن طرق التحكيم.

#### 6. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006:

جاء الأمر رقم 06-08 والمتعلق بتطوير الاستثمار، تضمن مجموعة من التعديلات نذكر منها<sup>(3)</sup>:

✓ تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع، والتنظيمات المتعلقة بالأنشطة المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية، والضمانات المنصوص عليها في القوانين، والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

✓ تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر، والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم، بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

✓ ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

✓ تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة، من خلال موافقة، ومساعدة المستثمرين، وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

<sup>1</sup>- الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/08/2003.

<sup>2</sup>- قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 19/07/2005.

<sup>3</sup>- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 19/07/2006.

## المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر، بالعديد من التغييرات لتهيئة، وخلق مناخ مناسب، لاستقطاب الاستثمارات المحلية، والأجنبية، وذلك في إطار الإصلاحات، التي قامت بها، وقد أنشأت من خلالها، أجهزة وهيئات تشرف، وتتابع المشاريع الاستثمارية، وتكون بمثابة الإدارة الفعالة، في تحريكها، نتعرف عليها كما يلي:

أولاً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

### 1. تعريفها:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 6 من الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد وضح صلاحيتها وتنظيمها وسيرها بالتفصيل المرسوم التنفيذي رقم 01-282<sup>(1)</sup>. وتعرف الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني و تكلف ANDI بترقية وتطوير وإستمرارية الإستثمارات، والاستقبال ومساعدة و إعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، والتأكد من إحترام الإتفاقات الموقعة و تحويل الأرباح، وتسيير صندوق دعم الإستثمار. و كل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي الذي يهدف أساسا لتبسيط الإجراءات و القواعد لإنشاء مؤسسة، و في هذا الشباك هناك ممثل عن الوكالة الذي يتحاور مع المستثمر و يقوم بمساعدته و ذلك بتزويده بجميع المعلومات اللازمة ومراقبة الملفات والمراسلات للمصالح المختصة<sup>(2)</sup>.

### 2. مهامها: وتتمثل مهام هذه الوكالة في الآتي<sup>(3)</sup>:

- ✓ ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- ✓ تستقبل وتعلم، وتساعد المستثمرين المقيمين، وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- ✓ تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- ✓ تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار، في إطار الترتيب المعمول به.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- ✓ تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية.
- ✓ تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر، وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها، والمساعدة على إنجازها.
- ✓ تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على السلطات المعنية، التدابير التنظيمية، والقانونية لعلاجها.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر في 26/09/2001، ص 08.

<sup>2</sup> الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: الموقع الرسمي [WWW.ANDI.DZ](http://WWW.ANDI.DZ) - تاريخ المشاهدة، 2017/02/13.

<sup>3</sup> المادة (3) والمادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 01-282، ص 08.

✓ وتقوم الوكالة بعرض الأشكال القانونية للمؤسسات، لكل المستثمرين الراغبين في الاستثمار، حيث يختار هذا الأخير، الشكل الذي يراه الأفضل، والمناسب لنشاطه.

### 3. مزايا الإستثمار:

يمكن للمشروع الإستثماري بموجب الأمر رقم 03-01 أن يستفيد من عدة مزايا سواء كان ذلك في إطار ما يعرف بالنظام العام أو النظام الإستثنائي (مشروحة سابقا)، ولتحقق ذلك كان من الضروري أن يستوفي المشروع بعض الشروط الموضوعية ويستكمل المستثمر بعض الشروط الشكلية.

### ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

#### 1. تعريفه:

أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المادة 18 من الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، تحت رئاسة رئيس الحكومة، كهيئة مكلفة بترقية الاستثمار وتطويره، ورسم الإستراتيجية الوطنية للاستثمار.

#### 2. مهام المجلس الوطني للاستثمار: وتتمثل مهامه فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- ✓ صياغة الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، وأولوياتها.
- ✓ تحديد المناطق المعنية بالتنمية، والتي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي للحوافز.
- ✓ يحدد الشروط اللازمة للحصول على المزايا.
- ✓ المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
- ✓ جمع المعلومات ذات الأثر الاقتصادي، لتزويد المستثمرين بإرشادات حول فرص الاستثمار.

#### ثالثا: الشبائيك الوحيدة اللامركزية:

الشبائيك الوحيدة اللامركزية، تنشأ على مستوى كل ولاية، وتشمل الممثلين المحليين للوكالة، والهيئات، والإدارات المعنية بالاستثمار، أنشأ الشباك اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية، وتوفير الخدمات الإدارية الضرورية، وتخفيف، وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات، وإنجاز المشاريع، كما يسهر على تنفيذ هذه الإجراءات المقررة، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين. أما الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار التي توجد في الشباك الوحيد<sup>(2)</sup>.

#### رابعا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (MDCGCPPI):

و تضطلع بالمهام التالية :

- ✓ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة.
- ✓ اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

<sup>1</sup> - الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22، المادة 19، ص

.07

<sup>2</sup> - الملحق رقم 01.

## المبحث الثاني

### تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة (1995-2015)

إن حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ظل متذبذبا وعرضه للظروف الداخلية والأجنبية خصوصا أن أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات، وهذا يفسر سيطرت الشركات البترولية على النصيب الأكبر من حجم التدفقات الواردة للجزائر، على الرغم من تعدد الدول المساهمة في هذه الشركات.

#### المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1995-2015)

لقد عملت السلطات العمومية على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وبعث النشاط فيه، والعمل على توفير الأموال اللازمة لتلبية الطلب الداخلي وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المزايا، والحوافز المقدمة لفائدة المستثمرين، وكذلك من خلال المخططات الاقتصادية التنموية، كل هذا عمل على تشجيع وترقية الاستثمار، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية<sup>(1)</sup>، وهذا ما يظهره الجدول والشكل الموالين:

#### الجدول رقم(16): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

الوحدة: مليار دولار

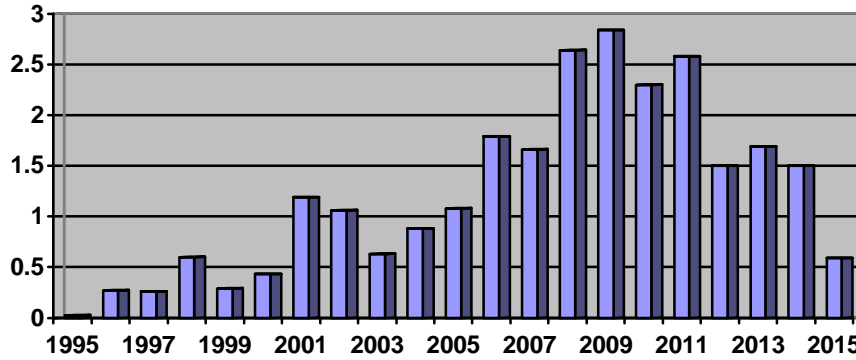
السنوات	القيمة	معدل النمو %	السنوات	القيمة	معدل النمو %
1995	0.025	-	2006	1.89	64.35
1996	0.27	980	2007	1.74	-7.93
1997	0.26	-3.7	2008	2.63	51.15
1998	0.501	92.7	2009	2.75	4.56
1999	0.507	1.2	2010	2.3	-16.36
2000	0.43	-15.19	2011	2.58	12.17
2001	1.196	178.1	2012	1.5	-41.86
2002	1.065	-10.95	2013	1.69	12.67
2003	0.634	-40.6	2014	1.50	-11.24
2004	0.882	39.11	2015	0.59	-60.67
2005	1.15	30.4			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، ص 121.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، نشرة فصلية، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني أفريل 2016، ص 15.

<sup>1</sup> - رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008، ص 125.

الشكل رقم (07): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2009)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (16)

وبالنظر إلى الجدول رقم (16)، يتبين لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2015) شهد تطورات ملحوظة، فقد سجل هذا التدفق قيمة محتشمة تكاد تكون منعدمة في سنة 1995 بحوالي 0.025 مليار دولار، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة (الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، حتى ولو قدمت له أفضل الحوافز المالية والإعفاءات الجبائية (فالقانون الجيد لا يكفي وحده لجذب الاستثمار الأجنبي)، ثم شهد نمو تدريجيا إلى أن وصل في سنة 1999 إلى حوالي 0.507 مليار دولار ذهبت جلها إلى قطاع المحروقات<sup>(1)</sup>، لينخفض بعد ذلك في سنة 2000 ليلبلغ حوالي 0.43 مليار دولار، رغم أنه على المستوى العالمي تعد هاته السنة من أكبر السنوات التي شهدت تدفق للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم بدأت بالتزايد نتيجة التعديلات في قانون الإستثمار خاصة بعد صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، لتصل إلى 1.196 مليار دولار، بمعدل نمو 178 %، ولكن بعد حدوث أحداث 11 سبتمبر 2001 وما نجم عنها من مخاوف لدى الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار في المنطقة العربية، بدء تدفق الإستثمارات بالنزول ليصل إلى 0.634 مليار دولار سنة 2003.

لكن بعد الإستقرار السياسي في الرئاسة وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إرتفاع أسعار المحروقات، والتي تبنت بفضلها الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي بإتباع مخططات التنمية، وكذلك التعديلات في قانون الإستثمار سنة 2006، أدى إلى نمو كبير في حجم التدفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل في سنة 2008 إلى ما يقارب 2.594 مليار دولار بمعدل نمو وصل إلى

<sup>1</sup> ناجي بن حسين: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، بحوث إقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جامعة منتوري، الجزائر، 2009، ص 59.

55.8 %، وقد بلغت أقصاها سنة 2009 بقيمة قدرها 2.75 مليار دولار<sup>(1)</sup>. وبشكل مخالف للتوقعات لأنها أعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي. وقد فسّر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي Total و Partex الفرنسيين اللتين قدر حجم استثماراتها بمقدار 1.436 مليار أورو يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية<sup>(2)</sup>. ولكن مع استمرار الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، مما قلل من حجم تدفقه للجزائر ليصل إلى 1.5 مليار دولار بإنخفاض بنسبة 41.86 %، لكن بعد ذلك شهدت التدفقات إرتفاعا نسبيا حتى أواخر سنة 2013 أين بلغ 1.69 مليار دولار.

ولكن مع خوف الشركات الأجنبية من تردي الأوضاع الأمنية في الدول العربية والتي أثرت على مناخ الاستثمار في الجزائر، وبداية ظهور أزمة النفط<sup>(3)</sup>، وكذلك ظهور ملامح لأزمة إقتصادية قل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى 1.5 مليار دولار سنة 2014. ثم يواصل الانخفاض ليصل إلى 0.59 مليار دولار، أي بمعدل نمو سالب وصل إلى 60.67 %، ويعزى هذا التذبذب في قيمة وحجم ونوع التدفقات الواردة للجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى مصادر هذه الاستثمارات وحجم المشروعات والقطاع التي تستثمر فيه.

## المطلب الثاني: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعه القطاعي

### أولاً: الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن المصادر التي تتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهمها تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات. وقد شهدت ترتيب الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة تغيرات مع تغير الفترات وهذا ما سنلاحظه من خلال دراسة الفترات الآتية:

#### 1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب الدول المستثمرة خلال الفترة (1998-2001):

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ومصر أهم الدول التي تحمل أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17).

وبالنظر إلى الجدول نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في المركز الأول من بين الدول المستثمرة في الجزائر، وتبلغ حجم استثماراتها حوالي 906 مليون دولار، وهذا راجع إلى اهتمامات المتعاملين الأمريكيين خاصة بقطاع المحروقات، وانتهاز فرصة الامتيازات التي قدمها قانون الطاقة،

<sup>1</sup> - ريس حدة وكرامة مروة: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية، العدد 2، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، ص 75.

<sup>2</sup> - جمال بلخياط: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2015، ص 151.

<sup>3</sup> - جابر سطحي: تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2003-2014)، مقال مقدم إلى مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015، ص 153.

وحاجة الجزائر آنذاك إلى مصادر التمويل، وبالتالي استثمارات تتركز في قطاع المحروقات مثل شركة Petro fac Resourse International، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل استثمارات شركة Pfizer في قطاع الكيمياء والصيدلة.

وتأتي في المركز الثاني مصر، وهذا بعد دخولها بقوة في سنة 2001، من خلال شركة Orascom، لتبلغ استثماراتها خلال الفترة 1998-2001 حوالي 363 مليون دولار.

وتأتي في المركز الثالث دول جنوب الاتحاد الأوروبي الثلاثة (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا) حيث بلغت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة (1998-2001) حوالي 344 مليون دولار، 221 مليون دولار، 148 مليون دولار على الترتيب، وهذا من خلال اتفاقات الشراكة، وعقود التعاون التي أبرمتها الجزائر معها، وتركزت استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال شركة (ELF/TOTALFINA) الفرنسية وشركتي (Agip) و (Sayram-eniv) الإيطالية وشركتي (Cepsa) و (Repsol) الإسبانية، هذا بالإضافة إلى قطاع المنتجات الغذائية مثل شركة (Danone)، وكذلك صناعة الخزف، الكيمياء، الصيدلة والتعدين. أما فيما يخص ألمانيا، فقد جاءت في المركز السادس، وقد بلغت استثماراتها حوالي 132 مليون دولار، وتركزت استثماراتها في مشروعين هما أهم المشاريع التي دخلت بها، وتمثلت في دخول شركة (Henkel) كأكبر مساهم في الشركة الوطنية للمنظفات (ENAD)، بالإضافة إلى مجموعة (Messer) المختصة في الغازات الصناعية.

#### الجدول رقم (17): أهم عشرة دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

الوحدة: مليون دولار

خلال الفترة (1998-2001)

الترتيب	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	أمريكا	256891	89882	205664	354369	906.806
02	مصر	51	03	100	362992	363.146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344.001
04	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221.045
05	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148.265
06	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132.198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76.687
08	انجلترا	36015	2001	14206	23254	75.476
09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49.345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32.041

Source : Banque d'Algérie, 2003, in CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004, p 9

أما الدول العربية الأخرى (غير مصر) فلم تكن من الدول التي تملك حجم إستثمارات كبيرة في الجزائر، ولكن مع دخول عدد من الدول العربية في قطاع الخدمات وكذلك الصناعات الحديثة والطاقة فقد شهد حجم تدفقات الإستثمارات العربية الواردة للجزائر تطورا كبيرا، وهذا ما توضحه المرحلة الثانية.

## 2. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب الدول المستثمرة خلال الفترة (2002-2015):

إن التطور الذي عرفته الجزائر وإتباعها لسياسات توسعية جعل حجم الإستثمارات تتزايد، وكذلك تنوعت مصادره وتغيرت عن التوزيع السابق وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

### جدول رقم (18): الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الدول المستثمرة

ما بين جانفي 2003 و ماي 2015

الترتيب	الدول	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة (مليار دولار)
01	الإمارات	25	26	15.28
02	إسبانيا	20	24	7.86
03	فرنسا	62	81	5.95
04	فيتنام	2	2	4.743
05	سويسرا	7	12	4.538
06	مصر	9	11	4.178
07	بريطانيا	16	24	3.738
08	الولايات المتحدة	31	34	3.303
09	الصين	12	12	2.658
10	لوكسمبورغ	1	03	2.447
11	قطر	2	02	2.15
12	تركيا	5	05	1.941
13	روسيا	3	04	1.346
14	تونس	17	22	1.132
15	السعودية	8	13	0.933
16	أخرى	86	100	5.843
<b>الإجمالي</b>		<b>306</b>	<b>375</b>	<b>68.040</b>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات: التقرير السنوي لمناخ الإستثمار سنة 2015، ص 119 .

وبالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح فعلا بأن الدول العربية خلال الفترة 2003-2015، جاءت في المركز الثاني من بين الدول المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمارات، حيث بلغت استثماراتها حوالي 23.673 مليار دولار، وهذا راجع إلى دخول كل من الشركة المصرية Orascom سنة 2001، والشركة الكويتية Elwataniya سنة 2003 بالاستثمار في قطاع الاتصالات وكذلك شركة القطرية للاتصالات (نجمة- أوريدو)، وانتهاز فرصة انفتاح هذا القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية. ولقد كانت مصر في بداية

هذه الفترة أهم المستثمرين في الجزائر من خلال إستثمارات شركة أوراسكوم في الإتصالات وكذلك الاسمنت ACC في مارس 2004، كذلك شركة بتروجيت، والمقاولون العرب.

ثم شهدت قيمة تدفق الإستثمارات الأجنبية من الدول العربية قفزة كبيرة وذلك بدخول العديد من الشركات الجديدة للجزائر بلغ ما يفوق 61 شركة تنجز 74 مشروعا، ومن أهمها الشركات الإماراتية حيث وصل حجم تدفقاتها إلى 15.28 مليار دولار، جلبتها 25 شركة لإنجاز 26 مشروعا إحتلت به المركز الأول. ثم تأتي بعد الإمارات ومصر الشركات القطرية، من خلال مشروعين تقوم باستثمارها شركتين بتكلفة قدرها 2.15 مليار دولار منها مصنع بلارة للحديد والصلب، ثم تأتي بعدهما تونس بتكلفة قدرها 1.132 مليار دولار تقوم بها 17 شركة تنجز 22 مشروعا، وفي الأخير المملكة العربية السعودية بحوالي مليار دولار.

وتأتي أوروبا في المركز الأول (كجمع) من حيث حجم الإستثمارات بما يقارب 28 مليار دولار، تتقدمهم إسبانيا باستثمار 7.86 مليار دولار من خلال 20 شركة تستثمر في 24 مشروعا، ثم تليها فرنسا بتدفق وصل إلى 5.95 مليار دولار في 81 مشروعا تقوم به 62 شركة، ثم تعقبها سويسرا باستثمارها في 12 مشروعا بواسطة 7 شركات بتكلفة 4.538 مليار دولار، أما بريطانيا فأستثمرت في 24 مشروع من خلال 16 شركة بتكلفة 3.738 مليار دولار. أما تركيا فقد عرفت زيادة حجم تدفقاتها من الإستثمارات للجزائر من خلال 5 شركات (تتقدمهم " Taypa Tekstil " بإستثمار 900 مليون دولار) تقوم بإنجاز 05 مشاريع بتكلفة 1.941 مليار دولار.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أن كانت تحتل الصدارة في الفترة السابقة أصبحت تحتل المركز الثامن، بحجم تدفق وصل إلى 3.303 مليار دولار من خلال 31 شركة تعمل في 34 مشروعا تعمل في قطاع المحروقات و الكيمياء والصيدلة (Pfizer). في حين إحتلت الصين المركز التاسع بتكلفة 2.658 مليار دولار لإنجاز 12 مشروعا من خلال 12 شركة تتقدمهم China National Petroleum بحجم تدفق وصل إلى ما يقارب 2 مليار دولار.

#### ثانيا: الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر:

إن أهم الشركات التي تعمل على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر جلها في قطاع المحروقات والجدول رقم(20) يوضح أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003- 2015).  
ومن ملاحظة الجدول يتضح أنه شركة " Emirates International Investment " هي أهم شركة مستثمرة في الجزائر، بتكلفة قدرها 5 مليار دولار وذلك في إطار إستثمارها لمشروع "دنيا بارك" كأكبر مشروع سياحي في الجزائر. ثم تليها الشركة الفيتنامية Vietnam Oil and Gas Corporation وذلك بعد الإتفاق على عقد شراكة مع سونطراك للتقيب والإستكشاف في الجنوب ( بدأت بمنطقة بئر السبع)، وتقوم الشركة بإستثمار مبلغ إجمالي مقدر بحوالي 4.743 مليار دولار.

جدول رقم (19): أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر بين جانفي 2003 و ماي 2015.

الوحدة: مليار دولار

الترتيب	الشركات	عدد المشروعات	التكلفة
01	Emirates International Investment	01	5.000
02	Vietnam Oil and Gas Corporation	02	4.743
03	Repsol SA	02	3.565
04	Jelmoli Holding AG	05	3.539
05	Total Co.	03	3.465
06	Orascom Group	06	2.814
07	Arcelor Mittal	03	2.447
08	British Petroleum (BP)	03	2.384
09	Grupo Ortiz Construcccion y Servicios DelMediterraneo	04	2.049
10	China National Petroleum (CNPC)	02	1.991
11	Other	344	36.043
	الإجمالي	375	68040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الإستثمار سنة 2015، ص119.

أما الشركة الإسبانية Repsol SA المتخصصة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز، تجارة ونقل الغاز الطبيعي والمسال وتكرير النفط، فتحتل الرتبة الثالثة، وذلك من خلال إستثمارها في مشروعين بتكلفة مقدرة 3.565 مليار دولار، ثم تليها شركة Jelmoli Holding AG بتكلفة 3.539 مليار دولار.

في حين إحتلت شركة "TOTAL" المرتبة الخامسة بقيمة 3.465 مليار دولار في 3 مشاريع بترولية. ثم تليها Orascom Group المصرية، وتبلغ حجم استثماراتها بتكلفة مقدرة 2.814 مليار دولار، وذلك من خلال العمل في 6 مشاريع، أهمها المتعامل الخليوي وكذلك مشاريع الإسمنت.

أما شركة Arcelor Mittal المتخصصة في الحديد والصلب والتي تملك الأسهم في مصنع الحجار في عنابة، بالإضافة إلى مشروعين آخرين، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بقيمة 2.447 مليار دولار، فهي تكون في المركز السابع من حيث حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة (2003-2015).

أما بريطانيا فهي ممثلة في شركة British Petroleum وهي شركة بترولية تحتل المرتبة الثامنة من حيث حجم الاستثمارات بتكلفة تقدر بحوالي 2.384 مليار دولار.

في حين جاءت شركة Grupo Ortiz Construcccion y Servicios DelMediterraneo في المركز التاسع بتكلفة تقارب 2.5 مليار دولار مستثمرة في 4 مشاريع.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة زيادة في حجم التدفقات الإستثمارية الصينية بقيمة 2.658 مليار دولار، ولقد أخذت جلقها شركة "China National Petroleum" بقيمة 2 مليار دولار.

### ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد شمل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من القطاعات، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم القطاعات الجاذبة لما له أهمية في الاقتصاد الجزائري والدولي، ويحظى باهتمام الكثير من المستثمرين الأجانب<sup>(1)</sup>، لهذا سعت الجزائر بفتح المجال أمام دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال من خلال قانون 86-14<sup>(2)</sup>، إلا أن نشاط هذه الشركات لم يحرك الكثير من عجلة الإنتاج للبترو، ذلك أن نشاطها كان مقيدا بذلك القانون، وبالتالي لم يغير من الوضع الكثير، خاصة في ظل الأزمة التي كان عاشها الاقتصاد الجزائري، والانكماش الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي، وبسبب أيضا التكاليف الباهظة لعمليات البحث والتنقيب عن البترول التي لم يكن بمقدرة شركة سوناطراك تحمل أعبائها الضخمة.

لذلك كان لزاما إعادة تصحيحه وتعديله لفك القيود، وإعطاء مجال أوسع لنشاط الشركات الأجنبية، وهذا ما كان حيث تم إصدار قانون 91-21 بتاريخ 04 ديسمبر 1991 ليقدم تسهيلات للشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال، وضمن كذلك لشركة سوناطراك الاستفادة من العقود مع الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالجانب المالي والتقني لمشاريع البحث والتنقيب، ثم جاء قانون المحروقات رقم 05-07 والامتيازات التي قدمها، كل هذا دفع بالعديد من الشركات العالمية للاستثمار في الجزائر<sup>(3)</sup>. وقد وصل عدد المشاريع في هذا القطاع إلى 28 مشروعا بتكلفة 19.13 مليار دولار خلال الفترة (جانفي 2003 إلى ماي 2015)، مما إنعكس على حجم الإنتاج من النفط. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

#### جدول رقم (20): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنوات	2002	2004	2006	2008	2010	2013	2014
الإنتاج	730	1311	1426	1367	1189.8	1203	1191

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2007، ص 116
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2009، ص 332
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2010، ص 358.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2016، ص 440.

ثم تأتي في المركز الثاني المعادن حيث حصدت ما نسبته 21.1% من إجمالي حجم التدفقات وما قيمته 14,371 مليون دولار، موزعة على 21 مشروعا و 17 شركة، ثم تأتي العقارات في المركز الثالث بقيمة استثمارات 13,343 مليون دولار، وما نسبته 19.6% مقسمة إلى 19 مشروع و 14 شركة.

<sup>1</sup> - لوغيل بلال: الإستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الإقتصادي، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2005)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 110.

<sup>2</sup> - قانون المحروقات 86-14، المؤرخ 19/08/1986، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة 27/08/1986، ص 1482.

<sup>3</sup> - عبد الحق طير: مرجع سابق، ص 179، 180.

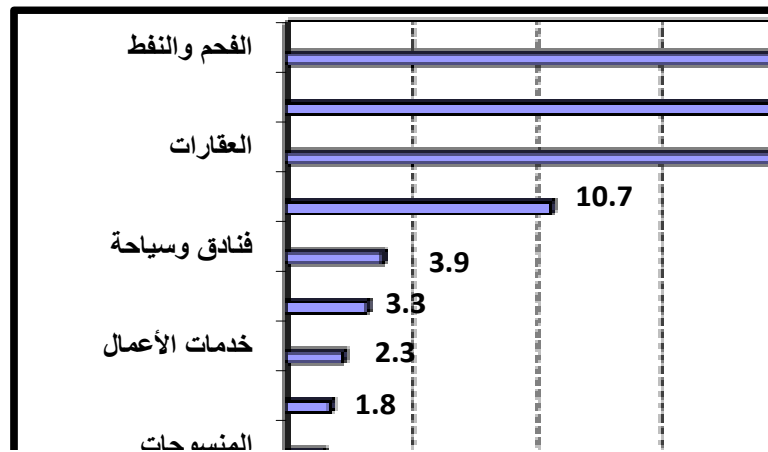
أما في المركز الرابع فقد جاءت المواد الكيميائية حيث استقطبت 14 مشروعا من خلال 12 شركة وبقية استثمارات بلغت حوالي 7,294 مليون دولار، أي ما نسبته 10.7% من إجمالي التدفقات، ثم جاءت بعد ذلك كل من الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت قيمتها 2,678 مليون دولار من خلال 12 مشروع، والبناء ومواد البناء استثمارات بقيمة 2,239 مليون دولار موزعة على 14 مشروع.

**جدول رقم (21): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (جانفي 2003 - ماي 2015).**

الترتيب	الشركات	عدد المشروعات	التكلفة بالمليار دولار
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	28	19.130
02	المعادن	21	14.371
03	العقارات	19	13.343
04	المواد الكيميائية	14	7.294
05	الفنادق و السياحة	12	2.678
06	البناء ومواد البناء	14	2.238
07	خدمات الأعمال	39	1.599
08	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	28	1.252
09	المنسوجات	09	0.997
10	التخزين	03	0.858
11	أخرى	188	4.282
	<b>الإجمالي</b>	<b>375</b>	<b>68.040</b>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الإستثمار سنة 2015، ص 119.

**الشكل رقم (08) : الاستثمارات الواردة للجزائر حسب التوزيع القطاعي (جانفي 2003 و ماي 2015)**



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20)

## المبحث الثالث:

### قياس أثر السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015).

يتناول هذا المبحث دراسة تأثير مؤشرات السياسة المالية على مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، كما سيتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون.

**المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):**

**أولاً: التعريف بنموذج (ARDL)**

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (Shin and Sun 1998) و كل من (Pesaran et Al 2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$  كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR<sup>(1)</sup>

**ثانياً: نموذج الإطار العام للـ (ARDL)**

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai 2003) كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey)، لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 21 مشاهدة ممتدة من عام 1995 إلى غاية 2015.

<sup>1</sup> - دحماني محمد أدريش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2012-2013، ص 158.

كما يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير و الطويل، وتعد معلماته المقدره في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل ( وانجل-جرانجر، 1988)، ( طريقة جوهانسن، 1989) و(جوهانسن-جلسس، 1990)، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC).

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et Al; 2001) منها حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، و يأخذ النموذج الصيغة التالية<sup>(1)</sup>:

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0}^{\infty} \beta_i * x_{it-1} + \sum_{i=1}^{\infty} a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum_{i=1}^{\infty} a_{2i} * d(x_{t-i}) + \varepsilon_t$$

$\lambda$ : هي معلمة المتغير التابع المبطنه لفترة واحدة عند المستوى، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويل الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة  $\lambda$  شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة، وشرط كافي أن تكون معنوية.  
 $\beta$ : وتمثل معلمات العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة المبطنه لفترة واحدة وعند المستوى.

$a$ : معلمات الأجل القصير.

$c$ : تشير إلى الجزء القاطع،  $\varepsilon_t$ : أخطاء الحد العشوائي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بحيث، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ( غياب علاقة توازنه طويلة الأجل):

<sup>1</sup>- دحماني محمد أدريش: مرجع سابق، ص 159-160.

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_n = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_n \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية ( $F$ ) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى ( $I(1)$ ) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها ( $I(0)$ ) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة ( $F$ ) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

### المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية.

العديد من السلاسل الزمنية ينتج عنها معدل نمو قد يكون أو لا يكون ثابت، هذه السلاسل غير مستقرة كما أنها ليست متكاملة، أي أنها غير مستقرة عند أي مستوى عند أخذ الفروق، لذلك قمنا بإدخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة قبل إخضاعها لأي تحليل قياسي.

#### أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة:

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالاتي:

1. **مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (LINV):** يمثل المتغير التابع في الدراسة ويعبر هذا المؤشر عن القيم التي تتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أن الدولة توفر بيئة مناسبة لهذا النوع من الاستثمار، وقد تم استخدام هذا المؤشر كتعبير عن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. **مؤشر نفقات التجهيز (LGE):** يمثل المتغير المستقل الأول في الدراسة، ويعبر هذا المؤشر عن القيم التي تنفقها الدولة للاستثمار في جميع القطاعات وتوفير بنية تحتية ملائمة له، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أن الدولة تسعى لتشجيع الاستثمار، وقد تم استخدام هذا المؤشر كتعبير عن السياسة المالية الإنفاقية الداعمة للاستثمار.

3. **مؤشر الإيرادات الجبائية (LTO):** يمثل المتغير المستقل الأول في الدراسة، يعبر هذا المؤشر عن القيم التي تتحصل عليها الدولة من الاقتطاعات الضريبية، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على أن الدولة تضع مستوى مرتفع من الضغط الضريبي وخاصة على المستثمرين مما يقلل من الزيادة في حجم الاستثمار وخاصة الأجنبي منه، وقد تم استخدام هذا المؤشر كتعبير عن السياسة المالية الإيرادية الداعمة للاستثمار.

### ثانياً: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور ( $ADF$ ) والذي يقوم على اختبار الفرضيتين التاليتين: **فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية. **الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية. وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (22): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور ( $ADF$ )

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	المتغيرات
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
			-5.07 (0.00)	-3.49 (0.0675)	-4.92 (0.0009)	I(0)	<i>LIN</i> V
-1.68 (0.0866)	-3.71 (0.0463)	-3.53 (0.0184)	7.53 (1)	-1.70 (0.7103)	0.52 (0.983)	I(1)	<i>LGE</i>
-3.70 (0.0009)	-5.45 (0.0017)	-5.71 (0.0002)	2.34 (0.9931)	-2.97 (0.1637)	0.01 (0.949)	I(1)	<i>LTO</i>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*، (الملحق (02)).  
(...): مستوى المعنوية.

يتضح من خلال الجدول أن السلسلة *LIN*V مستقرة عند المستوى، وبالتالي أن هذه المتغير متكاملة من الرتبة I(0)، أما المتغيرات *LGE* و *LTO* ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

### ثالثاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL) يوضح الجدول رقم (23) نتائج حساب إحصائية  $F$  حيث جاءت قيمة ( $F$ ) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

**الجدول رقم (23): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل**

ARDL Bounds Test		
Date: 04/18/17 Time: 13:05		
Sample: 1996 2015		
Included observations: 20		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.93835	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews9.

النتائج لهذا النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية (نفقات التجهيز، الإيرادات الجبائية) ومؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رابعاً: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

**1. تقدير علاقة المدى الطويل:**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (*LINV*)، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج (*ARDL*) و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (*Schwarz Bayesian Criterion*). و يوضح الجدول رقم (24) نتائج أثر أهم مؤشرات السياسة المالية على مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي (*LINV*) في الجزائر:

**الجدول رقم (24): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل**

(المتغير التابع (*INV*))

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE	2.164008	0.661699	3.270382	0.0052
LTO	-2.461739	0.990547	-2.485233	0.0252
C	0.965672	1.183114	0.816212	0.4272

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews9.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى:

✓ وجود علاقة طردية ومعنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز (*LGE*) في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.16%، أي أن زيادة إنفاق الدولة للإستثمار في جميع القطاعات وتوفير بنية تحتية ملائمة له، أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا دليل على أن الدولة تسعى لتشجيع الإستثمار، من خلال سياستها المالية الإنفاقية الداعمة للإستثمار.

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات الجبائية (*LTO*) في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الإيرادات الجبائية بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.46%، وبذلك هذا على أن الدولة تضع مستوى مرتفع من الضغط الضريبي وخاصة على المستثمرين مما يقلل من الزيادة في حجم الإستثمار وخاصة الأجنبي منه.

## 2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ ( $-1$ ) *ECM* فقد ظهرت المعلمة ( $\lambda = -0.57$ ) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة  $\lambda$  تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (25): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

(المتغير التابع (*linv*))

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LINV				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)				
Date: 04/18/17 Time: 13:07				
Sample: 1995 2015				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGE)	-0.068897	0.506660	-0.135983	0.8936
D(LTO)	-1.403915	0.445581	-3.150752	0.0066
CoIntEq(-1)	-0.570294	0.147418	-3.868547	0.0015
CoInteq = LINV - (2.1640*LGE -2.4617*LTO + 0.9657 )				

المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

بالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج تختلف نوعا ما عن نتائج الأجل الطويل حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز (*GE*) في الأجل القصير، وهذا يدل على أن الزيادة في نفقات التجهيز تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

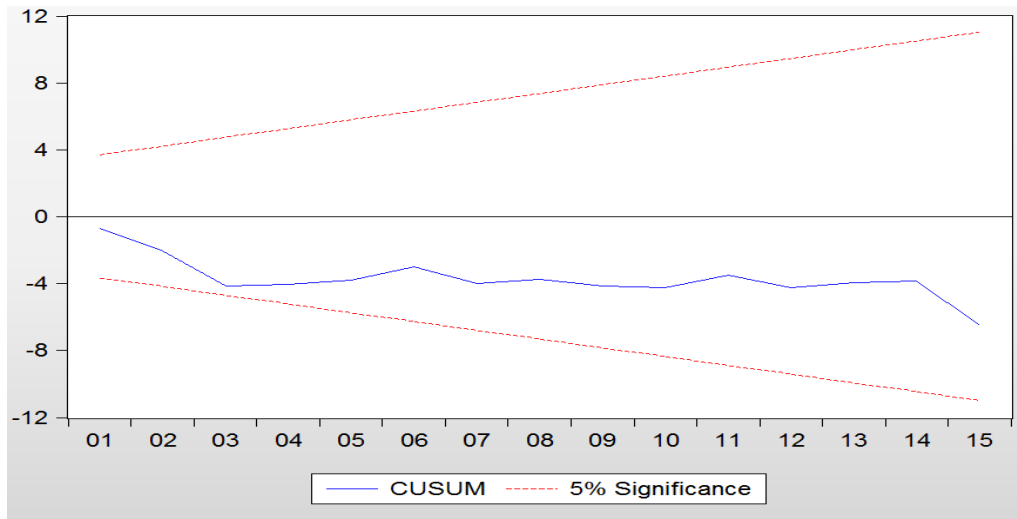
كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية عند المستوى 5% بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات الجبائية (TO) وهي نفس النتيجة المتوصل إليها في الأجل الطويل، وهذا يدل على أن الزيادة في الإيرادات الجبائية تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### خامسا: اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

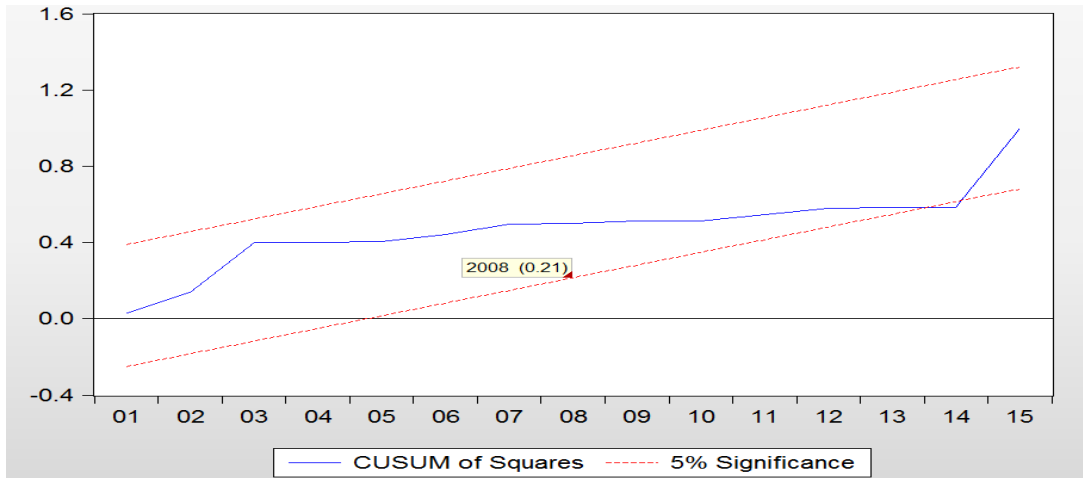
يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown ، Dublin و Evans (1975).

#### الشكل رقم (09): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM)



المصدر: مستخرجات برنامج Eviews9.

الشكل رقم (10): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)



المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ و يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الفترة القصيرة الأجل.

## خلاصة :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نلاحظ أن السياسة المالية في الفترة ما بين (1995-2015) شهدت سياسة مالية توسعية بناء على الانفراج المالي للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وقد تم استعمال السياسة المالية من اجل تشجيع الاستثمار في الجزائر من خلال التحفيزات الضريبية، وكذا من خلال البرامج التي قامت بها الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمساعد على تحفيز الاستثمارات الأجنبية، ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى:

- وجود علاقة طردية بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز (*LGE*) في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز تؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن زيادة إنفاق الدولة للاستثمار في جميع القطاعات وتوفير بنية تحتية ملائمة له، أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا دليل على أن الدولة تسعى لتشجيع الإستثمار، من خلال سياستها المالية الإنفاقية الداعمة للإستثمار.
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات الجبائية (*LTO*) في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الإيرادات الجبائية تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويدل هذا على أن الدولة تضع مستوى مرتفع من الضغط الضريبي وخاصة على المستثمرين مما يقلل من الزيادة في حجم الإستثمار وخاصة الأجنبي منه.

الخاتمة

## الخاتمة

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دول العالم، خاصة الدول النامية منها والتي تعاني من مشكلات لا يمكن تجاوزها إلا عن طريق الاستفادة من المزايا المختلفة التي يقدمها هذا النوع من الاستثمار، والتي لا تتوفر في باقي مصادر التمويل الأخرى. وحتى تتمكن هذه الدول من تحقيق ذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب توفر بيئة مناسبة ومستقطبة للاستثمار، وهذا برسم ووضع سياسات حكومية داعمة ومشجعة لذلك، ومنها السياسة المالية من أهم الأدوات التي تساعد في ذلك، وهذا ما قادنا لمعالجة إشكالية البحث وتطبيقها بدراسة قياسية على الجزائر، واضعين بذلك فرضيات وقد تم اختبارها ومن خلالها اتضح ما يلي.

### أولا : نتائج اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: تأكد لنا صحتها والتي مفادها أن للسياسة المالية دور هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. الفرضية الثانية: من خلال تحليل هيكل السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2015) اتضح أن هناك تطورا وتغيرا في السياسة المالية، فمن سياسة مالية تقشفية داعية لتخفيض الإنفاق، وزيادة الإيرادات الضريبية، ولكن مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة، توجهت الدولة منذ سنة 2000 نحو الزيادة في النفقات العامة، ومنحت العديد من الإعفاءات والامتيازات لصالح الاستثمار فيما يعرف بالنظام العام، أو النظام الإستثنائي.
3. الفرضية الثالثة: من خلال دراسة أهم التطورات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار، تبين سعي وحرص الجزائر لإصلاح هذه الجوانب المختلفة والخاصة بالاستثمار، وذلك من خلال التعديلات في قوانين الاستثمار، والتي جاءت بكثير من الإمتيازات والحوافز للمستثمرين الأجانب، وتم كذلك إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار.
4. الفرضية الرابعة: من خلال تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 تبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر شهد تطورا وأن اتجاهه العام عرف صعودا، لكن حصتها من إجمالي التدفقات في الدول النامية والتدفقات العالمية تبقى ضعيفة، أما فيما تعلق بنوعية المشاريع والدول المستثمرة فقد عرفت تغيرا وتنوعا، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم قطاع مستقطب وجاذب، ودول الإتحاد الأوروبي أهم مستثمر ومصدر.
5. الفرضية الخامسة: من خلال الدراسة القياسية، تبين وجود علاقة طردية بين مؤشر نفقات التجهيز ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا في الأجل الطويل.
6. الفرضية السادسة: من خلال الدراسة القياسية، تبين وجود علاقة عكسية بين مؤشر الإيرادات الجبائية ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا في الأجل الطويل.

## ثانيا: نتائج الدراسة:

1. إن السياسة المالية بأدواتها المختلفة والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، لها ارتباط وعلاقة مباشرة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن المستثمر الأجنبي يسعى للاستثمار في دول أقل ضغط ضريبي حتى ترتفع عوائده، وذلك من خلال منحه الإعفاءات الضريبية والتحفيزات الجبائية والتمويلية هذا من ناحية، ومن ناحية النفقات العامة فتؤثر على قرارات المستثمرين وجذبهم من خلال الدعم المخصص لتكوين الإطارات والمهارات وتأثيره على الجهاز الإداري للدولة أو اليد العاملة التي يحتاجها، وكذا الإنفاق على مشاريع البنى التحتية...إلخ.
2. إن عقد الجزائر اتفاقات مع صندوق النقد والبنك الدوليين خلال الفترة (1995-1998)، كانت تهدف إلى تقليص عجز الموازنة، وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة عن طريق التخفيض في نفقات التشغيل، وترشيد نفقات التجهيز، هذا من جهة، ورفع الإيرادات العامة، وذلك بإصلاح النظام الضريبي لتأقلمه مع النظم الضريبية الدولية بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية بهدف زيادة حصيلتها من جهة أخرى، ولقد ساهم هذا فعلا في تقليص عجز الميزانية أحيانا وتحقيق الفائض أحيانا أخرى على المدى القصير.
3. إن الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بسبب إرتفاع أسعار النفط جعلها تتبع سياسة مالية توسعية، ففي جانبها الإنفاقي، إعتمدت على الرفع من نفقات التشغيل وذلك بزيادة مخصصات التحويلات الحكومية والمنح والرفع من المرتبات والأجور، ودفع فوائد الديون العمومية، واعتمدت كذلك على الزيادة في نفقات التجهيز، وهذا بإتباع برامج التنمية العمومية من خلال مخططات خماسية تمثلت في برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وبالرغم من ذلك ظل معدل النمو خارج قطاع المحروقات متواضعا، وهذا ما فسره تواضع الإيرادات الجبائية وغير الجبائية أمام إيرادات المحروقات، التي ظلت تمثل النسبة الأكبر من إيرادات الموازنة العامة، مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط مما زاد من هشاشة المالية العامة في الجزائر، ولقد ظهر ذلك جليا في السنوات الأخيرة حيث رجعت الموازنة العامة إلى حالة العجز.
4. إن التعديلات التي شهدتها الإطار القانوني بإصدار القوانين الجديدة، والإطار التنظيمي والمؤسسي بإنشاء عدة أجهزة وهيئات وطنية، تشرف وتتابع المشاريع الاستثمارية، إلا أن ذلك افنقر إلى التجسيد والتطبيق، وعدم وضوح النصوص القانونية، وغياب هيئة وطنية مكلفة ومخصصة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.
5. شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تطورا وتحسنا وعرف اتجاهه العام ارتفاعا وصعودا خلال الفترة 1995 - 2015، إلا أنه يبقى بعيدا عن الأهداف والإمكانات التي سخرت من أجل جذبها، وتبقى حصتها من تدفقات الدول النامية والتدفقات العالمية ضعيفة.

6. على الرغم من التحسن الذي شهده تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من حيث نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم القطاعات الجاذبة، لما يكتسبه من أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، والاقتصاد الدولي.
7. إن سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن خلال الزيادة في مخصصات نفقات التجهيز، ساهمت في توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أثبتت وجود علاقة طردية بين مؤشر نفقات التجهيز ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.
8. إن سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن خلال تقديم إعفاءات وتحفيزات جبائية ساهمت في توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أثبتت وجود علاقة عكسية بين مؤشر الإيرادات الجبائية ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

### ثالثا: توصيات الدراسة:

1. توجيه وترشيد النفقات العامة بما يخدم الاقتصاد الوطني. والعمل على التنويع الاقتصادي من أجل تنويع الإيرادات وزيادة حجمها، للتخلي عن التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وتحقيق النمو والاستقرار الإقتصادي.
2. مراجعة كافة القوانين المتعلقة بمنح الحوافز المالية للاستثمار، وإعادة صياغتها بصورة دقيقة وواضحة، بما يساعد على تعزيز كفاءة التشريع الوطني، ويحد من تعقيده. وإلغاء تعدد القوانين وضرورة تجنب تعارضها، مع توزيع الأدوار وتوضيح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات، لتجنب تداخل الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار.
3. تعظيم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنويعه في القطاعات غير النفطية، كقطاع الفلاحة، وقطاع السياحة وقطاع الخدمات، وذلك بوضع إستراتيجية الترويج للاستثمار من خلال القيام بمسح شامل لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات المستهدفة.
4. تنمية الموارد البشرية، من خلال توفير المزيد من المخصصات المالية لذلك، وتنظيم برامج لتطوير مهاراتهم في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا، وتوفير الكوادر المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع المجالات المهنية في التعليم الثانوي وتطوير كافة الجامعات بحيث تقوم بجهود البحث والتطوير لخدمة الصناعة.
5. تهيئة البنية التحتية وهذا بزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال وتطوير الهياكل الأساسية، وكذا العمل على تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص أراض للاستثمار وتسوية مسألة العقار.

6. ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية، والالتزام بمنح مختلف الحوافز والمزايا التفصيلية، وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على نوعية المشاريع الاستثمارية المستهدفة والقطاعات المراد تنميتها، وبمجال تشجيع الصادرات، وحجمها.

#### آفاق البحث:

تناولنا في هذا الموضوع فعالية السياسة المالية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث إعتمدنا على مؤشرات السياسة المالية والمتمثلة في نفقات التجهيز والإيرادات الجبائية، وكذا مؤشر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ونعتقد أن النتائج المتوصل إليها تترك الباب مفتوحا للإجابة على الكثير من التساؤلات، إذ لا زال بعضها يحتاج إلى الدراسة والتحليل، مما يتيح الفرصة لمواصلة البحث في هاته الجوانب، وبذلك تعتبر منطلق وآفاق لدراسات جديدة نراها جديرة بالتحليل والبحث نذكر منها ما يلي:

- ✓ فعالية السياسة المالية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.
- ✓ دور نفقات التسيير في توفير مناخ ملائم للإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياسة المالية الراهنة مع دراسة ميدانية قياسية.

قائمة

المراجع

## المراجع باللغة العربية

## أولاً: الكتب

1. السيد عطية عبد الواحد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .
2. أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
3. أميرة حسب الله: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
4. باهر عتلم وسامي السيد: المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الإقتصادية، بدون دار النشر، وبدون سنة نشر.
5. جمال لعمارة: أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
6. جمال لعمارة: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، الجزائر، 2004.
7. جيمس جوارتيني، ترجمة " حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان": الاقتصاد الكلي " الاختيار العام والخاص"، دار المريخ، السعودية، 1999.
8. حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
9. حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
10. حمدي أحمد الغاني: اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1992.
11. خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي: مدخل إلى علم الاقتصاد " التحليل الجزئي والكلية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
12. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ط 3، الأردن، 2007.
13. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية) الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.
14. سعيد عبد العزيز عثمان: مقدمة في الإقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، 1997.
15. سوزي عدلي ناشد : المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
16. سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
17. طارق الحاج: المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
18. عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
19. عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
20. عبد الحميد محمد القاضي: مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986.
21. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي لحديث، الإسكندرية، 1991.
22. عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
23. عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998.

24. عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي: الاقتصاد المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ.
25. عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1987.
26. عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز: النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1986.
27. عبد الله الصعيدي: دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
28. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.
29. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
30. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
31. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
32. عطا الله أبو سيف ابادير و جابر محمد عبد الجواد الجزائر: اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006.
33. علي زغود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
34. علي لطفي: المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
35. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2001.
36. فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
37. فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007.
38. فليح حسن خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
39. قحطان السيوفي: السياسة المالية في سورية "أدواتها ودورها الاقتصادي"، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة للكتاب، سوريا، 2008.
40. كمال حشيش: أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
41. محمد الصغير بعلي وبسري أبو العلاء: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
42. محمد بسيوني وآخرون: التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.
43. محمد طاقة، هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
44. محمد عباس محرز: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، الجزائر، 2005.
45. محمد عبد العزيز عبد الله: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005.
46. محمد مروان السمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
47. محمد نظير بسيوني: اقتصاديات الاستثمار، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.
48. محمد نظير بسيوني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1995.

49. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
50. مسعد محمود الشرقاوي: مبادئ المحاسبة المالية ج 2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
51. مصطفى الفار: الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
52. وجدي حسين: المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
53. يمن الحمادي وآخرون: محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003.
54. يونس احمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.
55. يونس أحمد البطريق: النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- ثانيا: الرسائل العلمية والأطروحات:**
1. انتصار جابر السيد: الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2004.
2. أحمد ضيف: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
3. أحمد ضيف: إنعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2005.
4. أحمد معيوف: الدين العام الداخلي وتدخلات الخزينة العمومية في السوق النقدية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
5. بخة سعدي: أثر وانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر خلال (1990-2005)، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005.
6. بلال لوعليل: الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2005)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
7. جمال بلخياط: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2015.
8. جمال محمود عطية عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، القاهرة، 2006.
9. جمال يرقي: أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
10. حمزة سيلام وفاتح لدبزيو: فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، الجزائر، 2014.
11. حميد مقراني: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2015.

12. حنان عبدلي: دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة (1990-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 2014.
13. خالد عبد الوهاب البندراوي : الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007 .
14. دليلة ضالع: فعالية السياسة في مواجهة تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 2009.
15. رفيق نزاري : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008.
16. زكرياء مسعودي: واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012.
17. ساعو باية: الانعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
18. سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011.
19. عبد الباسط بوزيان: دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (1994-2004) جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 2007.
20. عبد الباقي روابح: المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2006.
21. عبد الجليل شليق: إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
22. عبد الحفيظ يحيوي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) حالة الجزائر (1970-2009)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2001.
23. عبد الحق طير: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012.
24. عبد القادر باغوس: دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999.
25. عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
26. عبد الكريم بوددخ: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009.
27. عبد الكريم دحماني: تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012.
28. عبو هوده: آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة (1970-2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 2008.

29. عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2008.
30. عيسى براق: دور السياسة الجبائية في محاربة الغش الضريبي "حالة النظام الرقابي الجزائري"، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001.
31. فارس فضيل: أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
32. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة: أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2009.
33. فوزية خلوط: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2004.
34. قويدري قوشيح بوجمعة: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلی، الجزائر، 2009.
35. لعلا رمضان: أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية "حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
36. محمد ساحل: تجربة إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
37. مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1994-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
38. نبيل معتوق: أثر برامج التنمية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
39. نذير ياسين: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2012.
40. نعيمة حمادي: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، رسالة ماجستير، كلية في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف، 2009.
41. وهيبة مشدن: أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

### ثالثا: المجلات والمؤتمرات:

1. أمير الفونس عريان: السياسات الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر بعنوان إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المجلد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر 2007.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني أبريل 2016.

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة ، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2008، الكويت، 2008.
4. بنك مصر: قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر البحثية، العدد الثاني، القاهرة، 1997.
5. بوزيان عبد الباسط، عزوز علي: التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة"، مداخل في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية "في إطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج"، جامعة باجي مختار، الجزائر، 05/04 نوفمبر 2006.
6. بوهزة محمد و براج صباح: أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2009)، المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم أثر برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.
7. جابر سطحي: تحليل توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2003-2014)، مقال مقدم إلى مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015.
8. حسن بن رقدان الهجوج : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
9. حسين عبد المطلب الأسرج : إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد 213 ، مصر، أغسطس 2005.
10. حسين عبد المطلب الأسرج: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر (1992-2004) وسياسات تنميته إلى الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد 34 ، القاهرة، جوان 2007.
11. حسين عبد الوهاب شارب: تقرير عن مؤتمر الوقود الأوروبي الثالث باريس، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 28 العدد102، مارس 2002.
12. حنا نعيم فهيم: تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة انتقادية لتجربتي مصر وسوريا". مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الإسكندرية، مصر، 13/11 سبتمبر 2003.
13. خليل محمد خليل عطية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437/438 ، السنة الخامسة والثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو/أكتوبر، 1994.
14. خليل محمد خليل: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد العشرون، ديسمبر 1994.
15. دحماني محمد أدرويش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2012-2013.
16. رايس حدة وكرامة مروة: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية، العدد2، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012.

17. زايري بلقاسم، بلحسن هوارى: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 18/17 أبريل 2006.
18. عبد الباسط أحمد رضوان: اتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز "الاقتصاد والإدارة"، المجلد 14، العدد 01، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
19. عبد المجيد أونيس: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق في الدول العربية، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، أبريل 2008.
20. علي الخليفة الكواري: دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية "مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة لنفط، عالم المعرفة، الكويت، 1981.
21. فرحات عباس و سعود وسيلة: حوكمة الصناديق السيادية- دراسة لكل من تجربة النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي العدد 2015/12/04، الجزائر.
22. محمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 السداسي الثاني، الجزائر 2004.
23. محمد صقر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
24. مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية: الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، الدراسة الثالثة، نيويورك، 1990.
25. ميلان براهيميات و يوري دادوش: "أوجه التفاوت في التكامل العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996.
26. ناجي بن حسين: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، بحوث إقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جامعة منتوري، الجزائر، 2009.
27. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.
28. يعقوب علي جانقي: تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

### خامسا: التقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20.
2. البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1999-2000، البلدان النامية و النظام المالي العالمي، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط 4، القاهرة، 2000.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: التقرير السنوي لمناخ الإستثمار سنة 2015.

5. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، لسنة 2007، 2009، 2010، 2016.
  6. مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
  7. منشورات غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي: ملخص أجهزة دعم الإستثمار، 2014 .
- رابعاً: القوانين والأوامر والمراسيم:**
1. الأمر 11-03 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 2003/08/27.
  2. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22.
  3. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22.
  4. الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15/07/2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2006/07/19.
  5. الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15/09/1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 80، الصادرة في 1966/09/17.
  6. المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 1993/10/10.
  7. المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر في 2001/09/26.
  8. قانون 86-13 المؤرخ في 19/08/1986، يعدل ويتمم القانون 82-13، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 27/08/1982.
  9. قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 1990/04/18.
  10. قانون 90-21 المؤرخ في 15/08/1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة في 1990/08/15.
  11. قانون المحروقات 86-14، المؤرخ 19/08/1986، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة 27/08/1986.
  12. قانون رقم 03-22 المؤرخ في 28/12/2003، المتضمن قانون المالية سنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 83، المؤرخة في 29/12/2003.
  13. قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 2005/07/19.
  14. قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27/06/2000، المتضمن قانون المالية التكميلي سنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 37، المؤرخة في 28/06/2000.
  15. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28/08/1982، والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 31/08/1982 .

16. قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، الصادرة بتاريخ 1984/07/10.

## المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Ahmed Bouyacoub :les investissements étrangers en Algérie (1990-1996),revue- Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, n° 2 Mai 1998.
2. Ahmed ZAKANE :dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2003.
3. Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Année 2002 , 2003,2004,2005,2006,2007 ,2008,2009,2010,2011,2012, 2013, 2014 ,2015.
4. Banque d'Algérie,2003,in CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004.
5. Claude de nehme : stratégies commerciales et techniques internationales, éd: organisation, paris,1992.
6. Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: Dictionnaire des sciences économiques, P.U.F, Paris. 2001
7. F.M.I : La réforme fiscale en Algérie, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988.
8. François DERUEL & Jacques BUISSO: finances publiques « budget et pouvoir financier », 13e édition, édition Dalloz, Paris, 2001.
9. François DERUEL & Jacques BUISSO : finances publiques « budget et pouvoir financier », 13e édition, édition Dalloz, Paris, 2001.
10. Office National Des Statistiques ,«Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005.
11. Office National Des Statistiques: Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997, Edition Septembre, 1998.
12. OPEC : annual statistical bulletin 2007.
13. Raymond Bertrand: Economie Financière International, Paris, édition PUF, 1997.
14. Raymond Muzellec : Finances Publiques, 8éme édition, édition Dalloz, Paris, 1993.
15. Raymond Vernon: The Manager in the International Economy, Seventh Edition, Prentic-Hall international, Inc , London, 1996 .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1.Hess .P and C. Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997.
- 2.Hess .P and C. Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997
- 3.World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c

## المواقع الإلكترونية:

1. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: [WWW.ANDI.DZ](http://WWW.ANDI.DZ).

الملاحق

## الملحق رقم (01): تجميع الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار في الشباك الوحيد.

يضم الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها و كذلك ممثلي مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، وتتمثل هذه الإدارات والهيئات استنادا لنص المادة 1/23 من الأمر رقم 03/01 ، والمادة 25/ الفقرة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 280/01 في:

### 1. المركز الوطني للسجل التجاري: يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري بما يلي:

- ✓ تسجيل و إصدار على الفور التسميات الإجتماعية و الأسماء التجارية.
- ✓ مرافقة وتوجيه وإعلام المستثمرين فيما يخص التنظيم المتضمن القيد السجل التجاري.
- ✓ تسليم وصل إيداع ملف القيد في السجل التجاري، مع إصدار وصل الإيداع.
- ✓ تحويل ملفات القيد في السجل التجاري التي تودع صباحا إلى الملحقة المختصة إقليميا بغرض توقيع شهادات السجل التجاري من قبل المأمور المحلي.
- ✓ تسليم شهادات القيد في السجل التجاري في مدة أقصاها 48 ساعة على الأكثر.

### 2. مصالح الضرائب : يكلف ممثل الضرائب بما يلي:

- ✓ إعلام المستثمرين عن الترتيبات العملية اللازمة لإعداد مشاريعهم بما في ذلك التصريح بالوجود وتشكيل ملف المكلف.
- ✓ منح إستمارة طلب رقم التعريف الجبائي و رقم البطاقة الجبائية.
- ✓ إستلام طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي و البطاقة الجبائية و ضمان صدورهم لدى المديرية المركزية للإعلام والوثائق.
- ✓ الاستلام و التكفل بملفات طلبات الحصول على شهادة الإعفاء لشراء المعدات المؤهلة للإستفادة من المزايا.
- ✓ التنسيق رفقة مدير الشباك الوحيد حول نشاطاته حتى يتسنى لكل الاستثمارات التي بلغت مرحلة نهاية المدة القانونية لإنجازها من أجل الشروع الفوري في مرحلة الإستغلال عن طريق إعداد محضر المعاينة.
- ✓ إستلام طلبات إعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الإستغلال، للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز.
- ✓ تبليغ محضر الدخول في مرحلة الإستغلال، للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز، من قبل ممثلوا مفتشية الضرائب المختصة إقليميا على موقع الإستثمار.
- ✓ ضمان متابعة رفع التحفظات المسجلة على محضر الدخول في مرحلة الإستغلال، للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز.
- ✓ إستلام الكشف السنوي لتقدم الإستثمار المستفيد من مزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- ✓ إستلام نسخ عن كل من قرارات منح المزايا،قرارات التعديل، الإلغاء وكذا نسخ عن قوائم المعدات و الخدمات و ضمان توزيعها على مستوى مصالحها.

### 3. مصالح أملاك الدولة: يكلف ممثل أملاك الدولة بما يلي:

- ✓ إعلام المستثمرين بتوفر الوعاء العقاري و كذا أصول العقارات المتاحة المتوفرة.
- ✓ إعلام المستثمرين حول مستوى الأسعار المطبقة محليا و كذلك تحديثها.
- ✓ متابعة تطور جميع أعمال الإمتياز التي تهم المستثمرين الذين يسعون للحصول على مزايا الشباك الوحيد و الذين قبلت ملفاتهم من قبل لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الإستثمار و الضبط العقاري.
- ✓ مساعدة المستثمرين للحصول في أحسن الآجال على عقود امتيازات الأراضي الممنوحة من قبل لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الإستثمار و الضبط العقاري.

### 4. مصالح الجمارك: يكلف ممثل الجمارك بما يلي:

- ✓ وضع تحت تصرف المتعاملين كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.
- ✓ تزويد المتعاملين بالإحصاءات.
- ✓ إرشاد بعض الملفات (طلب المستودع الخاص، تصريح الجمركة...).
- ✓ إعلام المتعاملين على تطور حالاتهم على مستوى المصالح.
- ✓ تنظيم مواعيد مع المصالح المركزية والخارجية للجمارك.

### 5. مصالح التعمير: يكلف ممثل مديرية التعمير بما يلي:

- ✓ مساعدة المستثمرين في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء.
- ✓ توفير المعلومات المفيدة حول تماثل النشاط المقترح على الموقع ، موضوع الاستثمار المطلوب، بالنسبة لأدوات التخطيط (POS, PDAU) .
- ✓ إبلاغ المستثمرين حول محتوى الملفات المتضمنة طلب مختلف عقود التخطيط المرتبطة بالمشروع الاستثماري المطلوب.
- ✓ متابعة التقدم المحرز في تحقيق ملف طلب عقد التخطيط، على النحو المطلوب من قبل المستثمر على مستوى مديرية التخطيط والبناء.
- ✓ إجراء تحقيقات ميدانية للتأكد من حالة الامتثال لمعدات البناء في المشروع والبنية التحتية ، موضوع عملية الاستثمار.
- ✓ تنفيذ لدى مديرية التخطيط العمراني والبناء، جميع الإجراءات لإصدار وثائق للمستثمر في أقرب الآجال.

### 6. التهيئة العمرانية و البيئية: يكلف ممثل التهيئة الإقليمية و البيئية :

- ✓ بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم و دراسة الأثر و أيضا عن المخاطر و الأخطار الكبرى. كما يساعد المستثمر للحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئية.

## 7. التشغيل و العمل : يكلف ممثل التشغيل بما يلي:

- ✓ الأخذ على عاتقه جميع إحتياجات التوظيف المقدمة من قبل المستثمرين : جمع، نشر، ربط ومتابعة فرص العمل و التوظيف، المرتبطة بمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل و العمل.
- ✓ إعلام المستثمرين حول: تدابير المساعدات لترقية العمل، التشريع و التنظيم الخاصين بالعمل (توفير المعلومات والمشورة الفنية لأرباب العمل بشأن أنجع السبل لتنفيذ قوانين العمل المرتبطة مع مصلحة تفتيش العمل : عقود العمل، الأجور، ساعات العمل، القواعد الداخلية، السجلات التنظيمية وهيئات الوقاية، الخ).
- ✓ ضمان العلاقة مع الهيكل المسؤول عن إصدار تصاريح العمل والتنسيق مع مديريات العمل للولاية لمعالجة قضايا تصاريح العمل وفقا لقوانين وأنظمة العمل المعمول بها على وجه الخصوص:
- الوثائق المقدمة من طلب مسبق للتوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على توظيف الأجانب المقدم من قبل المستثمرين.
- ملفات طلب الحصول على تصريح عمل مؤقت لغرض الحصول على تأشيرة عمل.
- وثائق إصدار تصاريح العمل والترخيص المؤقت للعمل والتصريحات المتعلقة بالعمال الأجانب الذين لا يخضعون لرخصة العمل.

## 8. الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية وصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء: يكلف بما يلي:

- ✓ إعلام المستثمرين، بالالتزامات القانونية للعمال تجاه الضمان الاجتماعي.
  - ✓ إيداع لحساب المستثمر القرارات السنوية للرواتب و للأجور (DAS) .
  - ✓ إستلام الملفات المتعلقة بالانتساب.
  - ✓ استكمال إجراءات التسجيل لحساب المستثمر.
  - ✓ إعطاء بطاقة ورقم التسجيل للمستثمر في غضون فترة لا تتجاوز 72 ساعة.
- ## 9. مأمور المجلس الشعبي البلدي: يكلف مأمور المجلس الشعبي البلدي بما يلي:
- ✓ إعداد الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر ، مثل إستخراج شهادة ميلاد وسجلات فردية
  - ✓ شهادات مطابقة النسخ لجميع الوثائق الأصلية الضرورية لإنشاء ملف الإستثمار.
  - ✓ التصديق على التوقيع على كل الوثائق الموقعة من قبل المستثمر والضرورية لإنشاء ملف الإستثمار.
- ## 10. ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و الضبط العقاري:

- يقوم ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و الضبط العقاري بما يلي:
- ✓ توجيه المستثمرين بشأن الإجراءات التي يتعين القيام بها للحصول على الأراضي مع ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و الضبط العقاري.
- ✓ مساعدة المستثمرين لتكوين ملفاتهم.
- ✓ استلام طلبات منح الامتياز وإرسالها إلى ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و الضبط العقاري.

**(02) : الملحق رقم**  
**أولاً: المتغير التابع (حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر)**  
**● عند المستوى:**

Null Hypothesis: LINV has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.924300	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LINV)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/14/17 Time: 10:14  
 Sample (adjusted): 1996 2015  
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.462202	0.093861	-4.924300	0.0001
C	0.043817	0.044592	0.982612	0.3388
R-squared	0.573952	Mean dependent var	0.068646	
Adjusted R-squared	0.550282	S.D. dependent var	0.295470	
S.E. of regression	0.198145	Akaike info criterion	-0.304998	
Sum squared resid	0.706704	Schwarz criterion	-0.205425	
Log likelihood	5.049980	Hannan-Quinn criter.	-0.285560	
F-statistic	24.24873	Durbin-Watson stat	1.735163	
Prob(F-statistic)	0.000109			

Null Hypothesis: LINV has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.492784	0.0675
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LINV)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/14/17 Time: 10:16  
 Sample (adjusted): 1996 2015  
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.557557	0.159631	-3.492784	0.0028
C	-0.063324	0.151011	-0.419337	0.6802
@TREND("1995")	0.009716	0.013068	0.743517	0.4673
R-squared	0.587370	Mean dependent var	0.068646	
Adjusted R-squared	0.538825	S.D. dependent var	0.295470	
S.E. of regression	0.200653	Akaike info criterion	-0.236999	
Sum squared resid	0.684447	Schwarz criterion	-0.087639	
Log likelihood	5.369991	Hannan-Quinn criter.	-0.207843	
F-statistic	12.09956	Durbin-Watson stat	1.568771	
Prob(F-statistic)	0.000540			

Null Hypothesis: LINV has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.072506	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LINV)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/14/17 Time: 10:18  
 Sample (adjusted): 1996 2015  
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.472630	0.093175	-5.072506	0.0001
R-squared	0.551098	Mean dependent var	0.068646	
Adjusted R-squared	0.551098	S.D. dependent var	0.295470	
S.E. of regression	0.197965	Akaike info criterion	-0.352747	
Sum squared resid	0.744612	Schwarz criterion	-0.302960	
Log likelihood	4.527468	Hannan-Quinn criter.	-0.343028	
Durbin-Watson stat	1.620998			

ثانيا: الايرادات الجبائية  
● عند المستوى:

Null Hypothesis: LGE has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Null Hypothesis: LGE has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Null Hypothesis: LGE has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.010532	0.9490
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.970658	0.1637
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.347724	0.9931
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LGE)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:23  
Sample (adjusted): 1996 2015  
Included observations: 20 after adjustments

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LGE)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:25  
Sample (adjusted): 1996 2015  
Included observations: 20 after adjustments

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LGE)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:27  
Sample (adjusted): 1996 2015  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE(-1)	0.000575	0.054633	0.010532	0.9917
C	0.049685	0.157583	0.315293	0.7562
R-squared	0.000006	Mean dependent var		0.051328
Adjusted R-squared	-0.055549	S.D. dependent var		0.096596
S.E. of regression	0.099243	Akaike info criterion		-1.687859
Sum squared resid	0.177284	Schwarz criterion		-1.588285
Log likelihood	18.87859	Hannan-Quinn criter.		-1.668421
F-statistic	0.000111	Durbin-Watson stat		1.704465
Prob(F-statistic)	0.991713			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE(-1)	-0.500516	0.168487	-2.970658	0.0086
C	1.096016	0.363037	3.019024	0.0077
@TREND("1995")	0.036629	0.011868	3.086214	0.0067
R-squared	0.359092	Mean dependent var		0.051328
Adjusted R-squared	0.283691	S.D. dependent var		0.096596
S.E. of regression	0.081754	Akaike info criterion		-2.032722
Sum squared resid	0.113623	Schwarz criterion		-1.883363
Log likelihood	23.32722	Hannan-Quinn criter.		-2.003566
F-statistic	4.762441	Durbin-Watson stat		1.372183
Prob(F-statistic)	0.022791			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE(-1)	0.017629	0.007509	2.347724	0.0299
R-squared	-0.005517	Mean dependent var		0.051328
Adjusted R-squared	-0.005517	S.D. dependent var		0.096596
S.E. of regression	0.096862	Akaike info criterion		-1.782351
Sum squared resid	0.178263	Schwarz criterion		-1.732565
Log likelihood	18.82351	Hannan-Quinn criter.		-1.772632
Durbin-Watson stat	1.728145			

## عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LGE) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-5.715247</b>	<b>0.0002</b>
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LGE,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:32  
Sample (adjusted): 1997 2015  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGE(-1))	-1.053556	0.184341	-5.715247	0.0000
C	0.068035	0.019963	3.408093	0.0033
R-squared	0.657700	Mean dependent var	0.015803	
Adjusted R-squared	0.637565	S.D. dependent var	0.128503	
S.E. of regression	0.077362	Akaike info criterion	-2.181344	
Sum squared resid	0.101743	Schwarz criterion	-2.081929	
Log likelihood	22.72277	Hannan-Quinn criter.	-2.164519	
F-statistic	32.66405	Durbin-Watson stat	2.069528	
Prob(F-statistic)	0.000025			

Null Hypothesis: D(LGE) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-5.457999</b>	<b>0.0017</b>
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LGE,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:33  
Sample (adjusted): 1997 2015  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGE(-1))	-1.041485	0.190818	-5.457999	0.0001
C	0.083774	0.041009	2.042845	0.0579
@TREND("1995")	-0.001485	0.003354	-0.442797	0.6638
R-squared	0.661844	Mean dependent var	0.015803	
Adjusted R-squared	0.619574	S.D. dependent var	0.128503	
S.E. of regression	0.079259	Akaike info criterion	-2.088261	
Sum squared resid	0.100511	Schwarz criterion	-1.939139	
Log likelihood	22.83848	Hannan-Quinn criter.	-2.063023	
F-statistic	15.65772	Durbin-Watson stat	2.124384	

Null Hypothesis: D(LGE) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.706658</b>	<b>0.0009</b>
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LGE,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:34  
Sample (adjusted): 1997 2015  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGE(-1))	-0.765938	0.206638	-3.706658	0.0016
R-squared	0.423827	Mean dependent var	0.015803	
Adjusted R-squared	0.423827	S.D. dependent var	0.128503	
S.E. of regression	0.097541	Akaike info criterion	-1.765886	
Sum squared resid	0.171257	Schwarz criterion	-1.716179	
Log likelihood	17.77592	Hannan-Quinn criter.	-1.757473	
Durbin-Watson stat	1.761305			

## ثالثا: نفقات التجهيز

● عند المستوى:

Null Hypothesis: LTO has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.521451	0.9830
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LTO)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:37  
Sample (adjusted): 1996 2015  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTO(-1)	0.011776	0.022583	0.521451	0.6084
C	0.016157	0.064119	0.251979	0.8039
R-squared	0.014881	Mean dependent var		0.049406
Adjusted R-squared	-0.039847	S.D. dependent var		0.029562
S.E. of regression	0.030145	Akaike info criterion		-4.070942
Sum squared resid	0.016357	Schwarz criterion		-3.971369
Log likelihood	42.70942	Hannan-Quinn criter.		-4.051504
F-statistic	0.271912	Durbin-Watson stat		1.623598
Prob(F-statistic)	0.608409			

Null Hypothesis: LTO has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.706375	0.7103
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LTO)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:38  
Sample (adjusted): 1996 2015  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTO(-1)	-0.250718	0.146930	-1.706375	0.1061
C	0.613125	0.336104	1.824209	0.0857
@TREND("1995")	0.013733	0.007606	1.805569	0.0887
R-squared	0.173398	Mean dependent var		0.049406
Adjusted R-squared	0.076151	S.D. dependent var		0.029562
S.E. of regression	0.028414	Akaike info criterion		-4.146381
Sum squared resid	0.013725	Schwarz criterion		-3.997021
Log likelihood	44.46381	Hannan-Quinn criter.		-4.117224
F-statistic	1.783066	Durbin-Watson stat		1.497532
Prob(F-statistic)	0.198161			

Null Hypothesis: LTO has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	7.531704	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LTO)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:39  
Sample (adjusted): 1996 2015  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTO(-1)	0.017435	0.002315	7.531704	0.0000
R-squared	0.011406	Mean dependent var		0.049406
Adjusted R-squared	0.011406	S.D. dependent var		0.029562
S.E. of regression	0.029393	Akaike info criterion		-4.167421
Sum squared resid	0.016415	Schwarz criterion		-4.117634
Log likelihood	42.67421	Hannan-Quinn criter.		-4.157702
Durbin-Watson stat	1.628834			

• عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LTO) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.534236	0.0184
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LTO,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:41  
Sample (adjusted): 1997 2015  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTO(-1))	-0.816912	0.231143	-3.534236	0.0025
C	0.038782	0.013286	2.919081	0.0096
R-squared	0.423549	Mean dependent var	-0.001488	
Adjusted R-squared	0.389641	S.D. dependent var	0.038119	
S.E. of regression	0.029780	Akaike info criterion	-4.090635	
Sum squared resid	0.015077	Schwarz criterion	-3.991220	
Log likelihood	40.86103	Hannan-Quinn criter.	-4.073810	
F-statistic	12.49082	Durbin-Watson stat	1.817344	
Prob(F-statistic)	0.002548			

Null Hypothesis: D(LTO) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.716522	0.0463
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LTO,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:42  
Sample (adjusted): 1997 2015  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTO(-1))	-0.866477	0.233142	-3.716522	0.0019
C	0.025398	0.017616	1.441749	0.1687
@TREND("1995")	0.001439	0.001258	1.143600	0.2696
R-squared	0.467107	Mean dependent var	-0.001488	
Adjusted R-squared	0.400496	S.D. dependent var	0.038119	
S.E. of regression	0.029514	Akaike info criterion	-4.063941	
Sum squared resid	0.013938	Schwarz criterion	-3.914819	
Log likelihood	41.60744	Hannan-Quinn criter.	-4.038704	
F-statistic	7.012408	Durbin-Watson stat	1.885698	

Null Hypothesis: D(LTO) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.683262	0.0866
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LTO,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/14/17 Time: 10:43  
Sample (adjusted): 1997 2015  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTO(-1))	-0.238240	0.141534	-1.683262	0.1096
R-squared	0.134611	Mean dependent var	-0.001488	
Adjusted R-squared	0.134611	S.D. dependent var	0.038119	
S.E. of regression	0.035460	Akaike info criterion	-3.789608	
Sum squared resid	0.022634	Schwarz criterion	-3.739901	
Log likelihood	37.00128	Hannan-Quinn criter.	-3.781196	
Durbin-Watson stat	2.162495			